

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة القادسية كلية الادارة و الاقتصاد قسم ادارة الاعمال الدراسات العليا

مصادر التمويل وتأثيرها في السلامة المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2010-2019)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد في جامعة القادسية و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم ادارة الاعمال من قبل الطالب من عباس عباس

بإشراف الاستاذ المساعد الدكتور عبد الله كاظم حسن السعيدي

2022م 2022م



# 





## صدق الله العلي العظيم

﴿ سورة الرعد: 11 ﴾



#### الاهداء

إلى ....

من توكلت عليه (الحنان المنان) لرعايته حمدا وشكرا لله تعالى المرسل رحمة للعالمين البشير النذير محمد واله الطيبين الطاهرين اجلالا واكراما

من سكن حبه قلبي وطني الحبيب ... متى اراك معافى الى روح والدي (رحمه الله) الذي غرس حب العلم والعمل في قلبي الله في عمرها

الى عائلتي التي شدت ازري في رحلتي مع الدراسة وبالخصوص زوجتى

الى اساتذتي الافاضل الذين من نهر علمهم الذي لا ينضب ارتويت الى الله كل من قصرت في حقه لانشغالي في الدراسة

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث



#### شكر وعرفان

الحمد لله قبل الإنشاء والإحياء والآخر بعد فناء الأشياء، العليم الذي لا ينسى من ذكره ولا ينقص من شكره ولا يخيب من دعاه ولا يقطع رجاء من رجاه، احمده مع اعترافي بالذنب والتقصير وأشكره على ما أعانني ويسر لي العسير، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين أبواب الله المفتحة وسفينة النجاة، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإنني بعد انجاز رسالتي هذه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى مسن شاركني في حكمته أستاذي ومعلمي الأستاذ المساعد السدكتور (عبد الله كاظم حسن السعيدي) الذي كان بحق أخاً ومشرفاً علمياً أميناً أفاض علي من نبله ورصانة علمه، وغمرني برعايته وكرم خلقه وحسن توجيهاته وإرشاداته العلمية منذ أن وضعت الدراسة لبناتها الأولى إلى أن ختمت بحروفها الأخيرة، كما اتقدم بالشكر الجزيل والامتنان لأساتذتي الافاضل في الدراسات العليا لما ابدوه من جهد سخي خلال المرحلة التحضيرية في دراسة الماجستير.

وأتقدم بخالص شكري وامتناني إلى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد كما إن واجب العرفان يملي علي إن اتقدم بشكري وامتناني للسادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين جزاهم الله عني خير الجزاء .

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى زملاء رحلة الدراسة لتعاونهم ومواقفهم النبيلة، والشكر موصول الى كل من مد لي يد العون والمساعدة في انجاز هذه الرسالة كما واشكر كل من شجعني وتمنى لي النجاح والتوفيق، وفي الختام اشكر عائلتي التي ساندتني فلولا مؤازرتهم لي لما تحقق هذا الجهد.



#### المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان مدى تأثير مصادر التمويل من خلال مؤشراتها (نسبة التمويل بالملكية، نسبة التمويل بالودائع، نسبة التمويل بالأسهم العادية، نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة)، على السلامة المالية من خلال مؤشراتها (كفاية رأس المال ،جودة الموجودات ،مؤشر الربحية ،سلامة الادارة، السيولة المصرفية ،مخاطرة سعر الفائدة) في المصارف التجارية الخاصة للفترة من ( 2010- 2019 )، وركزت الدراسة على تساؤل رئيس مفاده هل هناك علاقة ارتباط مباشر بين مصادر التمويل والسلامة المالية للمصارف عينة الدراسة، وتضمنت عينة الدراسة (10) مصارف تجارية خاصة هي(مصرف سومر التجاري ،مصرف الائتمان العراقي ،مصرف الاهلي العراقي ،مصرف الشرق الاوسط، ،مصرف المنصور للاستثمار ،مصرف الخليج التجاري ،مصرف بغداد ،مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ،المصرف التجاري العراقي ،مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل)،واستخدمت الدراسة مجموعة من الادوات والاساليب والاحصائية لتحقيق أهدافها تمثلت في معامل الارتباط البسيط (Pearson)، ومعامل الانحدار الخطى البسيط، وباستخدام البرنامج الإحصائي (Spss.v.25)، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها أعتمدت المصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة على مصادر تمويل متتوعة إذ لاحظ أن في السنوات الأخيرة لبعض من المصارف عينة الدراسة إلى انخفاض اعتمادها على التمويل بالملكية، وازدياد الاعتماد على التمويل بالودائع ، بمعنى عدم وجود سياسة واضحة واستمرار عملياتها المصرفية الأساسية .

**الكلمات المفتاحية**: مصادر التمويل، السلامة المالية



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	
ĵ	الآية	
Ļ	الإهداء	
ت	شكر وعرفان	
ق	المستخلص	
۲	قائمة المحتويات	
Ċ	قائمة الجداول	
٦	قائمة الاشكال	
2-1	المقدمة	
22-4	الفصل الاول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات سابقة	
10-4	المبحث الاول: : منهجية الدراسة	
22-11	المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة	
86-24	الفصل الثاني: الاطار النظري لمتغيرات الدراسة	
56-24	المبحث الاول: مصادر التمويل	
80-57	المبحث الثاني: السلامة المالية	
119-82	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة	
100-82	المبحث الاول: تحليل مصادر التمويل	
110-101	المبحث الثاني: مؤشرات السلامة المالية	
119-111	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	
124-121	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	
138-126	المصادر	
I-XI	الملاحق	



## قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	
9	مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة	1
10	المصارف التجارية عينة الدراسة	2
78	وصفا دقيقا لـ(13) مؤشر التي تخص القطاع المصرفي	3
83	نسبة التمويل بالملكية في المصارف عينة الدراسة	4
88-87	نسبة التمويل بالودائع في المصارف عينة الدراسة	5
92-91	نسبة التمويل بالأسهم العادية في المصارف عينة الدراسة	6
96-95	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة في المصارف عينة الدراسة	7
99	خلاصة تحليل مصادر التمويل في المصارف عينة الدراسة	8
101	كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة	9
103-102	مؤشر جودة الموجودات في المصارف عينة الدراسة	10
104-103	مؤشر الربحية في المصارف عينة الدراسة	11
101	مؤشر السيولة المصرفية في المصارف عينة الدراسة	12
106	مؤشر سلامة الإدارة في المصارف عينة الدراسة	13
107	مخاطرة سعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة	14
108	خلاصة مؤشرات السلامة المالية في المصارف عينة الدراسة	15
111	مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	16
112	معاملات قوة وتفسير العلاقة بين التمويل بالملكية والسلامة المالية بمؤشراتها	17
113	معاملات تأثير التمويل بالملكية في السلامة المالية بمؤشراتها	18
114	معاملات قوة وتفسير العلاقة بين التمويل بالودائع والسلامة المالية بمؤشراتها	19
115	معاملات تأثير التمويل بالودائع في السلامة المالية بمؤشراتها	20
116	معاملات قوة وتفسير العلاقة بين التمويل بالأسهم العادية والسلامة المالية بمؤشراتها	21
117	معاملات تأثير التمويل بالأسهم العادية في السلامة المالية بمؤشراتها	22
118	معاملات قوة وتفسير العلاقة بين التمويل بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية بمؤشراتها	23
119	معاملات تأثير التمويل بالأرباح المحتجزة في السلامة المالية بمؤشراتها	24



## قائمة الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
6	المخطط الفرضي للدراسة	1
39	الهيكل التمويلي للمصرف	2
48	العلاقة بين كلفة التمويل ونسبة الرفع المالي وفقا للنظرية التقليدية	3
50	العلاقة بين تكلفة الأموال و نسبة الرفع المالي وفق نظرية صافي ربح العمليات	4
52	نظرية صافي الربح	5
54	العلاقة بين الهيكل المالي وكلفة التمويل وفق نظرية(Modigliani&Miller)	6
87	نسبة التمويل بالملكية	7
91	نسبة التمويل بالودائع	8
95	نسبة التمويل بالأسهم العادية	9
99	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	10
102	كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة	11
103	مؤشر جودة الموجودات في المصارف عينة الدراسة	12
104	مؤشر الربحية في المصارف عينة الدراسة	13
105	مؤشر السيولة المصرفية في المصارف عينة الدراسة	14
106	مؤشر سلامة الإدارة في المصارف عينة الدراسة	15
108	مخاطرة سعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة	16



يعد قياس تنوع مصادر التمويل واختيار المزيج الأمثل منها من المواضيع المهمة التي تخص كل القطاعات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي، وذلك لأن قرار التمويل من القرارات المهمة التي يتعين على أدارة المصرف أن توليها أهمية بالغة، من خلال اهميته التي تتعلق بتعظيم ثروة المساهمين ،وهو الهدف الرئيسي الذي تسعى اليه إدارة المصرف متمثلة بتعزيز السلامة المالية لان الأخيرة تعد المقياس الذي يستطيع المالكون من خلاله تقييم كفاءة إدارة المصرف.

وتتكون مصادر التمويل لدى المصرف من المطلوبات وحق الملكية، والتي تستخدم في تمويل استثماراته وتشكل الودائع المصدر الرئيسي الذي تعتمد علية المصارف التجارية في تمويل موجوداتها، إذ أن الودائع تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية، كما أن اساس عمل المصارف هو توفير السيولة الكافية وهو امر في غاية الأهمية لاستمرار عملها كما ان زيادة احتفاظه بالسيولة سيؤدي الى انخفاض ربحيته، وعلى أساس ذلك تعانى أغلبية المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من انخفاض أسعار اسهمها ويرجع ذلك الى عوامل وظروف مختلفة بسبب السيولة العالية داخل المصارف، مما ادى الى انخفاض ربحيتها وانخفاض في أسعار الأسهم فضلاً عن تشدد قوانين البنك المركزي واجراءاته الصارمة، وانطلاقاً من هذه الاهمية التي تحظي بها عملية تتويع مصادر التمويل في المصارف التجارية حاولت الدراسة بيان مدى تأثير مصادر التمويل بمؤشراتها المختلفة على السلامة المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة وللإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وقسمت الدراسة التي أربعة فصول تضمن الفصل الأول مبحثين وكان المبحث الأول: منهجيـة الدراسـة، والمبحـث الثـاني: بعـض الدراسـات السـابقة، أمـا الفصـل الثـاني فيتضـمن



المبحث الأول: الجانب الفكري لمصادر التمويل، والمبحث الثاني: الجانب الفكري للسلامة المالية للمصارف، أما الفصل الثالث فقد تتاول الجانب التطبيقي للدراسة، والذي يضم ثلاثة مباحث، الأول: التحليل لمالي لمصادر التمويل، والمبحث الثاني: التحليل المالي للسلامة المالية ، أما المبحث الثالث فتضمن تحليل علاقة الارتباط والتأثير لمؤشرات متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، في حين خصص الفصل الرابع للاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة .





## المبحث الأول منهجية الدراسة

#### توطئة

تعد المنهجية العلمية للدراسة ذات ضرورة لأي بحث علمي أكاديمي، وتعد من شروط البحث العلمي، وهي عملية متسلسلة ومترابطة وذات خطوات ممنهجة، اذ يبدأ المبحث الاول من مشكلة الدراسة وأهميتها، واهدافها، والمخطط الفرضي للدراسة وفرضيات الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وتضمنت ايضاً التعاريف الإجرائية، وأهم أساليب جمع البيانات.

#### اولا: - مشكلة الدراسة: -

أن المشكلة التي تعاني منها المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للطوراق المالية هي انخفاض أسعار الأسهم للمصارف بحسب مؤشرات التداول في سوق العراق للاوراق المالية ، ويرجع ذلك إلى عوامل وظروف مختلفة كالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها البلد، مما جعله يحتفظ بسيولة عالية داخل المصرف فضلاً عن إجراءات البنك المركزي وانخفاض ربحية المصارف وبقية المؤشرات التي تسهم في انخفاض أسعار الأسهم، ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:—

1 -ما مستوى مصادر التمويل، وما هو مستوى السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة؟

2-هل هناك علاقة ارتباط بين مصادر التمويل والسلامة المالية للمصارف عينة الدراسة؟



3 - هـل هنــاك تــأثير مباشــر لمصــادر التمويــل فــي الســلامة الماليــة للمصــارف عينــة الدراسة؟

4-هـل ان تتـوع مصـادر التمويـل للمصـارف يـؤدي إلـى تحسـين السـلامة الماليـة للمصارف عينة الدراسة؟

#### ثانياً: - أهمية الدراسة: -

تتمثل أهمية الدراسة بالنقاط الاتية: -

-1 اهمية بيان اسباب انخفاض مؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة.

2 - دراسة قياس العلاقة بين مصادر التمويل ودورها في تحسين السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة وبالتالي تحسين الوضع المالي لها .

3- إن مصادر التمويل لها أهمية خاصة من حيث طريقة قياسها لاحتياجات المصارف للأموال وتأثيرها على السلامة المالية.

4- أهمية دراسة التأثير المباشر بين مصادر التمويل والسلامة المالية للمصرف، ودراسة التأثير المباشر بين مصادر التمويل والسلامة المالية للمصرف من خلال تتوع مصادر التمويل .

#### ثالثا: - أهداف الدراسة : -

تسعة الدراسة الحالية الى بيان مدى تأثير مصادر التمويل للمصارف في السلامة المالية للمصرف، فهي تقيس احتياجات المصرف للأموال، ومن ثم يمكن حصر اهداف الدراسة بالآتي:-

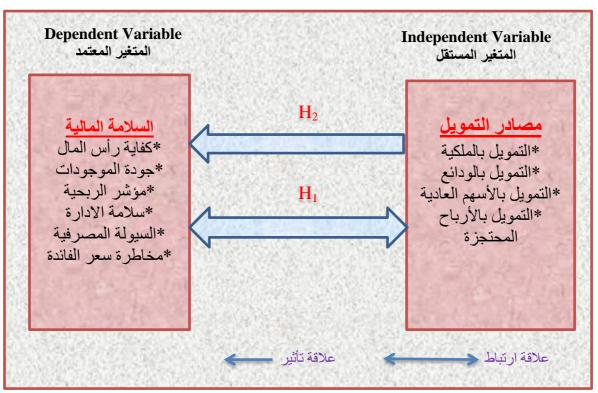
1 - تحليل مؤشرات السلامة المالية وبيان مدى انخفاضها او تذبذبها.



- 2 التعرف على مصادر التمويل، وتحديد نوع العلاقة ما بين مصادر التمويل والسلامة المالية للمصارف عينة الدراسة.
- 3 تسليط الضوء على جوانب متعددة منها الجانب المعرفي والفلسفي المتعلق بمصادر التمويل والسلامة المالية للمصرف.
  - 4- تشخيص وتحديد أبرز مصادر ومؤشرات السلامة المالية.
- 5- تشخيص مستوى ودور كل من مصادر التمويل ،والسلامة المالية في المصارف عينة الدراسة.
- 6- تحديد الأليات والممارسات التي ترتكز عليها متغيرات الدراسة، مع بيان الصعوبات والتحديات التي تواجه العاملين عند تطبيقها، وماهي سبل معالجتها وتحقيقها.

.رابعاً: - المخطط الدراسة: -

ان الغرض من هذه الفقرة هو وضع مخطط تفصيلي تسير عليه الدراسة ؛ من أجل انجاز الاهداف التي تصبوا اليها انظر الشكل (1).



الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة



#### خامساً: - فرضيات الدراسة

1-فرضيات علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

1-الفرضية الرئيسة الاولى (H1): <u>لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين</u> مصادر التمويل والسلامة المالية، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية: -

أ - الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل بالملكية والسلامة المالية

ب-الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل بالودائع والسلامة المالية.

ت-الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل
 بالأسهم العادية والسلامة المالية.

ث- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل
 بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية.

2-فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

الفرضية الرئيسة الثانية (H2): <u>لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مصادر التمويل</u> والسلامة المالية، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية: –

أ-الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل بالملكية والسلامة المالية.

ب- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل بالودائع
 والسلامة المالية.

ت- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل بالأسهم العادية والسلامة المالية.

ث - الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية.



#### سادسا: - مجتمع وعينة الدراسة: -

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (43) مصرف، إذ تم اختيار عينة منها شملت عشرة مصارف هي: (مصرف سومر التجاري ،مصرف الائتمان العراقي ،مصرف الاهلي العراقي ،مصرف الشرق الاوسط، ،مصرف المنصور للاستثمار ،مصرف الخليج التجاري ،مصرف بغداد ،مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ،المصرف التجاري العراقي ،مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل) وبنسبة (23%) للمدة (2010 – 2019) وتم اختيار المصارف اعلاه لتوفير بياناتها للسنوات المدروسة.

#### سابعا: - الادوات والاساليب الإحصائية المستخدمة: -

اعتمد الباحث في دراسته بعض المؤشرات المالية المعتمدة في التحليل المالي، وبعض المقاييس والأساليب الإحصائية كأساس لقياس وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة وفقا لما سيتم عرضه في الإطار النظري من الدراسة والمتمثلة في مصادر التمويل والسلامة المالية، أما أبرز المقاييس الإحصائية فقد تمثلت في معامل الارتباط البسيط (Pearson) بالإضافة إلى معامل الانحدار البسيط ،ومن خلال مخرجات البرنامج الإحصائي (Spss.v.25)، وبرنامج مايكروسوفت (Excel)، لتحليل تألك العلاقات وبيان الارتباط والتأثير بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة.

### ثامناً: -مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة: -

استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم التطرق اليها في الجانب النظري لغرض بيان علاقتها بمصادر التمويل والسلامة المالية، إن مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لبيان مدى



لترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي لدراسة، فقد تم اعتماد المؤشرات في الجدول (1):-

الجدول(1) مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

المصدر	المعادلة	المؤشر
	حق الملكية / أجمالي المطلوبات وحق الملكية	نسبة التمويل بالملكية
العامري، 2010 : 476	أجمالي الودائع / أجمالي المطلوبات وحق الملكية	نسبة التمويل بالودائع
المياح،2019: 10	راس المال المدفوع / أجمالي المطلوبات وحق الملكية	نسبة التمويل بالأسهم العادية
	الأرباح المحتجزة / أجمالي المطلوبات وحق الملكية	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة
El- Ansary & Hafez,	رأس المال التنظيمي من المستوى 1/ الموجودات المرجحة	كفاية رأس المال
2015: 806	بالمخاطر	
Wahyuni,2018:434	صافي مخصص القروض المتعثرة/ رأس المال	مؤشر جودة الموجودات
Gitman,2009:68	صافي الدخل / حق الملكية	مؤشر الربحية
Berk,2014:34	الموجودات المتداولة / اجمالي الموجودات	مؤشر السيولة المصرفية
Ozili&Outa,2017:147	نسبة القروض والسلف الى اجمالي الودائع= اجمالي	مؤشرات سلامة الادارة
	القروض والسلف / اجمالي الودائع	
الحسيني والدوري ، 2000	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة	مخاطرة سعر الفائدة
228 :	لسعر الفائدة	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر اعلاه

تاسعاً: حدود الدراسة: -

### 1- الحدود المكانية للدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة بالاتي: -

أ - مجتمع الدراسة: تتمثل في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق لـ الأوراق المالية المتمثلة بـ (43) مصرفاً بوصفها المكان الملائم الاختبار أنموذج وفرضيات الدراسة.



ب عينة الدراسة: تم اختيار (10) مصارف من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كما في الجدول (2).

### 3- الحدود الزمانية للدراسة:

تتمثـل الحـدود الزمانيـة للجانب التطبيقي في المصارف عينه الدراسـة للمدة من ( 2010 -2019).

الجدول (2) المصارف التجارية عينة الدراسة

راس المال التأسيسي	تاريخ الادراج في سوق	تاريخ التأسيس	اسم المصرف
المصرح به (مليار دينار)	العراق للاوراق المالية		
400	4/9/2022	1999	مصرف سومر التجاري
200	7/8/2004	1998	مصرف الائتمان العراقي
400	8/7/2004	1995	مصرف الاهلي العراقي
400	7/8/2004	1993	مصرف الشرق الاوسط
55	1/7/2008	2005	مصرف المنصور للاستثمار
600	25/7/2004	1999	مصرف الخليج التجاري
100	15/6/2004	1992	مصرف بغداد
1000	1/9/2005	2001	مصرف الموصل للتتمية والاستثمار
150	25/7/2004	1992	المصرف التجاري العراقي
207	1/2/2005	2005	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للوراق المالية



## المبحث الثاني

#### بعض الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة مصدراً مهما وغنياً لجميع الباحثين، وذلك من خلال اسهامها في تكوين فهم علمي ودقيق لمفاهيم او متغيرات الدراسة، يعرض هذا المبحث عدداً من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية (مصادر التمويل ،السلامة المالية) والتي أسهمت في رسم أطرها النظرية والنوعية والميدانية وكما يأتي:-، إذ سيتم استعراض انجع الدراسات ذات العلاقة سواء كانت عربية إو اجنبية وفقاً لتسلسلها الزمني.

أولا: بعض الدراسات السابقة العربية والاجنبية المتعلقة بمصادر التمويل 1-دراسة (سامية وعبد الرزاق ،2020)

مدى إسهام تنويع مصادر التمويل في دعم الهيكل المالي للمنظمة	عنوان الدراسة
التعرف على ما مدى تأثير تتويع مصادر التمويل في دعم الهيكل المالي للمنظمة	هدف الدراسة
الاقتصادية، وما هي أهم السياسات وبرامج التمويل الداعمة للمؤسسات	
الاقتصادية.	
مجمع عبيدي محمد فرع صناعة الأكياس البلاستيكية	عينة الدراسة
تلجأ المنظمة الاقتصادية إلى مصادر تمويل مختلفة لتغطية كل احتياجاتها	أهم النتائج
التمويلية، إلا أنها تبحث عن المصدر ذو التكلفة المنخفضة والعائد الأعلى ،وذلك	
كلما سمحت الظروف بذلك، كما أن اختيار الهيكل التمويلي الأمثل يكون بمراعاة	
عدة عوامل خاصة بالمنظمة ومحيطها، ويجب أن تكون ضمن سياسة تمويلية	
ملائمة، وتتمثل أهم هذه العوامل في العائد، تكلفة الاقتراض، هيكل الموجودات،	
معدل النمو وحجم المنظمة.	



## 2-دراسة (صابر ومحمد 2020)

,	,
مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المنظمة الاقتصادية	
	عنوان الدراسة
دراسة تأثير اختلاف مصادر التمويل على التوازن المالي، كذلك معرفة كيف تقوم	هدف الدراسة
المنظمة بالمفاضلة بين مختلف المصادر التمويلية المتاحة أمامها.	
شركة عياشي سعيد لإنتاج البلاط	عينة الدراسة
التمويل الذاتي يعتبر المصدر التمويلي الأقل تكلفة الأمر الذي يمنحه الأفضلية	أهم النتائج
على حساب مصادر التمويل الأخرى، كما إن اختيار نوع التمويل المناسب يتم	
وفق محددات وبعد دراسة معمقة من أجل اتخاذ القرار السليم، مما يسمح بتحقيق	
التوازن المالي في المنظمة.	

## 3-دراسة (المبروك وابو منجل ،2021)

أثر ثقافة المجتمع في الوصول إلى مصادر التمويل	
	عنوان الدراسة
قياس تأثير ثقافة المجتمع من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول	هدف الدراسة
إلى مصادر التمويل في ليبيا.	
عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة	عينة الدراسة
أظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي لثقافة المجتمع في وصول أصحاب	أهم النتائج
المشاريع إلى مصادر التمويل في ليبيا، فكثير من المستثمرين يتجنبون التمويل	
الرسمي بسبب عامل الربا، وجزء أخر من المستثمرين لا يتقبلون الاقتراض من	
الأصدقاء أو العائلة أو بسبب ما يعقدونه النظرة السلبية للمجتمع لهم (القيم	
التقليدية)	

## 4-دراسة (الشرع والعابدي، 2021)

الاستثمار المالي	الحكومية العراقية من خلال	تنويع مصادر التمويل في الجامعات
------------------	---------------------------	---------------------------------



	عنوان الدراسة
التعرف على كيفية تنويع مصادر التمويل في الجامعات العراقية من خلال تجربة	هدف الدراسة
الاستثمار المالي من قبل تلك الجامعات.	
جامعة كربلاء	عينة الدراسة
ان نجاح تجربة الاستثمار المالي يتطلب اعادة صياغة الفقرات الخاصة بحساب	أهم النتائج
صندوق التعليم العالي في الجامعات الحكومية (مصادر التمويل)، كذلك اتباع	
الاسلوب المركزي في تمويل الجامعات مما يجعل الجامعات منفذة فقط للقانون	
والتعليمات وبالتالي عدم امكانية تطبيق اساليب التمويل الحديثة.	

## 5-دراسة (الرفيعي وقدوري، 2021)

قياس وتحليل تأثير مصادر التمويل غير الودائعية في الربحية	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى معرفة مصادر التمويل غير الودائعية وأثرها على ربحية	هدف الدراسة
المصارف التجارية العراقية، كونها تمثل عصب الحياة بالنسبة لهذه المصارف لما	
لها من تأثير مباشر وفعلي على أدائها.	
المصارف التجارية الخاصة	عينة الدراسة
وجود علاقة طردية ومعنوية بين الدائنين والربحية المقاسة بمعدل العائد على	أهم النتائج
الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، كذلك وجود علاقة عكسية معنوية	
بين التخصيصات والربحية المقاسة بمعدل العائد على الموجودات والعائد على	
حقوق الملكية.	

## (Serrasqueiro,2021) دراسة-6

Small- and medium-sized enterprises (SME) growth and	عنوان الدراسة
financing sources: Before and after the financial crisis	



نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة ومصادر التمويل: قبل الأزمة المالية وبعدها	
التعرف على اثر الازمة المالية على مصادر التمويل ونمو الشركات الصغيرة	هدف الدراسة
والمتوسطة	
الشركات الصغيرة والمتوسطة	عينة الدراسة
أن العوامل المحفزة هي التدفق النقدي والناتج المحلي الإجمالي، كما ان العوامل	أهم النتائج
المقيدة هي: الدين ، حجم الشركة ، عمر الشركة وسعر الفائدة وفي الفترة التي	
تلت عام 2008 أدت الأزمة المالية وتنفيذ اجراءات التقشف وبالتالي ادى إلى	
تأثير سلبي على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة .اما بعد بداية الأزمة المالية	
(2008–2012)، كان للتدفق النقدي أهمية أقل ، في حين تبين أن للديون تأثير	
سلبي أقوى على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة ، مقارنة بفترة ما قبل الأزمة.	

(Dinçer et al.,2021) حراسة-7

Identifying the Best Financing Sources for Renewable Energy	عنوان الدراسة
Companies in Latin American Countries	
تحديد أفضل مصادر التمويل لشركات الطاقة المتجددة في دول أمريكا اللاتينية	
تحديد أفضل مصدر تمويل لبدء مشروع جديد للطاقة المتجددة في بلدان أمريكا	هدف الدراسة
اللاتينية.	
الشركات العاملة في استثمار الطاقة المتجددة في بلدان أمريكا اللاتينية.	عينة الدراسة
تشير النتائج إلى أن المنح الحكومية والإعانات تلعب الدور الأهم في تمويل	
مشروع الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى هذا الموقف، تم الاستنتاج أيضا أن	
استخدام القروض المصرفية هو وسيلة مهمة أخرى لهذه المشكلة، من ناحية أخرى	أهم النتائج
، يحتل التمويل الجماعي والمستثمرون الملك ورأس المال الاستثماري المرتبة	
الأخيرة في هذا الصدد، كما يحتل التمويل الجماعي والمستثمرون الملك ورأس	



## المال الاستثماري المرتبة الأخيرة في هذا الصدد.

## 8-دراسة (Prihastiwiet al.,2021)

Between Expectation and Reality: Factors Determining Financing	عنوان الدراسة
Sources Preferred and Used by MSMEs	
بين الواقع والتوقع: العوامل التي تحدد مصادر التمويل التي تفضلها وتستخدمها	
المشروعات والصغيرة والمتوسطة	
تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل على عدم التوافق بين احتياجات / تفضيلات	هدف الدراسة
رأس المال واستخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	
عينة بلغت (121) من الشركات الصغيرة والمتوسطة	عينة الدراسة
أظهر الناتج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستويات مختلفة من النمو	أهم النتائج
والمالكين الذين لديهم مستويات مختلفة من التعليم والخبرة لديهم أفضليات مختلفة	
تجاه ديون المصارف، اضافة الى ذلك ، كان الدافع وراء تفضيل المساعدة	
الحكومية ومصادر التمويل غير الرسمية هو مبيعات المشروعات المتناهية الصغر	
والصغيرة والمتوسطة ودافع المالك لبدء الأعمال التجارية على التوالي.	

## Prihastiwiet al.,2021) دراسة -9

ANALYSIS OF FINANCING SOURCES FOR START-UP	عنوان الدراسة
COMPANIES	
تحليل مصادر التمويل للشركات الناشئة	
التعرف على الية تطوير الشركات الناشئة وأنواعها ومصادر التمويل المحتملة مع	هدف الدراسة
التركيز بشكل خاص على تمويل المشاريع.	
عينة من الشركات الناشئة في بولندا	عينة الدراسة
أظهر التحليل الامتثال لطرق تمويل الشركات الناشئة في العالم، أي أن الشركات	أهم النتائج
البولندية الناشئة تفضل المصادر المالية التقليدية وغير الرسمية مع التركيز على	



التمويل الخاص، الإعانات هي شكل آخر شائع للتمويل، ولا يزال لرأس المال الاستثماري ورؤساء الأعمال حصة صغيرة في الهيكل المالي للشركات الناشئة.

# ثانياً: بعض من الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بالسلامة المالية

1-دراسة (الشكرجي والشرابي،2017)

التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية	عنوان الدراسة
التعرف على دليل مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالقطاع المصرفي، وتعرف	هدف الدراسة
على انها مؤشرات السلامة المالية، وتقوم بتقييم ورصد نقاط القوة ونقاط الضعف	
النظم المالية، وهي نسب جديدة نسبياً من الإحصاءات الاقتصادية التي تعكس	
مزيج من التأثيرات، وهي مستمدة من أطر قياس تحليل السلامة الكلية.	
عينة بلغت (15) من المصارف الاهلية والمدرجة في سوق الأوراق المالية	عينة الدراسة
وجود علاقة الارتباط بين النسب المالية عينة البحث، كذلك تم استخدام طريقة	أهم النتائج
الاختبار التدريجي Stepwise وإحصاء وولد Wald Method لنموذج الانحدار	
اللوجستي.	

## 2-دراسة (يوسف، 2019)

علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف	عنوان الدراسة
هدف البحث إلى تحديد علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية	
للمصارف باعتبارها الأدوات التي تساعد في تحقيق السلامة المالية للمصارف.	هدف الدراسة
البنك الأردني الكويتي في الأردن	عينة الدراسة
توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية مع مؤشرات	
السلامة المالية للمصارف التي تم قياسها بالمؤشرات المالية وقد تم إثبات الفرضية	أهم النتائج
التي مفادها (أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطر الائتمانية مع مؤشرات	
السلامة المصرفية)	



## 3- دراسة (فارس وكاظم ،2021)

قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة الى تقويم العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية، إذ تضمنت	هدف الدراسة
المؤشرات الأساسية و المؤشرات المساعدة وهذه المؤشرات هي في غاية الأهمية	
لتحقيق الاستقرار وتقويم السلامة المالية للنظام المصرفي.	
عينة بلغت (10) من المصارف التجارية والمدرجة في سوق الأوراق المالية	عينة الدراسة
ان لمؤشرات السلامة المالية دور أساسي لتحليل وتقييم القطاع المصرفي ، وتحديد	
قوة ومتانة المركز المالي للمصرف وقدرته على التكيف طالما تم الالتزام بتلك	أهم النتائج
المؤشرات ، أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بوجود علاقة ارتباط موجبة بين	
نسبة الموجودات السائلة ومؤشرات الربحية	

## 4-دراسة (الدعمي واخرون، 2021)

أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف	عنوان الدراسة
التعرف على مخاطر الائتمان وذلك عن طريق توضيح مفهوم ومحددات الائتمان	هدف الدراسة
وكيفية ادارة المخاطر الائتمانية، وكذلك تناولت الدراسة أهم مؤشرات السلامة	
المالية للمصارف ،وبيان تأثير مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية	
للمصارف	
مصرفي JPMorgan و Citigroup الأمريكيين	عينة الدراسة
مصرفي JPMorgan و Citigroup الأمريكيين يساهم الائتمان المصرفي القيام باستثمارات جديدة بما يحقق أهداف التنمية	عينة الدراسة
<u>"</u>	عينة الدراسة أهم النتائج
يساهم الائتمان المصرفي القيام باستثمارات جديدة بما يحقق أهداف التنمية	



من اتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الأزمة ،ويتم استعمال المؤشرات الأساسية لتحديد	
الضعف المحتمل للمصارف التي تقبل الودائع.	

## 5-دراسة (محمد وختلان،2021)

قياس السلامة المالية للمصارف العراقية	عنوان الدراسة
ركز البحث على قياس السلامة المالية لعدد من المصارف العراقية، والى معرفة	هدف الدراسة
وتشخيص مؤشرات السلامة المالية بما يساعد في تجنب حدوث العديد من	
الاختلالات والازمات على مستوى المصرف الواحد.	
اربعة مصارف عراقية خاصة	عينة الدراسة
ارتفاع نسبة كفاية رأس المال ولكافة المصارف عينة البحث مما يعني الالتزام	
بالوفاء بمعايير لجنة بازل وضوابط البنك المركزي بشأن نسبة كفاية رأس المال ،	أهم النتائج
كأحد المتطلبات الرقابية للمحافظة على الملاءة المالية للمصارف.	

## (Khalil& Slimene,2021) حراسة –6

Financial soundness of Islamic banks: does the structure of the	
board of directors matter	عنوان الدراسة
السلامة المالية للمصارف الإسلامية: هل هيكل مجلس الإدارة مهم	
هدفت الدراسة الى تقييم خصائص مجلس الإدارة ،وتأثيرها على السلامة المالية	
للمصارف الإسلامية.	هدف الدراسة
عينة بلغت (67 ) مصرفا إسلاميا تغطي 20 دولة	عينة الدراسة
ظهرت النتائج الرئيسية أن وجود مدير غير تنفيذي مستقل يؤثر سلبًا على السلامة المالية للمصارف الإسلامية، بينما تؤثر ممارسة ازدواجية الرئيس التنفيذي تأثيرًا	
إيجابيا عليها، ولا تـؤثر الخصائص الأخـرى لمجلـس الإدارة بشـكل كبيـر علـى	أهم النتائج
السلامة المالية للمصارف الإسلامية.	



## 7-دراسة (Rashid,2021)

	· , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
Financial soundness of single versus dual banking system:	
explaining the role of Islamic banks	عنوان الدراسة
السلامة المالية للنظام المصرفي الفردي مقابل المزدوج: شرح دور المصارف الإسلامية	
التعرف على الاستقرار المالي للدول التي بها بنوك إسلامية وتقليدية مقابل الدول	
التي لديها بنوك تقليدية فقط، كما يبحث في قدرة المصارف الإسلامية على توفير	هدف الدراسة
الاستقرار للنظام المالي العام.	
عينة من 416 مصرفا في 39 دولة	عينة الدراسة
أن النظام المصرفي المزدوج أكثر استقرارًا من النظام المصرفي الموحد، ويعزى	
الاستقرار العالي إلى وجود المصارف الإسلامية في النظام المصرفي المزدوج،	أهم النتائج
اضافة الى ذلك عند التحقيق في النظام المصرفي المزدوج فقط ،كما تؤكد النتائج	
بقوة الاستقرار الأكبر للمصارف الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقايدية، على الرغم	
من أن المصارف الإسلامية تحاكي الممارسات المصرفية التقليدية ، إلا أن	
تفاعلها المتزايد مع الاقتصاد الحقيقي ، والاستثمارات في الموجودات الحقيقية ،	
وملف الإقراض غير القوي ، والتعرض المحدود لأنشطة المضاربة تجعلها أكثر	
مرونة وحماية.	

## 8-دراسة (Ahmed,2021)

Financial Soundness Indicators And Efficiency Of Listed	
Deposit Money Banks In Nigeria	عنوان الدراسة
مؤشرات السلامة المالية وفاعلية المصارف المالية المدرجة في نيجيريا.	
تقيّم تأثير مؤشرات السلامة المالية على كفاءة المصارف الودائع المالية المدرجة	
في نيجيريا.	هدف الدراسة



عينة من 14 مصرفا في نيجيريا	عينة الدراسة
تظهر نتيجة الانحدار القوية للتأثير الثابت المستخدمة في التحليل ذلك بشكل عام	
المجموعة الأساسية من مؤشرات السلامة المالية لها تأثير كبير على كفاءة بنوك	أهم النتائج
الودائع المالية في نيجيريا للفترة قيد الاستعراض، كما أن جميع المتغيرات باستثناء	
جودة الموجودات لها تأثير كبير على الكفاءة على الرغم من أن اتجاه العلاقة بين	
الكفاءة وكفاية رأس المال والربحية لا يتماشى مع التوقعات النظرية.	

## (Ahmed et al.,2021) حراسة-9

Measurement of Financial Soundness of Life Insurance	
Companies in Bangladesh	عنوان الدراسة
قياس السلامة المالية لشركات التأمين على الحياة في بنغلاديش	
تسعى الدراسة جاهدة لقياس السلامة المالية لشركات التأمين في بنغلاديش مع	هدف الدراسة
الإشارة إلى شركات التأمين على الحياة للقطاع الخاص المدرجة في بورصة دكا	
.(DSE)	
عينة بغلت (21) من الشركات المدرجة في سوق بنغلاديش للأوراق المالية لمدة عشر	عينة الدراسة
سنوات.	
تمتلك جميع شركات التأمين المختارة موجودات ذات سيولة عالية مما هو	أهم النتائج
ضروري، كما أن جميع الشركات المختارة من المحتمل أن تكون في وضع سيء	
من حيث السلامة المالية.	

## (Fernandez et al.,2021) حراسة-10

A Comparative Study on the Financial Soundness of Leading	
Telecommunication Companies in Sultanate of Oman Using	عنوان الدراسة
Altman's Z –Score Model	
دراسة مقارنة حول السلامة المالية لشركات الاتصالات الرائدة في سلطنة عمان باستخدام	
نموذج ألتمان Z -Score	



تحليل أساسي لشركات الاتصالات الرائدة في سلطنة عمان.	هدف الدراسة
شركتي عمانتل وأوريدو في مجال الاتصالات في سلطنة عمان	عينة الدراسة
أن المتغيرات المستقلة هي ليس لرأس المال العامل والأرباح المحتجزة والأرباح	أهم النتائج
قبل خصم الفوائد والضرائب وإجمالي المبيعات تأثير كبير على إجمالي الموجودات	
المتغيرة التابعة لكلتا الشركتين، وفي الوقت نفسه، فإن القيمة السوقية للأسهم لها	
علاقة سلبية قوية ولها تأثير كبير على إجمالي مطاوبات أوريدو و عمانتل.	
الوضع المالي لأوريدو أفضل من شركة عمانتل	

#### ثالثاً: - ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: -

1- إن هذه الدراسة تمتاز عن الدراسات السابقة بأنها كشفت عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة: (مصادر التمويال) بوصفه متغيراً مستقلاً و (السلامة المالية) المتغير التابع.

- 2- على حد علم الباحث تعد الدراسة الحالية الاولى عربياً واجنبياً تجمع متغيرات الدراسة، السلامة المالية ومصادر التمويل.
- 3- اختبار مؤشرات السلامة المالية ومصادر التمويل في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من(2010-2019).
- 4- تناولت الدراسة موضوعا في غاية الأهمية وهو تأثير مصادر التمويل في السلامة للمصارف الخاصة عينة الدراسة.



#### رابعاً: - مجالات الافادة من الدراسات السابقة: -

1- التطرق الى متغيرات لم يسبق أن تم الربط بينهما حسب الابعاد التي تم اختيارها ، وتعد من الدراسات الحديثة التي تتطرق الى موضوعات تتميز بالحداثة ومواكبة التطور.

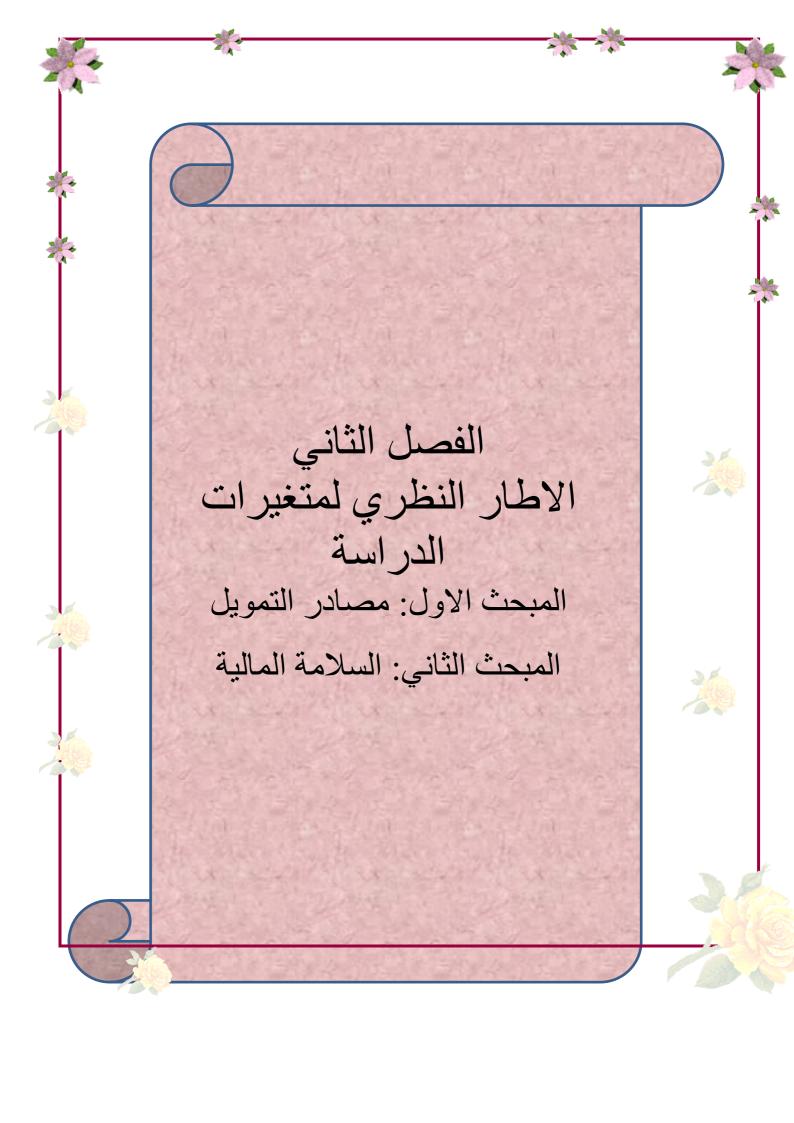
2- الإفادة من أهم المقاييس والمؤشرات أو الوسائل الإحصائية المستعملة في الحصول على البيانات، وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية.

3- دعم البناء المعرفي للدراسة من خلال الإفادة من بعض الأطر المفاهيمية التي ساهمت في بناء الإطار المفاهيمي لدراستنا الحالية، والتي على أساسها قام الباحث بصياغة الفرضيات الرئيسة والفرعية.

4- المساعدة على تصميم مخطط الدراسة الفرضي.

5- إن الدراسات السابقة اعتمدت نوعيات مختلفة في التطبيق سواء على مستوى تصميم الدراسة أو على مستوى الساليب التحليل الاحصائي ، وهذا قد يعود إلى الأهداف التي سعت هذه الدراسات إلى تحقيقها، والتي ساعدت الباحث على المفاضلة واختيار الاصلح منها للدراسة الحالية في تحديد تصميم الدراسة وأليات تحليل البيانات.

6- التنوع في الدراسات السابقة بين القطاع العام والخاص، مما حدى بالباحث الى اختيار العينة الملائمة للدراسة الحالية.





#### المبحث الاول

#### مصادر التمويل: اطار نظري

#### توطئة

تعد المصارف المحرك الأساسي ، للاقتصاد في أي دولة كونها القاعدة التأسيسية لسياسة التنمية ، والركيزة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ولضمان استمرارية المصارف، ونموها وتحقيق استراتيجيتها لابد عليها من توفير مصادر تمويل التي تعتبر عصب الحياة الاقتصادية لها فتعمل المصارف جاهدة على تغطية احتياجاتها المالية عن طريق مواردها الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي ، ويعد التمويل أحد الركائز الأساسية لنشاط المصارف و ضمان استمرارها ، و ذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة ، و تظهر الحاجة إلى التمويل إما بسبب السياسة الاقتصادية للمؤسسة التي تحاول استغلال كل إمكانياتها في خلق ثروة جديدة تضمن لها حصتها في السوق أو توسيع نشاطها بسبب ملاءمة ظروف اقتصادية بما يتوافق ما يوافق إمكانيات المصارف.

#### أولاً: -مفهوم مصادر التمويل: -

يعود مصطلح التمويل الى المال، ويعد المال من المفاهيم الواسعة والتمويل هو أحد الأنشطة التي تمارسها قطاعات الأعمال في الاقتصاد ولأيمكن لأي فرد أو منظمة أو دولة ان تعمل وتستمر في الحياة دون المال، فالمنظمة كالمصارف والشركات تحتاج الى التمويل لتغطية مستلزماتها وتمويل استثماراتها ويقصد بالتمويل مجموعة من الحقائق والمبادئ العمومية والنظريات التي تتعمق بالحصول في الأموال من المصادر المختلفة وحسن استخدامها لكل من الأفراد ومنشأة الأعمال والحكومات (Beck et al., 2008:468).



التمويل هـ و عمليـة تغطـي جميـع الاجـراءات اللازمـة لتـأمين رأس مـال المصـرف، لأغـراض الاسـتثمار ، كمـا انـه عنصـر الإدارة الماليـة الـذي يـرتبط بفهـم السـوق الماليـة والإدارة الماليـة للمـوارد داخل المصـرف، وتتمثل مشكلة التمويل في تحديد الحجم وأفضل نسبة من رأس المـال اللازم لتطوير عمليات المصرف(Girishankar, 2009:11).

تعد عمليات التمويل والاستثمار الركيزة الأساسية في النشاط الاقتصادية خاصة بعد التطور الكبير الذي شهده العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى ظهور بعض المصطلحات العالمية كالعولمة ، وصاحب ذلك التطور أيضاً تطور في مفهوم التمويل خلال العقدين الآخرين تطوراً ملحوظاً، وقد كان هذا التطور من المستازمات الضرورية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه شركات المساهمة المحدودة، وإن قيام هذه المشروعات ونمو هذه المنشآت لابد له من مصادر تمويل مختلفة تمكن من استخدام الطاقات المتاحة بأفضل صورة ممكنة(Salina, 2020:14).

من الأهداف الأساسية للوظيفة المالية هي التخطيط ، والذي يستدعي وضع البرامج التشغيلية ثم تحديد مصادر التمويل الضرورية لتنفيذ البرامج والخطط(أبو حمام،2013: 17). إن تحديد مصادر التمويل التي تعتمد عليها الإدارة في تنفيذ البرامج يحدد الهيكل المالي للمؤسسة ضمن السياسة المالية العامة التي تمثل تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وهذا ضمن القيود المالية التي تفرضها الإمكانيات المالية المتوفرة، ومن خلل هذا المطلب سنعرض مفهوم وأهمية التمويل التي يعود بها على المؤسسات الاقتصادية(Ngware,2007:2).



والتمويل هـو مجموعـة الوسائل والأساليب والأدوات التي نستخدمها لإدارة المشروع للحصـول على الأمـوال اللازمـة لتغطيـة نشـاطاتها الاستثمارية والتجاريـة، وعلى هـذ الأسـاس فـإن تحديـد مصـادر تمويل المشروع يعتمد على المصـادر المتاحـة في الأسـواق والبيئـة الماليـة التي يتواجـد فيهـا (Andaleeb et al.,2016:3) الـى انهـا تلـك فيهـا (لإداريـة في المؤسسـة التي تخـتص بعمليـات التخطـيط للأمـوال والحصـول عليهـا مـن مصـدر التمويـل المناسـب لتـوفير الاحتياجـات الماليـة اللازمـة لأداء أنشـطة المؤسسـة المختلفـة، ممـا يسـاعد على تحقيـق أهدافـه، وتحقيـق التـوازن بـين الرغبـات المتعارضـة للفئـات المـوثرة في نجاح واستمرار المؤسسة ،والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين.

وبين (إسماعيل، 2004: 15) الى انه المكان الذي تحصل فيه المصرف على المال لتمويل أنشطتها التجارية، ويمكن للأعمال التجارية الحصول على تمويل من مصادر داخلية أو خارجية، ويرى (Kravchenko, 2017: 15) أن مصادر التمويل تعني الكيانات التي التزمت بتوفير أو ترتيب أو الدخول في اتفاقيات فيما يتعلق بكل أو أي جزء من تمويل الديون فيما يتعلق بالمعاملات المتوخاة بموجب هذه الاتفاقية ، بما في ذلك الأطراف في أي اتفاقيات ائتمان يتم إبرامها بموجبها أو المتعلقة بذلك جنباً إلى جنب مع الشركات التابعة لها ومسؤولي الشركات التابعة والمديرين والموظفين والوكلاء والشركاء والمساهمين والممثلين الآخرين وخلفائهم والمتنازل لهم.

وبين(Sazonov et al.,2016:37) بأن مصادر التمويل تمثل الأشخاص الذين التزموا بتوفير أو ترتيب أو الدخول في اتفاقيات فيما يتعلق بتمويل الديون أو التزام تمويل الديون أو غيرها من أشكال التمويل. كما ان مصادر التمويل تعني بشكل جماعي الكيانات التي التزمت بتقديم أو الدخول في اتفاقيات فيما يتعلق بالتمويل الخارجي أو أي تمويل بديل (بما في ذلك



الأطراف في خطابات الالتزام بالديون وخطاب الالتزام بالملكية الممتازة وأي اتفاقيات اخرى ضمن اتفاقيات الائتمان أو الاتفاقيات النهائية الأخرى المتعلقة بذلك)، والشركات التابعة لها والكيانات (والشركات التابعة لها) والمساهمون والأعضاء والشركاء والمسؤولون والمديرون والكيانات (والمحامون والمستشارون والوكلاء والممثلون المشاركون في تمويل الديون (أو أي التمويل البديل) وخلفائهم والمتنازل لهم المسموح لهم (الحافظ، 2009: 178).

واشار (Betz,2019:504) بأن مصادر التمويل تعني الكيانات التي التزمت بتقديم أو الدخول في اتفاقيات نهائية لتقديم التمويل أو التمويل البديل فيما يتعلق بالمعاملات المتوخاة بموجب هذه الاتفاقية ، بما في ذلك المنظم الرئيسي أو أي من الأطراف في خطاب الالتزام والاتفاقيات المتعلقة بها ، والشركات التابعة لها والشركاء السابقين والحاليين والمستقبليين والمساهمين والأعضاء والمديرين والمسؤولين والموظفين والوكلاء وممثلي ما سبق.

وعرفها (Abdul-Rahman et al.,2013:37) بأنها المؤسسات المالية التي التزمت بتوفير أو دخلت في اتفاقيات فيما يتعلق بأي من التمويل الرئيسي وأي اتفاقيات ضم أو عقود أو اتفاقيات ائتمان تم إبرامها بموجبها أو المتعلقة بها ، جنبًا إلى جنب مع الشركات التابعة لها والمسؤولين والمديرين والموظفين والوكلاء والممثلين المشاركين في أي من التمويل الرئيسي وخلفائهم والمتنازل لهم .

ومما تقدم يمكن تعريف مصادر التمويل على انها: - منزيج من الديون طويلة الاجل و الملكية التي تستخدمها المصارف لتمويل أعمالها وان هيكل رأس المال يكون متغير في المصرف وليس ثابت بما يحقق المعدل الموزون لكلفة رأس المال في أدنى حد.



### ثانياً: أهمية مصادر التمويل: -

إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجلل أو احتياجات طويلة الأجلل،، وتكمن أهمية التمويل احتياجات قصيرة الأجلل أو احتياجات طويلة (Atun et al.,2012:2045)؛ (Abor,2006:71)؛

#### 1- الحاجة للتمويل قصير الأجل

تلجأ عادةً المؤسسات إلى التمويل قصير الأجل لتمويل العجز في رأس المال العامل الناتج عن نمو النشاط الداخلي للمؤسسة فأثناء دورة نشاطها عليها إن تغطي مخزوناتها ومديونيتها (Abor,2006:71). كما أن الائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل ،وتلعب مصادر التمويل دوراً هاماً في استمرارية النشاط وتوسيعه ، إذ تعتبر المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من عناصر الموجودات المتداولة، ولهذا فإن هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسيه المؤسسية ، والمؤسسات تلجاً إلى التمويل للأساب التالية

أ-ضعف نسبة المخاطرة وهو أمريهم الدائنين أي أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ،ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة ، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها.

ب- قد يكون الحصول على تمويل أقل تكلفة من الحصول على التمويل المتوسط أو طويل الأجل لقصر فترة السداد لضعف نسبة المخاطر.



ت-الحاجة للأموال لهذا في بعض المؤسسات الموسمية تلجأ هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر التمويل لسد النقص في السيولة، وتمويل احتياجاتها الموسمية.

ث- بعض حالات التمويل تكون بدون فوائد ، أي لا تتحمل المؤسسات أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بمدة معينة فإن لم يتم التسديد في المدة المتفق عليها فإن ذلك يعنى عدم تحميل المؤسسة أي تكلفة نتيجة لحصولها على هذا الائتمان.

# 2-الحاجة إلى التمويل طويل الأجل:-

تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترة طويلة ، والغرض منه الحصول إما على وسائل الإنتاج والمعدات، وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية، ونجد المؤسسة تسعى للتمويل لغرض تحقيق ما يلي (Atun et al., 2012:2045):-

أ-تمويل شراء الموجودات الدائمة ذات العمر الطويل.

ب-تمويل الجزء الدائم من رأس المال العامل على أن يتم تمويل الجزء الأخر بمزيج من السحب على المكشوف والتمويل.

ت-تمويل ما يتم التعرف عليه من استثمارات رأسمالية ،وكذلك لتوسعات طويلة الأمد للمؤسسة وحتى تخطي احتياجاتها للمؤسسة وحتى تحقق المؤسسة الفعالية في اختبار واستخدام هذه الأموال في تخطي احتياجاتها ، لا بد من وجود دراسة مسبقة لمختلف مصادر التمويل خاصة المستحدثة منها.

واشار (Hale,2011:2) الى ان التمويل هو الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب ان تضع الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية من قبل المؤسسة، فالمؤسسة تحتاج الى مصادر التمويل المختلفة خلال المراحل الإنتاجية المختلفة التي تمر بها.



وتكمن أهمية التمويل أيضا في ان أي مشروع من المشاريع الاستثمارية يحتاج آلية طيلة فترة حياته ويظهر دوره بصفة خاصة في اثره على السياسة التتموية ،كما ان للتمويل أهمية بالغة في تحديد سياسة البلاد التتموية ، إذ يعد المحرك لتنفيذ المشاريع الاستثمارية على النطاق اللهذي تسطره الإدارة العليا للمؤسسة، وكل مؤسسة منافسة تقوم بوضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات من أجلل البقاء والاستحواذ على مكانة احسن بين المنافسين (Freeman, 2011:462).

إن المؤسسات لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء عند حدوث عجز في الصندوق أو لتسديد التزاماتها، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن للتمويل أهمية كبيرة نذكر منها(Blannin,2017:15):-

- -1 تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- 2- يعتبر التمويل وسيلة فعالة، وسريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
  - 3- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية.
  - 4- المحافظة على سيولة المؤسسة ،وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.
- 5- سد الاحتياجات المالية سواء كانت قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار أو طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار.
  - 6- يساعد على إنجاز المشاريع المعطلة والجديدة والتي يزيد بها دخل المؤسسة.
    - 7- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال معدات.
  - 8- تمويل العجز في رأس المال العامل الناتج عن نمو النشاط الداخلي للمؤسسة.



#### ثالثا: -خطوات التمويل: -

إن تنفيذ وظيفة التمويل تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وذلك لاعتبارات كثيرة كالحجم وطبيعة النشاط وغيرها، هذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة لجميع المؤسسات بالرغم من هذا فإن خطوات التمويل تتمثل بالاتي(Khan et al.,2019:2-4):-

#### 1-التعرف على الاحتياجات المالية:-

حتى تتجنب المؤسسة التمويل الخاطئ لمشروعاتها يجب عليها أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية والفترة المستقبلية القريبة منها والبعيدة، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطط مالية مكانية التغيير تتسم بالمرونة (Mwathi,2013:41). فعند تأسيس أي مشروع فإنه البداية تكون من تحديد متطلبات المشروع من موجودات رأسمالية ضمن قائمة تحتوي على الموجودات الثابتة كالأراضي، المباني، الآلات وغيرها، ودراسة المشاريع الأخرى المماثلة من أجل الاستفادة من تجربتها (Klacmer,2014:21).

# 2 -تحديد حجم الأموال المطلوبة:-

بعد التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال المطلوبة لتغطية هذه الاحتياجات، هذه الخطوة تعتبر صعبة نظرا لصعوبة تقدير الأموال اللازمة بشكل دقيق، ولهذا لابد من تحديد حدين للتمويل في أي صفقة أو عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الموجودات الرأسمالية، وكذلك تحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية(Al-Afifi,2019:17).



#### 3 -تحديد شكل التمويل المرغوب:-

المؤسسة قد تعتمد على القروض أو على إصدار الأسهم والسندات، وتجدر الإشارة إلى عدم الإسراف في إصدار الأسهم أو السندات أو الاقتراض، لان ذلك يترتب عنه التزامات معينة على المؤسسة، ولهذا تائي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل (Serrasqueiro, 2018:4).

### 4 - وضع برنامج زمنى للاحتياجات المالية: -

يفضل وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكي لا تتحمل المؤسسة تكاليف الأموال التي ستكون لازمة في مرحلة زمنية لاحقة، وأثناء وضع الجدول الزمني لابد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول كي يلبي طلبات التمويل التي تقدمها المؤسسة(Serrasqueiro, 2018:4).

# 5 -وضع وتطوير خطة تمويلية:-

تتضمن هذه الخطة النشاطات التي ستنفق بها الأموال والعائدات المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على هذه الأموال، وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وهذه الخطة يجب أن تبين مقدار التدفقات الداخلة والخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها (Serrasqueiro, 2018:4).

### 6 -تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتقييمها:-

يجب أن تكون الخطة موضوعية بشكل جيد قابل للتطبيق، كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات الناجمة عن التنفيذ الخاطئ أو عن أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم لهذا لابد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة (Serrasqueiro, 2018:4).



### رابعاً: -الهيكل المالى المصرفى: -

يشير الهيكل التمويلي للمصرف إلى جانب المطاوبات وحقوق الملكية الذي يتكون من الدين على المصرف وحقوق الملكية، ومن ضمنها الأدوات الهجينة التي تجمع بين ميزات الدين والأسهم، ومن ثم فهو يشمل مصادر التمويل من الودائع وغير الودائع سواء كانت طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجلل (علي، 2013: 14).

إن الهيكل التمويلي للمصرف بتكون من مصادر الأموال الداخلية والخارجية، وهي رأس المال وسندات الدين بآجال استحقاق مختلفة، بالإضافة إلى ودائع الزبائن والمنظمات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وغيرها من المصادر الأخرى (باشا، 2015: 15). وتقوم إدارة المصرف بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار مزيج مصادر الأموال الداخلية والخارجية، وتحديد نسبة الاعتماد على كل مصدر بفاعلية وبأقل تكلفة ممكنة وبما يتفق مع الأنظمة والقوانين المصرفية التي يحددها البنك المركزي، ثم ينبغي على الإدارة توظيف هذه الأموال بكل كفاءة في الموجودات المختلفة مما ينعكس بشكل إيجابي على المصرف وتقويم أدائله (Abdul-Rahman, 2018:27).



يتكون الهيكل التمويلي مما يلي:-

#### 1-المصادر الداخلية :-

تتكون المصادر الداخلية مما يلي:-

### أ-رأس المال المدفوع:-

يمثل رأس المال المدفوع مجموع الأسهم المكتتب بها مضروبا في قيمة السهم الأسمية، فالسهم الواحد هو أداة مالية تمثل حصة في الملكية، وعادة ما تكون معظم أسهم المصرف أسهم عادية، وقد يكون هناك اسهم ممتازة، وبالتالي فإن رأس المال المدفوع هو عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها المؤسسون أو المساهمون أو كلاهما بالفعل مساهمة منهم في رأس ماله، و يظهر في الميزانية رأس المال المدفوع وليس رأس المال الاسمي الذي صدر على أساسه قرار بإنشاء المصرف، و تحدد الأنظمة والقوانين حد أدنى لرأس المال المدفوع تلتزم به المصارف(Amidu,2007:2).

#### ب-الاحتياطيات:-

يقصد بالاحتياطيات تلك الأرباح المتحققة من أعمال المصرف غير الموزعة، وتعد مصدرا التمويل الداخلي، وهي جزء من حقوق ملكية المساهمين كونها بالأصل تمثل أرباحا كان يجب أن توزع عليهم (باشا، 2015: 15).

### ت- الأرباح المحتجزة وغير الموزعة:-

هي نسبة الأرباح الصافية التي لا يدفعها المصرف كتوزيعات أرباح للمساهمين، ويتم الاحتفاظ بتلك الأرباح ،من أجل إعادة استثمارها في مشاريع فعالة لخلق فصرص النمو أو لزيادة رأس المال أو للقيام بأعمال توسعية وفقا لما تقرره إدارة المصرف، ويتم تعديل حساب الأرباح المحتجزة دوريا عند حدوث الأرباح أو



الخسائر (Abdul-Rahman, 2018:27). تتميز الأرباح المحتجزة بالتكلفة المنخفضة التي تتمثل في التكلفة البديلة للاستثمار في مجال آخر، كما تتميز بأنه لا يترتب على استعمالها أي ضمانات، ومن عيوبها أنها تعتمد على تحقيق أرباحا كافية ليتم احتجازها ،وكذلك فإنه لا يمكن استخدامها بشكل متكرر (Amidu, 2007:2).

#### 2-المصادر الخارجية:-

تتكون المصادر الخارجية مما يلي:-

### أ-الودائع:-

تعد الودائع أهم مصادر الأموال في المصرف وتشكل نسبة 20 % أو أكثر من مصادر الأموال الداخلية والخارجية، وتعتبر هذه الودائع دينا عليه، و تشمل جميع الودائع المودعة لديه سواء كانت من أفراد أو منظمات بمختلف نشاطاتها ،وسواء كانت ودائع محلية أو أجنبية، وتقسم الودائع إلى عدة أنواع أهمها (الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، -حسابات التوفير ، شهادات الايداع) ( باشا، 2015: 15).

#### ب-الاقتراض:-

يقوم المصرف بالاقتراض من داخل الجهاز المصرفي وخارجه وفق ما يلي:-

# 1-الإقتراض من البنك المركزي:-

إن المصرف المركزي في الظروف العادية لا يشجع على الاقتراض منه، كون المصرف الذي يكرر اللجوء إلى البنك المركزي لطلب القروض لابد وأنه يعاني مشاكل كبيرة، لذا يعمد البنك المركزي إلى إنضاع أنشطة المصرف المقترض لرقابة صارمة (Abdul-Rahman, 2018:27).



### 2-الإقتراض من خارج الجهاز المصرفي:-

قد يلجأ المصرف إلى الاقتراض المباشر من جهات ومنظمات أخرى غير المصارف، كالاقتراض من مؤسسات التمويل والمؤسسات المالية الأخرى والمنظمات الكبرى والأسواق المالية وأي جهة قادرة على إقراض المصرف، ويحدد المصرف جهة الاقتراض والأجل ونوع الأداة المالية بناء على الحجم و الهدف من القرض (Amidu, 2007:2).

# خامساً: -الهيكل المالي للمؤسسة ومكونات الهيكل المالي: -

### أ-الهيكل المالى للمؤسسة:-

يشير الى هيكل مصادر التمويل أو جانب المطلوبات وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية، وهو الأسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل موجودات المصارف، ويتمثل في فقرات جانب المطلوبات وحقوق الملكية من الميزانية العمومية، والذي يتضمن المديونية قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) والمديونية طويلة الأجل (المطلوبات المتداولة) والمديونية طويلة الأجل (المطلوبات المطلوبات المديونية طويلة الأجل المطلوبات طويلة الأجل (المطلوبات المكية، (Ho,2007:188) وهو تشكيلة المصادر التي حصلت المصارف منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل المصادر التي حصلت المصارف منها على الأموال المطلوبات وحقوق الملكية (الملكية (الملكية المكونة المكونة المكونة المكونة المحلوبات وحقوق الملكية (الموجودات) ويتضمن جميع الفقرات المكونة الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأيسر من الميزانية، ويعبر عن تركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الموجودات ، أي الجانب الأيمن من الميزانية؛ فالموجودات يمكن تمويلها من الميزانية في رأس المال، الفائض المحتجز ،القروض طويلة الأجل،

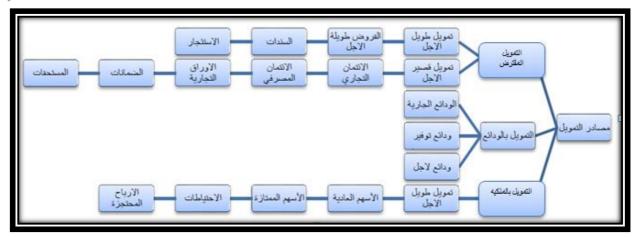


واشار (Nikolov,2021:478) بأنه هيكان يتعلق بكيفية تمويال إجمالي الموجودات واستثمارات المؤسسة، ويتمثل ذلك في الجانب الأيسر للميزانية أي جانب المطلوبات، وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويال التي تستخدمها المصرف، هو كذلك الخليط التمويلي الذي يشمل تشاكيلة المصادر التي حصات منها المصرف على أموال بهدف تمويال استثماراتها وهي كافة العناصر التي تتكون منها مكونات المطلوبات سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجال أم قصيرة الأجال، وهو مجموعة الأموال التي تام بواسطتها تمويال موجودات المصرف، ويشمل التمويال الممثلك، وهما الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي.

### ب-مكونات الهيكل التمويلي:-

إن من اهم القرارات التي يهتم بها المدراء الماليين هو كيفية تمويل الشركة اي تحديد المزيج الامثل من الدين والملكية بالشكل الذي يضمن تحقيق أفضل استخدام لها. فكل من مصدر من مصادر التمويل له كلفة ومخاطرة خاصة به إن الهيكل المالي للمصرف (هيكل التمويل) هو يتضمن التمويل المقترض والتمويل الممتلك وهما يشكلان الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، أي إن الهيكل المالي يتكون من نوعين من التمويل هما: التمويل المقترض الذي يتضمن التمويل المقترض الدي الاجل والتمويل الممتلك المدين عن التمويل الممتلك المدين يتضمن رأس المال المدفوع والارباح المحتجزة (الرمحي، 2012: 4)، إن الهيكل المالي فهو يتكون من التمويل قصير الاجل والتمويل طويل الاجل، أما هيكل رأس المال أو ما يسمى بـ (التمويل الدائم) الذي يتضمن التمويل الممتلك ، ويتألف هيكل التمويل الممتلك ، وللكراسية الاجل والتمويل الممتلك ، ويتألف هيكل التمويل من مصادر تمويل طويلة الاجل ومصادر تمويل قصيرة الاجل كما مبين في الشكل (2).





الشكل(2) الهيكل التمويلي للمصرف

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (الكراسنة، 2006: 14)

#### 1-التمويل بالملكية

حق الملكية هو واحد من المصادر التقليدية للتمويل و يتمثل حق الملكية بمجموع المبلغ الذي دفعة المساهمون للمصرف عند شراء الاسهم و مبلغ الارباح التي احتجزها المصرف منذ أول نشائته ، وانها توفر للاسائنين حماية بوصادر طويل الاجل وتكون كالاتي: (Gitman&Zutter, 2012:524):-

### أ-الأسهم

وتقسم الى قسمين (الكراسنة، 2006: 14):-

• الأسبهم العادية: تعد الأسبهم العادية وسيلة من وسائل التمويل طويل الأجل، فهي وسيلة التمويل الرئيسة للمشاريع التي تتخذ شكل الشركة المساهمة و خاصة عند بدء تكوين المشروع و يمكن اللجوء إليها كوسيلة تمويل خلال حياة المشروع وذلك بطرح أسبهم عادية جديدة للاكتتاب، و هذه العملية قليلة الحدوث و الشركة غير مازمة بدفع أي عائد لحملة الأسبهم العادية ، فإذا حققت الشركة أرباحا كبيرة تتوقع حملة الأسبهم خلال مدة أو اكثر من الزمن إمكانية الحصول على عائد مرتفع، أما إذا تحملت الشركة خسائر أو قررت عدم توزيع أية أرباح فلن يحصل بالتالي حملة الأسبهم العادية على فائدة نهائيا وهذه الحقيقة وحدها تكفي



لإظهار الميزة الرئيسة الناجمة عن استخدام الأسهم العادية بواسطة المساهمة في الحصول على ما يلزمها من الأموال (Abdelhafidh, 2013:151).

• الاسهم الممتازة: هو اداة هجينة تحتوي على خصائص كل من السندات والاسهم العادية ، والأسهم الممتازة تشبه السهم العادي من حيث أنه يمثل حصة الملكية في الشركة المصدرة، ولكن مثل السندات فإنه يدفع توزيع أرباح ثابتة. الاسهم الممتازة مصدر اموال للشركات (شاهين، 2010: 163).

### ب-الأرباح المحتجزة

عرفت الأرباح المحتجزة بأنها الأرباح التي يحتفظ بها ويعتبر توزيعها أو احتجازها من المشكلات الرئيسية التي يواجهها المدير المالي، وأهم هذه المشكلات نسبة الأرباح التي يوزعها على المساهمين كل سنة والهدف من إحتجاز الجزء الآخر، فمن الناحية القانونية لايجوز للشركة توزيع الأرباح إذا كانت تواجه حالة من العسر المالي، أو إذا كان توزيع جزء من الأرباح يودي إلى عسر مالي لها، وعلى المدير المالي تجنب توزيع الأرباح إذا لم تحقق المصارف أرباحاً كافية وعليه الإحتفاظ بسيولة نقدية للمحافظة على المركز المالي مع المعرفة التامة بالاحتياجات المالية على المدى الطويل (محمد،2017: 58). وبالتالي فهي الأرباح التي حجبت عن التوزيع على المساهمين في المصـرف، وهي القسم الرئيسي الثـاني من حقوق المساهمين (أموال الملكية) المحتجز عن التوزيع على المساهمين في المصرف(Hale,2011:2) .وعرفت أيضاً بأنها "أحد أهم مصادر التمويل الداخلي للمنشأة الذي تستخدمه في أحيان كثيرة كبديل عن إصدار أسهم عادية جديدة، وهذا النوع من التمويل لايمكن توفيره إلا إذا لم تقم المصارف بتوزيع المقسوم النقدي على حملة الأسهم العادية، وبالمقابل فإن من مصلحة حملة الأسهم استلام المقسوم بصورته



النقدية (Nikolov,2021:478) .إن قرار إحتجاز الأرباح هو ذلك القرار الذي يتم إتخاذه في ضوء كلفة مصادر التمويل الخارجية الأخرى، ومعدل النمو في العائد المتوقع تحقيقه من قبل المصارف ، فمن وجهة نظر حملة الأسهم فإن الأرباح المحتجزة تمثل استثمارا جديداً في نفس المصارف ، الأمر الذي يجعلهم يطلبوا عائد يكون مساوياً للعائد الذي تحققه الأسهم،أما من وجهة نظر المصارف ، فإن كلفة التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة هي مساوية لكلفة الأسهم العادية، على أقل تقدير، أو قد تكون أقل من ذلك، كون أن إحتجاز الأرباح لا يترتب على المصارف أي كلف إصدار وتسويق، التي قد تتحملها في حالة إصدارها لأسهم جديدة، كما أن حامل السهم قد يقبل بعائد عن الأرباح المحتجزة يقل عن عائد الأسهم العادية في حالة وجود ضرائب مرتفعة على مدخولاته الشخصية، أو وجود كلف عند إعادة إستثماره للأرباح في حالة توزيعها عليه(Sazonov et al., 2016:37).

#### ت- الاحتياطات: -

إن الاحتياطات هي مبالغ تحتجز من صافي الربح بغرض الحماية من الخسائر المحتملة مستقبلاً أو ذلك الجزء المخصص من الأرباح الصافية التي حققتها الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وعدم توزيعه، وذلك لتدعيم مركزها المالي من مخاطر عدم التأكد والتقديرات الحكمية، أو لتحقيق مقاصد خاصة مفيدة للمنشأة في المستقبل(Hale,2011:2).

### 2-التمويل بالودائع

تمثل المهمة الأساسية لعمل اي مصرف قبول الودائع وإقراضها للحصول على أرباح ،من خلل الفرق بين كلفة هذه الودائع وفوائد القروض، فضلا عن الأدوات الأخرى التي تستخدمها المصارف للحصول على ارباح (Nikolov,2021:478). وعرفت الوديعة على انها اتفاق بين المودع والمصرف ، على اساس هذا الاتفاق يتوجب على المودع بإيداع مبلغ



من النقود لدى المصرف ويلتزم المصرف برد المبلغ للمودع خلال فترة يتفق عليهما او عند الطلب مع دفع فائدة على الوديعة (Sazonov et al., 2016:37).

تعتمد المصارف التجارية في القيام بأعمالها على ودائع الجمهور حيث تشكل هذه الودائع اغلب مطلوباتها (مواردها المالية) حتى توصف احيانا اموال الغير وبانها مصارف الودائع(Atun et al.,2012:2045).

ويحيط الغموض بالعديد من الجوانب المتعلقة بمفهوم الودائع وينجم ذلك الغموض نتيجة لتصورات المتناقضة من جراء الاستخدام الشائع لكلمة وديعة معنين متضاربين بحيث تفهم تارة وكأنها موجودات وتاره وكأنها مطوب ،ومن الناحية المنطقية فان كلمة وديعة تستخدم للدلالة على موجودات ماديه يقوم الزبون بتسليمها إلى المصرف (Fehr et al., 2006:135).

#### 3-التمويل المقترض

يعتبر التمويل بالاقتراض من المصادر الأساسية في المؤسسات إذ يشكل أحد بدائل الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، ويكون اللجوء إليه عادة عند عدم كفاية الأموال الممتلكة لتابية احتياجات المؤسسة أو تجنبا لتكاليفها، فتكون مجبرة على اللجوء إلى الاقتراض من جهات خارجية، قصد ضمان التمويل الدائم لاستثماراتها، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة على المدى الطويل وهذا ما يعرف بالاقتراض طويل الأجل ومن أهم الأشكال المنظمة له: السندات، القروض طويلة الأجل(Hale,2011:2). كما يجب على المؤسسة خلال نشاطها إيجاد مصادر تمويل قصيرة الأجل من شأنها تابية احتياجاتها الدورية كتمويل عملياتها التشغيلية ، إذ أنه من النادر أن يستخدم هذا النوع لتمويل الموجودات الثابتة ذلك لان مدة استحقاقه لا تتجاوز السنة، ويكون استخدامها لتمويل



احتياجات المؤسسة من الموجودات المتداولة، وهذا ما يوضح اعتماد مسألة استخدام التمويل قصير الأجل من عدمه على طبيعة عمل كل مؤسسة، ومن بين أهم مصادر التمويل هي القروض والسندات (Atun et al., 2012:2045).

- القروض طويلة الاجل: هي قروض تحصل عليها المنشأة من المؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين، وأن تاريخ استحقاقها قد يصل إلى ثلاثين عاما، وأن من الخصائص المميزة للقرض أنه يتم الاتفاق على شروطه (معدل الفائدة، تأريخ الاستحقاق، وغيرها) بالاتفاق المقرض مع المقترض. وأن كلفة هذا النوع من التمويل تتمثل في نسبة محددة من قيمة القرض (سعر الفائدة)، إلا أن المقرض قد يصر على عدم ثبات هذه النسبة اي (سعر فائدة عائم) خاصة إذا كانت معدلات الفائدة في السوق متجهة نحو الارتفاع. أما بالنسبة لسداد قيمة القرض فقد يتم لمرة واحدة في تاريخ استحقاق القرض المتفق عليه، أو قد يصر على قسط متساوية في تاريخ معلوم المتفق عليه، أو قد يتم على أقسط متساوية في تاريخ معلوم (Fehr et al.,2006:135)
- السندات: يعد اصدار السندات إحدى الوسائل الأخرى للتمويل الطويل الاجل. فالمنشأة التي تصدر السندات تتعهد كتابة بان تدفع لحامل السند قيمته الاسمية في تاريخ معين، وأيضا معدل سنويا للفائدة حتى يتم استهلاكه> فهناك نوعان من السندات (Alina,2011:644).

1 – السندات المضمونة ويقصد بها أن قيمة السندات يقابلها قيمة معينة من الموجودات تحتف بها المنشأة كضمان لمقابلتها.

2- السندات الغير مضمونة وهي السندات التي لا يقابلها اي قيمة من الموجودات.



والسندات هي أوراق مالية ذات قيمة إسمية واحدة قابلة للتداول ، تصدرها المصرف المساهمة وتطرحها للاكتتاب العام، والخاص وفقاً لأحكام القانون المختص للحصول على قصرض تتعهد المصرف بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار قصرض تتعهد المصرف (Fehr et al.,2006:135) ، كما انه وسيلة للاقتراض من الجمهور لتمويل عمليات المصرف (Sazonov et al.,2016:37)، وإشار (شاهين، 2011: 43) الى أن التمويل بحقوق الغير هو التمويل من مصادر خارجية ، تتمثل في التمويل المقترض والقرض يعتبر مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي ، وله موعد محدد وفق شروط الاتفاق ، ويعتبر أقل تكلفة من التمويل بالأسهم وذلك بسبب الوفورات الضريبية التي تتولد عنه.

• تمويل قصير الاجل: وهي تلك الأموال التي تحصل عليها الشركة والتي تلتزم باستردادها خلال مدة لا تزيد عادة عن سنة واحدة، أن القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة وذلك لتمويل احتياجات الشركة لرأس المال العامل ولمدة قصيرة لا تتجاوز المدة المحاسبية للشركة (Alina, 2011:644).

# سادساً: - تكلفة تمويل المؤسسة و العوامل المؤثرة عليها: -

تعتبر القرارات الاستثمارية من القرارات الاستراتيجية المهمة التي تتخذها الإدارة المالية و المعروف عن هذه القرارات أن الخطأ عن اتخاذها يحمل المؤسسة تكاليف عالية قد تصل لحد التصفية والاهلاك ومن المعروف أيضا عن قرارات الاستثمار طويلة الأجل إن قبولها يتم عندما يكون العائد المتوقع منها اكبر من تكلفة تمويل هذه الاستثمارات إذ ان هذا يدل على أهمية الاهتمام بتكلفة التمويل(عبد المطلب،2010: 14).



# أ-مفهوم تكلفة التمويل:-

عند دراسة تكلفة التمويل نلاحظ أن المتخصصين في العلوم الاقتصادية ، المحاسبية ، والمالية قد اختلفت آراءهم حول تحديد مفهوم أو مضمون تكلفة التمويل ، رغم إعطائها الأهمية الاستثنائية عند اتخاذهم القرارات الاستثمارية، والتي تعتبر فريدة من نوعها (النعيمي والتميمي، 2009: 64). غالبا ورغم هذه الاختلافات إلا أنها تدور حول مدلول واحد ينحصر بكونها الحد الأدنى للمعدل الذي تطلبه المؤسسة للاستثمارات الجديدة أو هي معدل العائد المطلوب على الاستثمارات التي يضمن بقاء سعر السهم العادي للمؤسسة دون تغيير كما حددت بكونها التكلفة التعاقدية، وغيرها من المصاريف التي ترتبط بالقروض التي تقترضها المؤسسة أي أن تكلفة الأموال هي الحد الأدنى للمعدل الذي ينبغي تحقيقه على الاستثمارات الرأسمالية المقترحة ،وتحقيق معدل عائد اقبل من هذ المعدل يبؤدي إلى سوء الحالة المالية لأصحاب المؤسسـة ممـا كانـت عليـه مـن قبـل ، ممـا يترتـب علـي ذلـك مـن انخفـاض القيمـة السوقية للمؤسسة بينما تحقيق معدل أكبر من هذ الحد الأدنى يؤدي إلى تحسن الحالة المالية لملك المؤسسة مع زيادة القيمة السوقية للمؤسسة لكن نجد أن هناك من حدد تكلفة التمويل بأنها التكلفة المرجحة لكل مصدر من مصادر التمويل التي تستخدم كمعيار لقبول أو رفض المشاريع الاستثمارية و بناء على ذلك يمكن اعتبار أن الحديث عن تكلفة الأموال هو الحديث عن التكلفة الشاملة للأموال أي تكلفة مزيج من أموال الملكية و أموال الاقتراض و يرجع ذلك إلى أن المقدار المعين من الأموال التي تستخدمها المنظمة لتمويل استثماراتها الرأسمالية المقترحة ، يأتي عادة من مصادر مختلفة و بالتالي فان تكلفة كل نوع من هذه الأنواع يختلف عن تكلفة غيره لذا من الخطأ والخطر اخذ تكلفة نوع واحد و اعتباره تكلفة للأموال المستثمرة للمؤسسة (Rajagopal, 2011:7).



# ب-التوقعات المؤثرة على تكلفة الأموال:-

يتوقع المستثمرون الذين يـزودون المؤسسـة بـالأموال (مـالك ودائنـون) الحصـول علـى عائـد يكفـي لتعويضـهم عـن مجـرد حرمـانهم لاسـتثمار أمـوالهم لتحقيـق منـافعهم كنتيجـة لتوجيـه تلـك الأمـوال إلـى مجـال الاسـتثمار كمـا أنهـم يتوقعـون كـذلك الحصـول علـى عائـد تعويضـهم عـن المخاطر التي قد يتعرض لها عائد استثماراتهم(Misztal,2018:105).

### ثامناً: -نظريات الهيكل المالى: -

ظهرت عدة نظريات حول أمثلية إختيار الهيكل المالي للمؤسسة وتفسير السلوك التمويلي لها، واختلفت هذه النظريات في إطار فلسفتها ومتغيراتها في تحديد هيكل التمويل الأمثل، وعلى البرغم من التباين في وجهات نظر هذه النظريات إلا أنها تدور جميعا حول المتغيرات التي تحصل في الهيكل التمويلي، وان تكوين هيكل التمويل الأمثل، ومدى ارتباطه بالقيمة السوقية يمثل محور اهتمام كافة المتعاملين(Fehr et al.,2006:135).

تتصل نظرية هيكل رأس المال اتصالاً وثيقاً بتكلفة الأموال، حيث يتكون هيكل رأس المال من مزيج من الأموال الطويلة الأجل (عبد المطلب،2010: 14). كما إن القرارات الخاصة بهيكل رأس المال هي تعظيم القيمة السوقية للمنشأة من خلال إستخدام المزيج التمويلي المناسب من المصادر الطويلة، والذي يؤدي الى الأجل ،ويسمى هذا المزيج بالهيكل المالي الأمثل لرأس المال ، حيث ثار جدل حول مدى إمكانية المصارف في التأثير في قيمتها وفي تكلفة الأموال من خلال تغيير مريج الأموال التي تستخدمها المصرف (النعيمي والتميمي، 2009: 64). إذ يوجد بصفة عامة مداخل أو نظريات متباينة حول هيكل رأس المال نستعرضها فيما يلي (Rajagopal, 2011:7):



#### 1- النظرية التقليدية

ترى النظرية التقليدية أنه يوجد هيكل أمثل لرأس المال، وأنه يمكن زيادة ربحية المصرف من خلال الرافعة، ويعد هذا المدخل وجهة نظر معتدلة للعلاقة بين الرافعة وقيمة المصرف، والذي يتضمن كل العناصر الموجودة في مدخلي صافي الدخل، والدخل قبل الفوائد والضرائب(7: Rajagopal, 2011). ويؤكد مؤيدي هذه النظرية بوجود هيكل تمويل أمثل ينشأ عند نقطة اقتراض مثلى تتحقق من خلال تشكيلة مميزة من التمويل المقترض والتمويل الممتلك، وهذه التشكيلة من الأموال المقترضة والأموال الممتلكة تجعل من كلفة الأموال المرجحة في حدها الأدنى لتكون القيمة السوقية للمنشأة في حدها الأعلى، وتشير هذه النظرية لوجود علاقة بين الهيكل التمويلي وتكلفة الأموال، بمعنى وجود مستوى للرفع المالي حيث تكون عنده القيمة السوقية للمنشأة أكبر ما يمكن (النعيمي، 2007: 23).

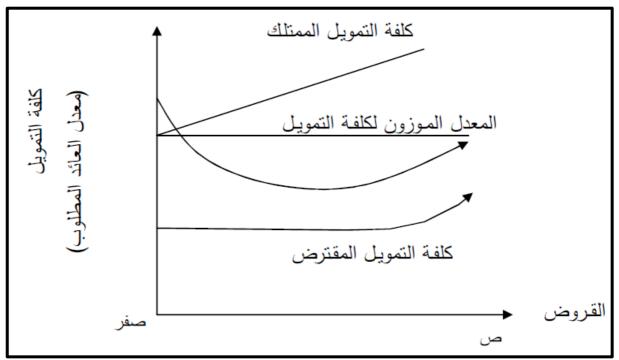
وحسب هذه النظرية وجود هيكل تمويلي أمثل أي وجود نسبة اقتراض مثالية تنخفض عندها تكلفة الأموال إلى حدها الأدنى، وبالتالي تصل عندها قيمة المصارف إلى حدها الأقصى، كذلك أن معدل العائد الذي يطلبه المستثمرين (دائنون وملاك) يزداد مع ازدياد نسبة الاقتراض، وذلك بسبب ازدياد المخاطر التي يتعرض لها العائد الذي يتوقعون الحصول عليه(Ogebe,2013:2).-

أ- ثبات كلفة التمويل المقترض.

ب - كلفة التمويل الممتلك تزداد مع كل زيادة في التمويل المقترض.

ت- معدل العائد المطلوب من قبل الملك يزداد مع كل زيادة في مصادر التمويل المقترضة ضمن هيكل تمويل المؤسسة، بسبب المخاطر التي يتعرض لها عائد الملك.





الشكل (3) العلاقة بين كلفة التمويل ونسبة الرفع المالي وفقا للنظرية التقليدية Niu, X. (2008). Theoretical and practical review of capital structure and its determinants. International Journal of Business and Management, 3(3), 133-139

## 2- نظرية صافى دخل العمليات أو التشغيل:-

إن المنهج العام لنظرية صافي دخل العمليات والتشغيل في صياغة هيكل التمويل يشير إلى أن التغيرات في هيكل التمويل لا تأثير لها سواء على القيمة السوقية للمنشأة وأيضاً لا تأثير لها على كلفة الأموال المرجحة، الأمر الذي يجعل فكرة وجود هيكل تمويل أمثل فكرة غير مقبولة، ويؤكد مؤيدي هذه النظرية إلى أن التغير في التمويل المقترض لا يسبب أي تغير في كلفة الأموال المرجحة ولا في القيمة السوقية للمنشأة، ويشير مضمون النظرية إلى أن زيادة حصة التمويل المقترض في الهيكل التمويلي سوف يؤدي إلى ارتفاع المخاطر المالية التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية (الملاك)، وأن كلفة التمويل الممتلك يعوضه الانخفاض في زيادة في التمويل المقترض، وأن هذا الارتفاع في كلفة التمويل الممتلك يعوضه الانخفاض في



كلفة التمويل المقترض الأمر الذي يجعل كلفة الأموال المرجحة ثابتة لا تتغير والقيمة السوقية ثابتة لا تتغير أيضا (النعيمي والتميمي، 2009: 64).

وتفترض نظرية صافي ربح العمليات أن تكلفة القروض ثابتة لا تتغير مع تغير نسبة الاقتراض، أما تكلفة حقوق الملكية المتمثلة في العائد الذي يطلبه حملة الأسهم العادية فترتفع مع كل زيادة في نسبة الاقتراض، كما يفترض هذا المدخل أن زيادة نكلفة الأموال بسبب الزيادة في تكلفة حقوق الملكية التي تنجم عن زيادة نسبة الاقتراض سوف يعوضها انخفاض بنفس القيمة في تلك التكلفة نتيجة لزيادة الاعتماد على القروض (السندات)، أي نتيجة لزيادة الاعتماد على المتوقع أن تبقى مصادر تمويل ذات تكلفة منخفضة نسبيا(Misztal,2018:105). لذلك فمن المتوقع أن تبقى تكلفة الأموال ثابتة مهما تغيرت نسبة الاقتراض (عبد المطلب،2010: 14). ويرى أنصار مدخل صافي دخل العمليات أن تكلفة الأموال للشركة والقيمة السوقية للقروض وحقوق الملكية، لايثاثر بالرافعة المالية، ويرتكز على أن التكلفة الكلية للأموال ثابتة بغض وحقوق الملكية، لايثاثر بالرافعة المالية، ويرتكز على أن التكلفة الكلية للأموال ثابتة بغض

وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية(Misztal,2018:105):-

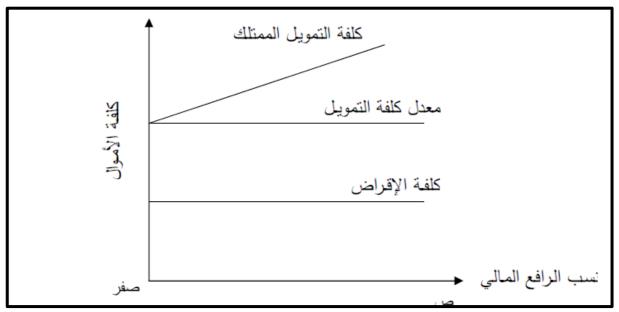
أ- إن معدل الفائدة على القروض ثابت.

ب-لا توجد ضريبة على الدخل.

ج- ارتفاع كلفة التمويل الممتلك كلما زادت مستويات التمويل المقترض.

د- زيادة مستويات التمويل المقترض يترتب عليه زيادة المخاطر المالية التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية.





الشكل (4) العلاقة بين تكلفة الأموال و نسبة الرفع المالي وفق نظرية صافي ربح العمليات Buckles, J. R. (2005). The community income theory of the charitable contributions deduction. Ind. LJ, 80, 947.

### 3-نظرية صافى الربح:-

تعد نظرية صافي الربح عكس نظرية صافي ربح العمليات والتشغيل ، اذ يرى مؤيدي نظرية صافي الربح أن كلا من تكلفة الأموال للشركة والقيمة السوقية للشركة تتأثر بالرافعة (نسبة المديونية/حق الملكية) وأن الاختلاف في كلفة مصادر الأموال التي تشكل هيكل التمويل سوف تتبح للمنشأة زيادة مساهمة التمويل المقترض ذات الكلفة الأقل على حساب مساهمة التمويل الممتلك ذات الكلفة الأكبر (عبد المطلب،2010: 14). ويؤكد مؤيدي هذه النظرية إمكانية التأثير في القيمة السوقية للمنشأة وفي كلفة الأموال المرجحة من خلال التغير في نسبة التمويل المقترض سوف تضمن انخفاض في كلفة الأموال المرجحة، مما يؤدي إلى ارتفاع في القيمة السوقية للمنشأة، إلى حين الوصول إلى هيكل تمويل المرجحة، مما يؤدي إلى ارتفاع في القيمة السوقية للمنشأة، إلى حين الوصول إلى هيكل تمويل أمثل (Buckles, 2005: 948).



وتفترض نظرية صافي الربح افتراض أساسي وهو أن تكلفة كل أموال الملكية وأيضا الاقتراض ثابت لا يتغير وليس له أي علاقة بهيكل رأس المال وهذا يعني أن ارتفاع أو انخفاض نسبة الرفع المالي (نسبة الاقتراض) في هيكل رأس المال لايترتب عليه ارتفاع أو انخفاض في تكلفة الأموال المستخدمة عن طريق القروض أو الملكية(Palley,2008:2). فارتفاع أو انخفاض نسبة الاقتراض في الهيكل المالي للمنشأة لا يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض في معدل العائد على الاستثمار الذي يطلبه المقرضون أو الملاك، وطالما أن تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة إصدار أسهم عادية جديدة فإن زيادة نسبة الاقتراض يترتب عليها انخفاض في تكلفة الأموال وارتفاع في قيمة المصارف بالتبعية (عبد المطلب، 2010: 14).

وتقوم النظرية على الفروض التالية(Misztal,2018:105):-

أ-لا توجد ضرائب ولا كلفة إفلاس.

ب-لا توجد كلفة للإصدار أو كلفة بيع أو شراء الأوراق المالية.

ت-إن سياسة توزيع الأرباح في المصارف ثابتة لا تتغير، وهي تقوم على أساس توزيع كل الأرباح على حملة الأسهم، أي لا توجد أرباح محتجزة.

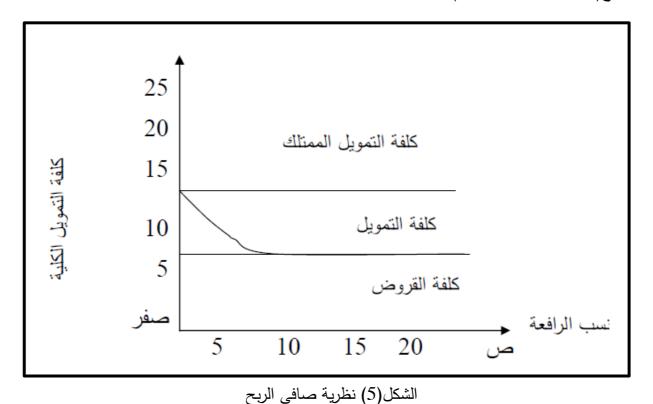
ث-حجم الاستثمار في المصارف ثابت لا يتغير، وأن القيمة الكلية للعناصر التي يتضمنها هيكل التمويل ثابتة.

ج-السندات التي تصدرها المصارف هي من النوع الدائم، وهذا لا يمنع من إعادة شرائها من السوق.

ح-معدل العائد الذي يطلبه الملاك يكون أكبر من معدل الفائدة على الاقتراض.

خ-معدل العائد المطلوب من قبل الملك، ومعدل العائد على القروض تظل ثابتة، ولن تتغير بتغيير نسبة التمويل المقترض.

غير إن هذا المدخل يعاني من نقطة ضعف أساسية هو افتراض ثبات كل من تكلفة الاقتراض وتكلفة الملكية بغض النظر عن التغير في نسبة الاقتراض الى الملكية، وهذا الافتراض بعيداً كل البعد عن الواقع العملي، فافتراض ثبات تكلفة الاقتراض يعني أن المصارف يمكنها أن تعتمد على القروض الى مالا نهاية دون أن يترتب على ذلك زيادة المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، وأيضا أن يطالب المقرضين زيادة في سعر الفائدة نتيجة لأي مخاطر متوقعة (Palley,2008:2). وافتراض ثبات معدل العائد المطلوب للملاك يعني أن المساهمين لا يبالون بالخطر المالي الذي تتعرض له المصارف نتيجة التوسع في الاقتراض، وهذا التصرف لكل من المساهمين والمقرضين نجده بعيداً عن المساهمين وهذا التصرف لكل من المساهمين والمقرضين نجده بعيداً عن



Palley, T. I. (2008). The relative income theory of consumption: A synthetic Keynes-Duesenberry-Friedman model



#### 4-نظرية Modigliani & Miller

بدأت النظرية الحديثة لهيكل التمويل مع (Modigliani&Miller) عندما قدموا مقالتهم (تكلفة رأس المال، تمويل الشركات ونظرية الاستثمار) واشاروا بأن الاختبار بين التمويل بالدين والملكية، وأيضا قيمة المصرف لا علاقة لها بهيكل التمويل، وافترضوا أن أسواق رأس المال مثاليـة(Zivin,2005:2). منـذ ذلـك الوقـت وضـعت مقالـة ( Modigliani&Miller) إطـارا نظريــاً لتفسير اختيارات هيكل تمول الشركات (النعيمي، 2007: 23). ويعد نموذج (Modigliani&Miller) الذي نشر عام ( 1958 ) من أهم النظريات التي درست الهيكل المالي على مر السنوات ويرجع هذا للمفاهيم الجديدة التي جاءت بها، وكذلك مختلف الافتراضات التي وضعتها، والتي أدت إلى ظهور مختلف النظريات الحديثة، التي اتخذت من نم\_وذج(Modigliani&Miller) مرجع\_ا وصالت مين خلاله السي مختلف نتائجها (Ahmeti, 2015:14). ويعد كذلك من أبرز النظريات التي تنفي وجود علاقة بين هيكل التمويل وتكلفة الأموال، إذ يجيب الاقتصاديان (Modigliani&Miller) على السؤال حول أمثلية الهيكل المالى بأنه لا يوجد هيكل مالى أمثل، اذ يريان بأن تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة مستقلتان عن هيكلها المالي، ففي ظل سوق مالي كفء، وغياب الرسوم يوجد تكافؤ بين مختلف أنماط التمويل، أن هذه النظرية إستندت إلى جملة من الفروض هي (عبد المطلب، 2010: 14):-

أ-تتصف سوق رأس المال بالكمال (سوق كفوء)، مما يعني عدم وجود عمولات وساطة المعلومات متاحة للجميع دون عمولة.

ب-عدم وجود ضرائب، عدم وجود تكلفة للصفقات، وأن المستثمرين يمكنهم الإقتراض بنفس معدل الفائدة.

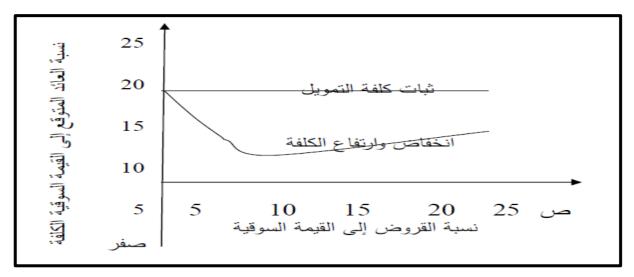


ت-التوقعات متماثلة بالنسبة للمستثمرين.

ث-عدم وجود خطر إفلاس.

ج- توزع المؤسسات كل أرباحها، وذلك بهدف تجنب التفاعل بين سياسة توزيع الأرباح وهيكل رأس المال.

وتقوم نظرية (Modigliani&Miller) على فكرة أساسية جوهرها أن قيمة المصارف تتمثل في قيمة استثماراتها، وأن قيمة هذه الاستثمارات تتوقف على العائد المتوقع من ورائها، كما تتوقف على المخاطر التي قد يتعرض لها هذا العائد بعبارة أخرى مهما كان الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي، فإن القيمة السوقية للمنشأة لا نقل أو تزيد عن القيمة السوقية لاستثماراتها، أي أن القيمة الكلية للمنشأة تساوي القيمة الكلية للأجزاء (الاستثمارات) المكونة لها، سواء تم تمويل هذه الأجزاء من قروض أو من حقوق ملكية، مما يشير إلى أن قيمة المصارف تتوقف على قرارات الاستثمار وليس على قرارات التمويل(Brusov,2011:4).



(Modigliani&Miller) الشكل (6) العلاقة بين الهيكل المالي وكلفة التمويل وفق نظرية (6) العلاقة بين الهيكل المالي وكلفة التمويل وفق نظرية (2011). From Modigliani–Miller to general theory of capital cost and capital structure of the company. Research Journal of economics, business and ICT, 2.



#### تاسعا: -مؤشرات مصادر التمويل

#### 1-نسبة التمويل بالملكية

وتقاس نسبة التمويل بالملكية بحاصل قسمة حق الملكية على أجمالي المطلوبات وحق الملكية وكلما ارتفع نسبة حق الملكية دل على ارتفاع نسبة التمويل الممثلك مقارنة بالنسبة للتمويل المقترض ،إذ تشمل حقوق الملكية كلاً من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة وتقاس وفق الصيغة الاتية (العامري، 2010: 476):-

# حق الملكية / أجمالي المطلوبات وحق الملكية

### 2-نسبة التمويل بالودائع

تعد الودائع المصدر الأكبر والاهم من بين مصادر التمويل لدى المصارف وتحدد الودائع قدرة المصرف على الإقراض بنسبة معينة من تلك الودائع، وتقاس نسبة التمويل بالودائع بحاصل قسمة أجمالي الودائع على أجمالي المطلوبات وحق الملكية وكلما ارتفعت نسبة التمويل بالودائع دل على ارتفاع نسبة التمويل بالودائع مقارنة بالنسبة للتمويل الممتلك ،وتقاس وفق الصيغة الاتية (المياح، 2019: 10):-

# أجمالي الودائع / أجمالي المطلوبات وحق الملكية

# 3-نسبة التمويل بالأسهم العادية

تعد الأسهم العادية مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، وتمثل الاسهم العادية صكوك ملكيه يمسكها المساهمين لأثبات حقوقهم بالمصرف ويعتبر التمويل بالأسهم العادية أكثر كلفة من مصادر التمويل الأخرى، وتقاس نسبة التمويل بالأسهم العادية بحاصل قسمة راس المال المدفوع علي أجمالي المطلوبات وحق الملكية، وتقاس وفق الصيغة الاتية (المياح،2019: 10):-

# راس المال المدفوع / أجمالي المطلوبات وحق الملكية



# 4-نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة

التمويل بالأرباح المحتجزة وهو عبارة عن تلك الأموال الفائضة القابلة للتوزيع في المصرف، ويعتبر أفضل أنواع التمويل للمصرف وذلك لانخفاض كلفة التمويل بالأرباح المحتجزة أي تكون هذه الكلفة شبه معدومة وتقاس نسبة التمويل بحق بالأرباح المحتجزة بحاصل قسمة الأرباح المحتجزة على أجمالي المطلوبات وحق الملكية ، وتقاس وفق الصيغة الاتية (المياح،2019: 10):-

الأرباح المحتجزة / أجمالي المطلوبات وحق الملكية



#### المبحث الثاني: السلامة المالية

# أولاً: - مفهوم السلامة المالية: -

في ظل واقع اقتصادي ومالي محلي وعالمي تتوسع فيه الأنظمة المالية وتزداد تعقيداتها وتتتير عناصر مخاطرها وتتتوبع أدواتها وأنشطتها وترتفع وتيرة تحديث وعولمة أسواقها وتتغير عناصر مخاطرها وطبيعتها، ليس من السهولة الوصول إلى تعريف شامل لمفهوم السلامة المالية يحيط بكل إبعاده وجوانبه المتعددة، إلا انه ومن خلال تتبع المؤشرات الخاصة به وما تعكسه من معايير الكفاءة، الإنتاجية ، الاستقرارية، الربحية، وبيئة مواجهة الصدمات (Indicators,2010:2). ويمكن تعريفها بأنها قدرة المصرف على مواجهة ومقاومة الأزمات المالية والاقتصادية واستيعاب الصدمات الناتجة عن تقلب متغيراتها ومنع أو تقليل الآثار السلبية التي يمكن ان تتركها على المتغيرات الاقتصادية والمالية المحمية، وهو بذلك يعبر عن مرونة المصرف وقدرته على التكيف للصدمات ومواجهة الأزمات، ويشكل عنصراً رئيساً في المفهوم الشامل ومعزز له (Bitar at al.,2017:19).

ولتعدد إبعاد مفهوم السلامة المالية وتنوع جوانبه وتفرع مكوناته فان إمكانية الاعتماد على مؤشر كمي وحيد قادر على قياس مستويات وجوده ومديات توافره تصبح مسألة يشوبها الكثير من عدم الواقعية والابتعاد عن الدقة ، خاصة وان مكونات النظام المصرفي عادة ما ترتبط بعضها مع بعض بمصفوفة من العلاقات المتشابكة، والمعقدة تزيد من صعوبة التنبؤ بالأزمات المالية، وترفع من احتمالية انتقال آثارها ، وعليه فان اللجوء إلى اعتماد مفهوم شامل لتقييم مدى تمتع المصرف بالسلامة تصبح ضرورة مالية واقتصادية ملحة ، من هنا جاء صندوق النقد الدولي ليضع مجموعة من المؤشرات تعكس بمجملها سلامة النظام المصرفي في مدة معين ، وتعمل كأدوات تشخيصية لنقاط الضعف التي يعاني منها وأدوات تأشيريه لمواطن

الخلل التي يمكن يصاب بها (Chihi,2020:96). كما عرف على انه عملية تقويم مركزة لعمليات وأنشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطرة، اذ إن هذا المفهوم يعكس التركيز الكبير على إدارة المخاطرة في المصرف، وقد أوضح بأن هناك أربعة عوامل لإدارة مخاطرة سليمة تتضمن(Salina et al.,2020:2):-

1-نوعية شروط الإشراف والرقابة من قبل مجلس الإدارة في المصرف.

2- كفاية السياسات والحدود لكل النشاطات التي تحتوى مخاطر ذات أهمية.

3-نوعية نظم الرقابة والإشراف على المخاطر.

4-كفاية الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال والنشاطات المحرمة من قبل بعض المستخدمين.

كما عرفت السلامة المالية بأنها التقويم المتخصص لاستقرار النظام المصرفي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه في أي فترة زمنية (Khalil,2020:3). واوضح (عبد الله، 2011: 37) بأنه الرقابة التي تودي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، وبالتالي فأن السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها والمتمثلة بالمؤشرات ،والمعابير ،واجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدفها الأساسي.

والسلامة المالية هي واحدة من أفضل المؤشرات على قدرة المصرف على النمو على النمو على النمو على النمو على المدى الطويل والعملية الناجحة في بيئة السوق التنافسية، كما انها قدرة المصرف على إدارة عملياته في ظل أحداث معادية، مثل تغييرات السياسة في عهد تحرير الصناعة المالية. وبالتالي، فهو يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالديون في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية من خلال حسابات رأس المال



وهي التمكين المالي للمصارف من خلال تلبية النفقات والايفاء بالالتزامات وكفاءة النظام الداخلي والقدرة على البقاء في مواجهة التغيرات وتقويمها للأداء المالي، واستخدام الإجراءات الاحترازية (الوقائية) أو التصحيحية التي تجعل المؤشرات المالية في وضع احترازي قادر على التبيؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجهة هذه الأزمات وضعات المناهاكية المبكر بالأزمان.

يتميز مفهوم السلامة بالحفاظ على الاستدامة لمدة طويلة وتعرف سلامة المصرف بأنها شرط كمي ونوعي لحقوق الملكية والموجودات والمطلوبات، مما يوفر تعزيزًا لموثوقية واستقرار النشاط المؤسسي، بما يضمن زيادة الثقة وإلى قدرة المصرف على تحمل جميع العوامل السلبية للسوق (Hisar,2017:4). والسلامة المالية هي حالة تكون فيها المؤشرات التي تميز كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة، ضمن حدود معينة، وإن تحديد هذه المؤشرات هو أهم مرحلة في عملية تقييم السلامة المالية(AlAli,2018:3).

وتعرف السلامة المالية بانها وصف لحالة المتانة والاستقرار الذي يطمح النظام المؤسسي والمالي الى تحقيقه من خلال قابليته على استيعاب الازمات والصدمات الداخلية والخارجية ،إذ تمثل السلامة المالية أداة للإندار المبكر في حالة تعرض المصرف للمخاطر (بهية، 2008: 12)

يمكن النظر إلى السلامة المالية بأنها قدرة النظام المصرفي والمصرفي على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، واستيعاب الصدمات وتفادي الآثار السلبية التي يمكن ان تتركها على الجوانب المالية والاقتصادية المحلية، وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات الرقابية والاحترازية المستخدمة من قبل المصرف للوقوف على السلامة المالية للمصرف بما يساعد في تجنب حدوث الاختلالات والأزمات (Moreno, 2021:1). ان السلامة المالية تتمثل في



عملية وضع معايير ومؤشرات محددة لتحسين اجراءات الرقابة بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمصرف(Zeb et al.,2017:87).

وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، إن هذا التعريف يوضح السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها والمتمثلة بالمؤشرات والمعايير وإجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدفها الأساسي(AlAli,2019:15). إن مصطلح السلامة المالية بشمل النظام المصرفي ككل أما مصطلح السلامة المصرفية فتشمل القطاع المصرفي فقط اذ انها تمثل قدرة المصارف على تحمل الأوضاع غير الطبيعية مثل التغييرات الجوهرية في سياسات المصارف، التحرير المالي، الكوارث الطبيعية، ومن ثم فهو يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات تحت الظروف الاقتصادية الصعبة بالاستعانة برأسماله واحتياطاته (بوهريره وعبد اللطيف، 2017: 4). كما ان السلامة المالية للمصارف هي حالة تكون فيها المؤشرات المالية التي تميز كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة والفعالية ضمن حدود معينة لضمان قدرة المصارف على تحمل ظروف السوق السلية.

من خلال ما ورد اعلاه يمكن تعريف السلامة المالية بأنها هندسة النظام المصرفي وفقاً لمجموعة من المعايير الاحترازية التي تمنح المصرف ميزة التنبؤ بالمخاطر في كافة جوانب الانشطة المالية بالإضافة الى الاستجابة السريعة للتغيرات في بيئة الاعمال، وما يرافقها من ازمات، لذلك تتمثل السلامة المالية بوصفها انعكاسا لكفاءة المصرف في هندسة النظام المصرفي وفقا لمجموعة معايير احترازية تمنحه امكانية الاستجابة لأي دافع خارجي، وتحقيق الربحية المستدامة بالإضافة الى امتصاص الخسائر غير المتوقعة كونها منظومة احترازية رقابية وعلاجية في ذات الوقت.



### ثانياً: - اهمية السلامة المالية: -

انطلاقاً من أهمية السلامة المالية للمصارف وظهور الحاجة الماسة بتطبيق لوانح السلامة المالية للمصرف، وتتفيذ المبادئ الاحترازية، ولكي يكون المصرف في حالة سليمة، بحيث لا تضر بالزبون المرتبط بالخدمات المقدمة من قبلها، يجب برنامج لتقييم القطاع المالي ولتحديد نقاط القوة والضعف في النظام المصرفي والعمل على تطوير الاستجابات السياسية المناسبة (Lawal,2019:2). ومن خلال المصارف الاشرافية يتم ايجاد طرق توجيهية لتطوير خطط الادارة للأزمات المالية ومواجهتها، وخاصة الشركات ذات الأهمية النظامية لاتخاذ الإجراءات اللازمة كعمليات محاكاة لأنظمة الإنذار المبكر (Van-Thep,2019:35). ان السلامة المالية مهمة في سياق صناعة السياسات المالية والاقتصادية، لذلك يمكن تلخيص اهمية مؤشرات السلامة المالية فيما يلي (Bae,2019:277):

1-تتيح السلامة المالية امكانية تقييم للنظام المصرفي بناء على مؤشرات كمية موضوعية.

2- من خلال هذه المؤشرات يتم ترسيخ مبدئي الشفافية والافصاح، وتوفير كافة المعلومات للعاملين في السوق والجمهور.

3-تسمح هذه المؤشرات بمقارنة الاوضاع المالية من خلال تطبيق المؤشرات في مختلف الدول.

4- يسمح تطبيق هذه المؤشرات بالكشف عن مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية وبالتالي تخفيف اثرها وحدتها.

5- تستخدم كمؤشرات للإنذار المبكر في حال حدوث اختلالات أو أزمات داخل المصرف او خارجه.

أن أهمية مؤشرات السلامة المالية يمكن تلخيصها في عدة مؤشرات رقابية تستخدم لقياس مدى سلامة المصرف ، إذ تستخدم هذه المؤشرات لتقييم مستوى أداء المصرف واكتشاف أوجه الخلل في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل تؤدي الى انهيارها، وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات حدوث الازمات في وقت مبكر قبل وقوع الحدث للمساعدة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وقائية أو مانعة من وقوع هذه الأزمات (Rahman,2017:37).

1-تساعد السلامة المالية المصارف ،المالية على تقييم مرونتها التشغيلية واحتمالية بقائها واستمراريتها خلال فترة الازمة وما بعدها.

2- تصف السلامة المالية واقع وحالة المصرف بما يمكن متخذي القرار من التعامل مع نقاط الضعف والتغلب عليها في الوقت المناسب، وذلك تجنبا لحدوث مشاكل أو أزمات مالية شبيهة بالأزمات الأخيرة.

4- تتيح امكانية تقييم السلامة المالية للمصرف بناءً على مقاييس كمية موضوعية، ومن خلال هذه المؤشرات يتم ترسيخ مبدئي الشفافية والافصاح، وتوفير كافة المعلومات للعاملين في السوق والجمهور من المستثمرين، وكافة المتعاملين مع المصرف.

5- تسمح هذه المقاييس بمقارنة الاوضاع المالية للمصرف محليا ودوليا من خلال تطبيق مؤشرات السلامة المالية في مختلف الدول، واعتمادها على معايير النظم المحاسبية والاحصائية المعتمدة من قبل هذه الدول.

السلامة المالية

وتعد سلامة المصارف المالية أيضا جزءا رئيسيا من البنية التحتية لأداء اقتصادي كلي قوي وسياسة نقدية فعالة على المستوى الوطني، ومن ثم فإن المصارف المركزية والحكومات تولي اهتماماً متزايداً لرصد سلامة وكفاءة المصارف والأسواق المالية ، والتطورات الاقتصادية الكلية، والمؤسسية التي تشكل مخاطر محتملة على الاستقرار المالي (قاسيمي، 2018: 216).

من جانب اخر تعد مؤشرات السلامة المالية أدوات منهجية تساعد في تحديد وتأهيل سلامة المالية ونقاط ضعفها وفقا لمجالات خمسة من الاهتمامات هي كفاية رأس المال ، وجودة الموجودات ، والأرباح ، والسيولة ، والحساسية لمخاطر السوق(Akani,2019:2). واشار (Al-Harbi,2019:13) السلامة المالية بكونها مفهوماً واسعاً يبنى على خمسة ركائز هي:-

1-توفر الظروف الاقتصادية المستقرة.

2-وجود تنظيم ورقابة صحيح للمصارف المالية.

3-أسواق ومؤسسات مالية سليمة.

4–بنية تحتية قوية وأمينة.

5-شبكات أمان مالى فاعلة.

وبين(Alicia,2009:13) ان فالنظام المصرفي لكي يتمتع بالسلامة المالية فلابد أن يكون هذا النظام قادر على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المصرفية المختلفة.

أن أهمية إدارة المخاطر المصرفية وتطبيقاتها لها الدور البارز في تقليل المخاطر التي تواجه النظام المصرفي والمصرفي، ولجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي قد وضعت في اتفاقيتها الثانية سنة ( 2004) ثلاث قواعد اساسية كأسس دولية للعمل المصرفي، وهي الحد الأدنى من



متطلبات رأس المال، والمراجعة الرقابية لـرأس المال، وضبط وتنظيم السوق بهدف زيادة متانة وسلامة النظام المصرفي (Alpera et al.,2011:14). وتعرّف إدارة المخاطر بأنها أداء العمليات أو الأنشطة التي يضعها المصرف للتحكم عند تعرضه المالي، تشتمل عملية إدارة المخاطر على الخطوات الرئيسية لتحديد المخاطر ، وتحليل وتقييم المخاطر ، ومراقبة تدقيق المخاطر ، ومراقبة معالجة المخاطر (محمد و ختلان، 2021: 24).

#### ثالثاً: - مؤشرات السلامة المالية: -

لتفادي الأزمات المالية التي يمكن أن تصيب النظم المالية في الدول المختلفة والتي تترك آثارا سلبية كبيرة على اقتصاديات تلك الدول بدأت المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي بالعمل على اشتقاق مؤشرات سلامة مالية على مستوى الاقتصاد الكلي لتكون جرس إنذار مبكر عن مدى حساسية تعرض القطاعات المالية للأزمات، وتشمل هذه المؤشرات جوانب عديدة منها جودة الموجودات وكفاءة رأس المال والربحية والسيولة (Swalih,2021:296).

بدأ الاهتمام بموضوع (مؤشرات السلامة المالية) في أوائل سنة 2000 من قبل صندوق النقد الدولي استجابة لأزمة السوق المالية في تسعينات القرن العشرين، وقد كثف نشاطاته في مجال الدولي استجابة لأزمة السوق المالية في مشروع مؤشرات السلامة المالية (Soundness) لإيجاد مؤشرات السلامة المالية (indicators) الإيجاد مؤشرات وقائية كلية (indicators) المنظم المالية الدولية وكان الهدف الأساسي لمؤشرات السلامة المالية هو للمساهمة في زيادة شفافية النظم المالية الدولية وللحصول على صورة أكثر وضوحاً لنقاط قوة وضعف هذه النظم، لغرض التمييز بين النظم المالية الصحيحة والمعتلة، وقد ترافقت هذه الجهود مع إجراءات تحسين ضبط السوق التي هي أحد الدعامات الأساسية في تحديد كفاية رأس المال



الممتلك والمحدد من قبل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولي والتي سوف تعزز نشاط وقوة النظام المصرفي الدولي(Anna et al.,2008:14).

إن إيجاد مؤشرات السلامة المالية هو جزء من تكثيف الجهود الدولية لتقوية استقرار النظام المصرفي الدولي ، وقد كانت الأزمة المالية المكلفة في تسعينات القرن العشرين قد دفعت إلى المقدمة موضوع أهمية استقرار النظام المصرفي للدول كمتطلب أساسي للرفاهية والازدهار الاقتصادي ، ومن خلال مؤشرات السلامة المالية سعى صندوق النقد الدولي إلى التعاون المستمر مع المصارف الدولية واستجابته في زيادة الحاجة لإتاحة البيانات دولياً عن سلامة الأنظمة المالية الدولية الدولية واستجابته في زيادة الحاجة المالية المالية المصارف (Aspal,2016:13).

### 1- مؤشر كفاية رأس المال:-

اصبح الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي ومعاييره من القضايا المعاصرة، نتيجة للتطورات المتتابعة التي تشهدها الاسواق عالميا، وذلك لتعرض العمل المصرفي (فيما يتعلق بنوع وطبيعة مصادر الاموال واستخداماتها) إلى العديد من المخاطر التي قد تنجم عن عوامل داخلية متعلقة بنشاط المصرف وادارته، أو عن عوامل خارجية ناتجة من تغيير الظروف التي يعمل المصرف في ظلها، نظرا لخصوصية عمل المصرف وسماته المقترنة بأطراف متعددة ومتعارضة في وقت واحد (Aweke et al., 2017:2).

رأس المال هو عامل رئيسي في تقييم قوة ،وسلامة المصرف ،وتؤثر كفاية رأس المال وتوفره على متانة المصارف المالية لتحمل الصدمات في ميزانيتها العمومية، اذ يعمل رأس المال كحاجز ضد الخسائر غير المتوقعة، ومن ثم يساعد المصارف على التغلب على مخاطر



الافلاس، وإن رأس المال الكافي يعزز قدرة المصرف على متابعة استراتيجيات النمو والتنويع في حين إن نقص رأس المال سيكون عائقا للقيام بذلك(Bahrini,2011:17).

أن مؤشر كفاية رأس المال عبارة عن قياس القوة المالية للمصرف ، كما أن الاهتمام والتركيز على مؤشر كفاية رأس المال المصرف هو لحماية المودعين من الازمات المحتملة نتيجة للخسائر التي يتكبدها المصرف ، ورأس المال هو الوسيلة لحماية المصرف من الخسائر التسي يتكبدها المصرف ، ورأس المال هي مقياس مهم (الأمان والسلامة) للمصارف (Bateni,2014:12). نسبة كفاية رأس المال هي مقياس مهم (الأمان والسلامة) للمصارف ومؤسسات الإيداع لأنه بمثابة عازلة أو وسادة لامتصاص الخسائر (Berk,2017:47). قدمت لجنة بازل لائحة كفاية رأس المال في عام ( 1988) ، والتي تطلبت من المصارف النشطة عالميا الحفاظ على حد أدنى لرأس المال يساوي ( 0.08 ) من الموجودات المعدلة حسب المخاطر ، مع رأس مال يتكون من رأس المال من المستوى الثاني أي الدين طويل الأجل السهمي والاحتياطيات المفصح عنها ورأس المال من المستوى الثاني أي الدين طويل الأجل ، والاحتياطيات غير المفصح عنها والأدوات المختلطة ( Bessis,2010:4). و يتم احتساب نسبة رأس المال (CAR) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر عن طريق قسمة رأس المال من المستوى الأول والثاني على الموجودات المرجحة بالمخاطر عن طريق قسمة رأس المال من

إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر: هو مجموع منتجات القيمة الدفترية لكل موجودات وأوزان المخاطر المقابلة لها، اذ تقوم نسبة موجودات المخاطرة بتقييم مبلغ إجمالي رأس المال التنظيمي للمصرف فيما يتعلق بمقدار المخاطر التي يتعرض لها، ويجب على جميع المصارف التأكد من أن نسبة معقولة من مخاطرها محمية برأس المال الدائم، فكلما ارتفعت نسب كفاية رأس المال لدى المصرف ، زاد مستوى الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن



يتحملها قبل الإفلاس (Carols et al.,2005:2). ويقاس مؤشر كفاية رأس المال كالآتي:

\_

# كفاية رأس المال = رأس المال التنظيمي من المستوى 1/ الموجودات المرجحة بالمخاطر

#### 2- مؤشر جودة الموجودات:-

تشير جودة الموجودات إلى التعرض للمخاطر بسبب القروض الممنوحة من قبل المصرف، وتتأثر جودة القروض المصرفية بمستوى القروض المتعثرة ومدى ملاءمة مخصصات خسائر القروض وادارتها، وان الخطر الأكبر الذي تواجهه المصارف هو الخسائر الناتجة عن القروض المتأخرة وان رداءة جودة الموجودات هو السبب الرئيسي نفشل المصرف، لذلك ينتج عن الموجودات عالية الجودة هوامش ربح أعلى، ومن ثم زيادة الأرباح، ومع ذلك إذا كانت المصارف قد جمعت قروضا متعثرة عالية، وديونا معدومة، ولم يكن لديها ضمانات جيدة لدعم قروضها، فستكون هناك فرصة أقل للبقاء، ومن ثم إقامة صلة بين الموجودات والأرباح وسلامة المصارف (Ali et al.,2013:9).

وان قدرة المصرف على استعمال الموارد المتاحة لخلق اقصى قيمة للمصرف، وان الكفاية الادارية والنزاهة وجودة مجلس ادارة المصرف ومستوى الاحتراف امور ضرورية لضمان نظام مصرفي سليم(Almarzoqi,2015:174).

وإن الادارة تعد عنصراً مهماً لأنها توثر في نجاح المصرف حيث ان كفاية الهيكل الإداري وقدرة مسؤولي ومديري المصرف على اتخاذ القرارات تساعد على توليد الايرادات والتحكم بالمصروفات وهي من المؤشرات على الجدارة الائتمانية للمصرف والتي تساهم في سلامة المصرف (Asteriou, 2007:2). ويتم تحديد جودة الموجودات بشكل خاص من خلال جودة القروض لأن هذه الفئة من الموجودات تمثل حصة كبيرة في الميزانية العمومية الإجمالية



للمصرف، إذ يتم قياس جودة القروض من خلال نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، وتعد القروض أهم جزء من الموجودات إذ تعكس نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض التي يمتلكها المصرف مؤشراً مهما في التقييم، ولكن النسبة المرتفعة تعكس أيضًا هيكل موجودات أكثر حساسية (Audu,2013:71).

تعتبر الموجودات الجزء الاهم في نشاط المصرف ،وذلك لدورها الفاعل في قيادة أنشطة وعمليات المصرف تجاه تحقيق الايرادات، وتوليد الدخل ،ويعبر مؤشر جودة الموجودات عن (Bakay,2014:91):-

أ- مدى تقيد المصرف بالسياسات الائتمانية والاستثمارية.

ب- محفظة القروض وفعالية ادارتها والاجراءات والضوابط النافذة.

ت- آجال تسديد القروض المتعثرة والاجراءات المتبعة لاعادة جدولتها.

ث- والمخاطر المرتبطة بالمقترضين لأكبر نسب الائتمان.

ج- حجم التخصيصات المرصودة لمواجهة خسائر الائتمان المتعثر والقروض.

ح- نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي رأس المال.

خ- الاساليب المتبعة لإدارة الموجودات الاخرى كالموجودات الثابتة والاستثمار بالأوراق المالية والاوراق التجارية وغيرها

تعد نسبة التسهيلات غير العاملة (القروض المتعثرة) الى أجمالي القروض من أهم النسب التي تقيس جودة الموجودات لدى المصارف، إذ ان مخاطر العسر المالي للمصارف تبدأ اغلبها من نوعية الموجودات، بالإضافة الى ان هذه النسبة تعكس قدرة المصرف على تحويل الموجودات الى سيولة(Baltagi,2005:17).

جودة الموجودات =التسهيلات غير العاملة (القروض المتعثرة) / أجمالي القروض



كما إن جودة الموجودات جانب مهم لتقييم درجة القوة المالية للمصرف، والغرض الرئيسي من قياس جودة الموجودات هو تحديد تكوين الموجودات غير العاملة (NPAS) كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات، وتعبر جودة محفظة الائتمان عن ربحية المصارف، إذ يعد صافي تخصيصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض من أهم النسب لقياس جودة الموجودات (Brooks, 2008:14).

#### أ-صافى مخصص خسائر القروض المتعثرة:-

يتم حساب صافي مخصص خسائر القروض المتعثرة من خلال أخذ قيمة القروض المتعثرة مسلط، مطروحا منها قيمة مخصصات خسائر القروض المحددة مقابل القروض المتعثرة كبسط، وإجمالي رأس المال التنظيمي كمقام(Dehesa,2007:14). ويشير ارتفاع النسبة الى ارتفاع نسبة مخاطر التخلف عن السداد لدى المقترضين ، مما يزيد من حالة التعسر المالي، في حين يشير انخفاضها الى السيالمة المالية وان المصرف كفوء في إدارة النقدية والمصرف كفوء في إدارة النقدية (Bahrini,2011:231-232).

# مخصص خسائر القروض المتعثرة = قيمة القروض المتعثرة - قيمة مخصصات خسائر القروض المتعثرة - المائر التنظيمي /إجمالي رأس المال التنظيمي

وأن مخصص خسائر القروض يمثل قدرة المصرف على تغطية الخسائر الناتجة عن وظيفة الاقراض للمودعين والمستثمرين، فعلى المصارف أن تحتفظ بمخصص خسائر قروض كاف لمواجهة هذه الخسائر المتوقعة ،ولم يوجد معنى كلمة شاملة بالإجماع لهذا المخصص ،وانما يعتمد ذلك على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية للمصرف فيتم احتساب المخصص بأن يكون الحيون المشكوك في تحصيلها في البسط واجمالي القروض والسلف كمقام (Ozili&Outa,2017:147) ويقاس مؤشر جودة الموجودات بالآتي:-



#### مؤشر جودة الموجودات= صافي مخصص القروض المتعثرة/ رأس المال

#### 3- مؤشر الربحية:-

يتمثل في قدرة المصرف في الحصول على الأرباح من خلال الاستثمار المصرفي، ويمكن لهذه الطريقة الحصول على عائد يتناسب مع حجم موارد المصرف خلال فترة زمنية، كما ان قدرة المصرف على تحقيق الارباح يتم من خلال الاستثمار الامثل لموارد المصرف بما يحقق عائد يتناسب مع حجم موارده خلال فترة زمنية ويتم التعبير عن الربحية بنسب معينة تمثل: معدل العائد على الاستثمار في مورد معين من موارد المصرف(Dorina,2015:91). اما محددات ربحية المصارف فهي مقسمة الى فنتين(Goyal et al.,2011:14):-

أ- الفئة الأولى تتمثل بمحددات داخلية ناتجة عن قرارات الادارة في كافة أنشطة الأعمال المصرفية ،وأهمها القرارات الاستثمارية وقرارات منح الائتمان.

ب- والفئة الثانية هي عبارة عن محددات خارجية ،والمتمثلة بتغيرات السوق والظروف الطارئة الخارجة عن سيطرة إدارة المصرف.

تعرف الارباح على انها معدل العائد على الأموال المستثمرة، وهي مؤشر في قدرة ادارة المصرف على توظيف موارد المصرف بفاعلية لتوليد القيمة لأصحاب المصلحة والحفاظ على المصرف، حيث توجد علاقة سلبية بين الربحية واحتمال فشل المصرف، وان ربحية المصرف تتأثر بتكوين محفظة الموجودات وجودة الادارة والكفاية التشغيلية(Greene,2003:4).

تمثل انعكاس لكيفية الإدارة المصرفية في ظل البيئة التي تعمل فيها المصارف، اي يجب أن تعكس ربحية المصارف جودة إدارتها وسلوك المساهمين بالإضافة إلى استراتيجياتها التنافسية وكفاءتها وقدراتها على إدارة المخاطر (Sharma et al.,2013:57). وتعرف الربحية بأنها قوة المركز المالي للمصارف والى مدى قدرة على تجنب الخسائر ومن ثم عدم انخفاض قيمة



السلامة المالية

المساهمين، فهي النسبة المستخدمة لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من أنشطتها التجارية العادية (Singh et al.,2015:131). ان جودة الارباح يعكس الأداء التشغيلي الحالي، سيكون مؤشرا جيد الأداء التشغيل في المستقبل، ولقياس ربحية المصارف هناك مجموعة من النسب المستخدمة وأهمها العائد الموجودات والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة ومعدل العائد على الودائع (Ayadurai,2018:21).

#### ب-نسبة العائد الى حق الملكية:-

العائد الى حق الملكية هو ما يبحث عنه المساهمون مقابل استثماراتهم، ومن المحتمل تكون المصارف التي لديها عائد مرتفع على حقوق المساهمين قادرة على توليد النقد داخليا ، وبالتالي كلما ارتفع العائد على حقوق الملكية ، كانت المصرف أفضل من حيث القيمة توليد الربح كلما ارتفع العائد على حقوق الملكية ، كانت المصرف في تحقيق أرباح من كل وحدة من (Kidwell et al.,2012:14). ويقيس كفاءة المصرف في تحقيق أرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين المعروفة أيضا باسم صافي الموجودات أو الموجودات مطروحا منها المطلوبات، ويوضح العائد على حقوق الملكية مدى جودة استخدام المصارف للأموال الاستثمارية لتحقيق نمو في الأرباح، ويتم احتساب نسبة العائد على حق الملكية على ان يكون صافي ربح بعد الضريبة في البسط وحق الملكية مقام والناتج مضروبا في النسبة المئوية (Kolum,2016:4).

#### ت- صافى الدخل:-

يمكن تعريف هامش صافي الدخل بأنه مقدار أو نسبة صافي الربح المتحقق الى الإيرادات المتحققة بعد الضرائب المتحققة من النشاط المصرفي، وتقيس هذه النسبة مقدار صافي الارباح المتحققة بعد الضرائب عن كل وحدة نقدا من الإيرادات، فكلما كانت النسبة المتحققة أكبر يدل على أن المصرف حقق ربحية جيدة وأصبح لديه سيطرة أكبر على التكاليف مقارنة مع المصارف الاخرى ، ويمكن قياس



هذا المؤشر من خلال نسبة صافي الدخل الى الإيرادات الكلية (Micha et al.,2016:13):
ويقاس مؤشر الربحية بالآتي (Aspal,2016:13):-

#### مؤشر الربحية = صافي الدخل / حق الملكية

#### 4 - مؤشر السيولة المصرفية: -

تشير السيولة الى الملاءمة المالية للمصرف و قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها اي الاحتفاظ بنسبة سيولة كافية للقيام بالعمليات التشغيلية الرئيسية ومواجهة الحالات الطارئة، وتعد نسب السيولة المنخفضة او المتناقصة مؤشرات انذار مبكرة عن مشاكل في التدفق النقدي والاعمال التجارية المحتملة الفشل، على الرغم من اهمية الاحتفاظ بالسيولة إلا أن ذلك يعني تخفيض المحتملة الفشل، على الرغم من اهمية الاحتفاظ بالسيولة إلا أن ذلك يعني تخفيض حجم العوائد لذلك يجب الوصول لحالة من التوازن بين الحاجة إلى الأمان الذي تصوفره السيولة مقابل الاستثمار في السيولة وتحقيق ارباح اضافية (Bitar et al., 2017:19).

وعرفها (Kolum,2016:4) على انها قدرة المصرف المالية على الوفاء بالتزاماتها الاعتيادية، وخلق الاتتمان، من خلال احتفاظ المصرف بجزء من الموجودات السائلة، أو من الموجودات القابلة للتحويل الى سائلة بسرعة دون التعرض لخسائر جوهرية في قيمتها، أو من خلال قدرة المصرف على توفير مصادر للاقتراض لتلبية احتياجات السحب الاعتيادية والطارئة. ونظراً لأهمية السيولة بالنسبة للمصارف فان السلطات النقدية تضع حدوداً دنيا لحجم ونوع السيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف والبنك المركزي بصفته الجهة الاخيرة لإقراض المصارف الامر الذي يستوجب تقدير احتياجات السيولة عن طريق التنبؤ بحجم القروض وتحليل سلوك الودائع تفاديا بذلك الوصول لحالات التصفية وإعلان الافلاس، مما

يعني الاحتفاظ بنسبة سيولة تجنب المصرف الوصول لحالات العسر المالي مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة استثمار ما هو متاح من نقدية لتحقيق هدف الربحية(Aspal,2016:13).

كما تشير نسبة السيولة إلى ما إذا كان المصرف قادراً على تلبية متطلبات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية بكفاية دون التأثير سلباً على عملياته اليومية أو تكبد خسائر، وتعتبر السيولة بمثابة تأمين ضد الصدمات خلال الازمات.

يتم تعريف السيولة وفقاً لنظام تصنيف المصارف المالية الموحد لعام 1997 (UFIRS) بأنها القدرة على تمويل الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، فالسيولة ضرورية في الاتحاد الائتماني للتعويض عن التقلبات المتوقعة وغير المتوقعة في الميزانية العمومية وتوفير الأموال للنمو ، ومن أهم النسب لقياس السيولة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات (بوهريره وعبد اللطيف، 2017: 4).

# أ-الموجودات المتداولة الى اجمالي الموجودات:-

تشير هذه النسبة عن وضع السيولة الإجمالي للمصرف. تشمل الموجودات السائلة النقد المتوفر والأموال عند الطلب والإشعار القصير والتوازن مع بنك الاحتياطي والتوازن مع المصارف الأخرى، ويتم قياسها باستخدام مقياس الموجودات السائلة كبسط وإجمالي الموجودات كمقام (Kolum, 2016:4).

#### ب-نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات:-

إن هذا المؤشر يقيس نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات في المصرف التجاري إذ إن الزيادة في النسبة يشير الى توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يخفض العائد النهائي المتوقع، وان النقص الموجودات في النسبة عن معدلاتها النمطية يشير الى قدرة المصرف على مواجهة الأخطار، ويتم احتساب هذه النسبة باستخدام النقدية في



البسط واجمالي الموجودات كمقام والناتج مضروبا في النسبة المئوية ( الموجودات كمقام والناتج مضروبا في النسبة المؤية (al.,2017:19):-

#### مؤشر السيولة المصرفية = الموجودات المتداولة / اجمالي الموجودات

#### 5- مؤشرات سلامة الادارة:-

لجودة الإدارة أهمية بالغة في تحديد مستقبل المصرف وإدارة العمليات المصرفية ، وتدير جودة الإدارة أهمية بالغة في تحديد مستقبل المصرف مربح ،ويتم وصف أهم النسب المستخدمة لتقييم كفاءة الإدارة وهي المصاريف من غير الفوائد الى إجمالي الدخل و إجمالي القروض الى الجمالي الودائع (Aspal, 2016:13).

#### أ-المصاريف من غير الفوائد إلى أجمالي الدخل:-

يتم حساب المصروفات غير المرتبطة بالفوائد إلى إجمالي الدخل أي حجم المصروفات الإدارية إلى إجمالي الدخل، وهذا المؤشر يُطلق عليه غالبا نسبة الكفاءة، إذ يوفر نظرة ثاقبة على جزء إجمالي الإيرادات المتكافئ لتغطية نفقات التشغيل، بما في ذلك تكاليف الفرد ونفقات الإشغال(Bitar at al.,2017:19). كما أن نمو الدخل من غير الفوائد له تأثير إيجابي على ربحية المصرف، ومع ذلك فقد كان التأثير الإيجابي على الربحية محدودا بسبب زيادة تكاليف المرتبطة بتطوير الأنشطة التي تدر الدخل من غير الفوائد (Aspal,2016:13).

#### ب-أجمالي القروض والسلف الى اجمالي الودائع:-

إن مؤشر القروض إلى الودائع هو من النسب شائعة الاستخدام لكثير من البلدان في الادارة المصرفية وأنشطة المراقبة لتحسين جودة إدارة مخاطر السيولة للمصارف ، فضلاً عن ضمان الاستقرار وسلامة النظام المصرفي ، وكلما تم تحويل الودائع إلى قروض ، أرتفع هامش الفائدة والأرباح، لذلك فإن الودائع



لها تأثير إيجابي على ربحية المصارف، ويتم احتساب هذه النسبة بأن يكون أجمالي القروض والسلف في البسط وأجمالي الودائع كمقام(Bitar at al.,2017:19). ويقاس مؤشر سلامة الادارة بالآتى(Ozili&Outa,2017:147):-

#### 6-مؤشر درجة الحساسية لمخاطر السوق:-

نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم .يتم تقييم حساسية مخاطر السوق من قبل المصارف، وهذه التقلبات في المتغيرات تؤثر على قدرة المصرف على الكسب. لذا ، فالحساسية لمخاطر السوق تشير الى مدى تأثر المصرف سلبا بسبب هذه التغييرات، فمخاطر السوق هي نتيجة لتأثير الأنشطة التجارية والأنشطة غير التجارية وعمليات الصرف الأجنبي، ولتقييم الحساسية نشير الى أهم نسبة (بوهريره وعبد اللطيف، 2017: 4):-

#### مخاطرة سعر الفائدة =الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

الفائدة، وهو نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، فالحساسية لسعر الفائدة هي درجة تغيرات الأسعار في السوق أي بما ينسجم والاتجاهات السائدة، وتمثل الحساسية لسعر الفائدة درجة تقلب الأسعار في السوق أي بما ينسجم والاتجاهات السائدة ، فاذا تم تحليل الموجودات والمطلوبات في أية نقطة زمنية فان الإدارة المصرفية تستطيع تحديد درجة عدم التوازن في مجال المقابلة بين الموجودات الحساسة سعر الفائدة مع المطلوبات الحساسة لها ،ويتطلب الأمر هنا حساب النسبة المذكورة ثم تحديد وضع المصرف بشأنها في ضوء الأسعار السائدة والمرتقبة (Aspal,2016:13).



#### رابعا: دليل مؤشرات السلامة المالية: -

يحتوي دليل مؤشرات السلامة المالية على (12) مؤشر تسمى بالمجموعة الأساسية (الودائع) وعلى 13 مؤشر ثانوي ومؤشران للشركات المالية الأخرى، وأصبح مجموع هذه المؤشرات (27) مؤشر ، وفيما يلي الجدول (3) يتضمن وصفا دقيقا لـ (13) مؤشر التي تخص القطاع المصرفي.

الجدول (3) يتضمن وصفا دقيقا لـ (13) مؤشر التي تخص القطاع المصرفي.

) موسر التي تخص العصاع المصري.	19 ) 00 (9) 03
مؤشرات السلامة المالية التكميلية	مؤشرات السلامة المالية الأساسية
كفاية رأس المال	كفاية رأس المال
- نسبة رأس المال إلى الموجودات	-نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة
	بالمخاطر
	نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الموجودات
	المرجحة المخاطر
	- القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من
	رأس المال.
جودة الموجودات	جودة الموجودات
- نسبة التوزيع الجغرافي للقروض	القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض
-نسبة مركز الموجودات الإجمالية في المشتقات المالية	الإجمالية
-نسبة مركز المطلوبات الإجمالية في المشتقات المالية إلى	نسبة التوزيع القطاعي للقروض إلى مجموع
رأس المال	القروض.
-نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض	
-نسبة المطلوبات المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع	
المطلوبات.	
الإيرادات والربحية	الإيرادات والربحية
- نسبة دخل التداول إلى مجموع الدخل	-العائد على الموجودات
نسبة مصروفات العاملين إلى المصروفات عدا الفوائد	-العائد على أسهم رأس المال
<ul> <li>الفرق بين أسعار الفائدة المرجعية على القروض والودائع.</li> </ul>	-نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
	-نسبة المصروفات عدا الفوائد إلى إجمالي الدخل <sub>.</sub>
السيولة	السيولة
- الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الفائدة بين	-نسبة السيولة إلى الموجودات
المصارف	-نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات
-نسبة ودائع الزبائن إلى مجموع القروض بخلاف مابين	-نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل
المصارف.	
الحساسية لمخاطر السوق	الحساسية لمخاطر السوق
- نسبة المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية إلى رأس	-نسبة المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية إلى
المال.	راس المال

Indicators, A. F. S. (2010). Broadening Financial Indicators in the Special Data Dissemination Standard.



#### سادساً: - نماذج السلامة المالية: -

لقياس السلامة المالية هناك العديد من النماذج التي يتم من خلالها قياس مدى التحسن الموجودات في الوضع المالي وسلامته ومن أهم النماذج:-

#### 1-أنموذج(Bankometer) لقياس السلامة المالية:-

طبق الباحثون نموذج (Bankometer) الذي تم تطويره بناءً على توصيات صندوق النقد الحدولي (2000) ، وهو ابتكار حديث في مجال تقييم سلامة المصارف الذي تم إنشاؤه بالاشتقاق، من كل من نموذج (CAMELS) واختبار الإجهاد CLSA ، إذ يعتبر إطار عمل مقياس جيدا لتقييم سلامة المصارف وتقديمها لهم بالمعادلات التي يمكن أن تساعدهم في اختيار أفضل بنك وفقا لاحتياجاتهم ومعاملاتهم المالية(Aspal,2016:13).

Capital Adequacy Ratio انسبة كفاية رأس المال

-نسبة رأس المال إلى الموجودات: رأس المال / الموجودات Capital to Assets Ratio: Capital / Asset

- حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات: حقوق الملكية / الموجودات Equity to total Assets: Equity / Asset

-القروض المتعثرة إلى القروض: القروض: القروض المتعثرة / القروض المتعثرة إلى القروض: NPLs to Loans: NPLs / Loans

-نسبة التكلفة إلى الدخل: التكلفة / الدخل الدخل الدخل | Cost to Income ratio: Cost / Income

-قروض الموجودات: القرض / الموجودات Loans to Assets: Loan / Asset

S=CA + EA + CA + NPL + CI + LA

يساعد نموذج (Bankometer)على إدارة نظام الرقابة الداخلية لتحقيق كفاءة مالية سايمة على المستوى التشغيلي، فالمصارف المشتركة تتطلب بعض الإجراءات التصحيحية لتحسين نسبتها المالية للمنافسة في الصناعة المصرفية(AlAli,2018:3).



# 2-أنموذج (CAMELS) لقياس السلامة المالية:-

يمثل أنموذج (CAMELS) جانباً مهما وجوهرياً في سلامة ونجاح المصارف ، ويخضع للقياس مثل قياس مؤشر جودة الموجودات. فالإدارة لديها استراتيجيات وأهداف واضحة في توجيه المصارف المصرفية المحلية والأعمال التجارية الدولية ، فضلاً عن تحصيل النسب المالية بما يتفق مع استراتيجيات الإدارة.

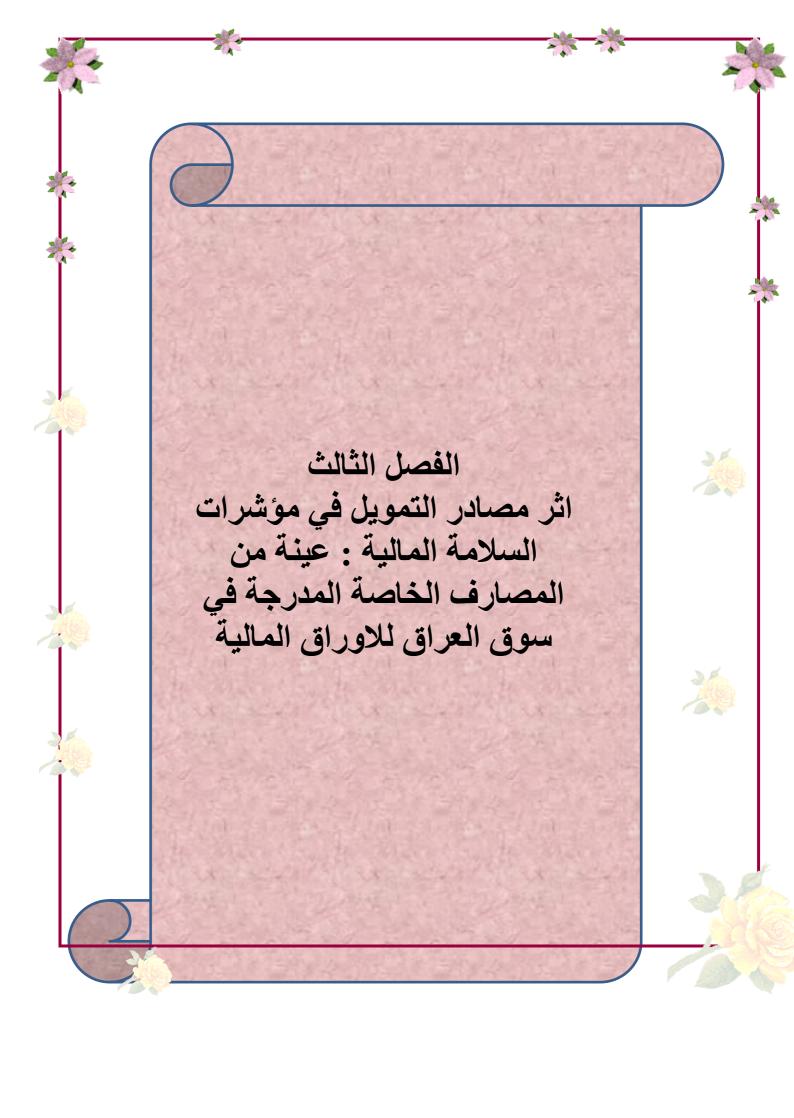
إن تحقيق والمحافظة على الاستقرار ،والسلامة المالية يستوجب تبني سياسة مالية دات اتجاهين(AlAli,2018:3):-

الأول: - وقائي موجه نحو الحيلولة دون وقوع الأزمات والمشاكل في النظام المالي، ومن الأمثلة على الحالات التي يكون النظام المصرفي فيها في ضائقة هي: -

1. وجود مشاكل في السيولة.

2. التدهور الذي يعتري نوعية الموجودات نظرا لزيادة القروض الرديئة والمتعثرة، في قطاعات عرضة لزيادة التركز الائتماني للتقلبات، وتؤكد الإجراءات الوقائية التي تحول دون ذلك على ضرورة استمرار الرقابة والإشراف على المصارف والمصارف المالية بصورة منتظمة وذلك بهدف تحقيق سرعة التشخيص المبكر (الإنذار المبكر) لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي.

الثاني: -علاجي في طبيعته ، ويسعى إلى احتواء الأزمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن، ومنع انتشار العدوى بها.





#### الفصل الثالث

# اثر مصادر التمويل في مؤشرات السلامة المالية: عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

المبحث الاول: تحليل مصادر التمويل

#### توطئة

سيتاول هذا المبحث عرض طبيعة عمل المصارف عينة الدراسة حيث أن عينة الدراسة حيث أن عينة الدراسة كانت متمثلة بالمصارف التجارية الأهلية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار عينة الدراسة، والتي شملت عشرة مصارف هي: (مصرف سومر التجاري ،مصرف الائتمان العراقي ،مصرف الاهلي العراقي ،مصرف الأسرق الاوسط ،مصرف المنصور للاستثمار ،مصرف الخليج التجاري ،مصرف بغداد ،مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ،المصرف الخليج التجاري ،مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل ) للمدة (2010 –2019 ). ويهدف هذا المبحث لتحليل المؤشرات الخاصة بمصادر التمويل في المصارف التي هي أربعة مؤشرات للمصارف التجارية عينة الدراسة ،وان المؤشرات التي سيتم تحليلها هي (نسبة التمويل بالأسهم بالملكية، نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة، نسبة التمويل بالأرباع المحتجزة، نسبة التمويل بالأرباع المحتجزة ، نسبة التمويل بالأرباع المحتجزة ، نسبة التمويل بالأرباع .

#### أولاً: - تحليل نسبة التمويل بالملكية: -

وتقاس نسبة التمويل بالملكية بحاصل قسمة حق الملكية على أجمالي المطلوبات ،وحق الملكية ، فكلما ارتفعت نسبة حق الملكية دل على ارتفاع نسبة التمويل الممتلك مقارنة بالنسبة للتمويل المقترض (الاغا، 2005: 100) ، إذ تشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع، والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

نلاحظ من الجدول (4)أن متوسط التمويل بالملكية للقطاع المصرفي بلغ (0.4184) بانحراف معياري مقداره (0.206) ،أما أعلى متوسط التمويل بالملكية فقد كان من حصة مصرف الائتمان العراقي والبالغ (0.732) ، في حين أن أقل متوسط، فقد كان من حصة مصرف الموصل للتتمية والاستثمار حيث بلغ (0.181)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.



الدر اسة	عىنة	صيار ف	و في اله	ىالملكية	التمه بل	ا نسة	(4)	الجدول(
	**		ي		ر		ι.	, <del></del>

S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
0.109	0.455	0.633	0.587	0.488	0.546	0.463	0.404	0.328	0.306	0.387	0.403	مصرف سومر التجاري
0.615	0.732	0.723	0.642	1.696	1.742	0.179	1.264	0.262	0.272	0.269	0.276	مصرف الانتمان العراقي
0.479	0.542	0.453	0.534	0.942	1.675	0.188	0.764	0.171	0.138	0.295	0.265	مصرف الاهلي العراقي
0.320	0.505	0.324	0.352	0.829	1.127	0.208	0.624	0.192	0.132	0.594	0.665	مصرف الشرق الاوسط
0.412	0.493	0.302	0.340	0.713	1.413	0.227	0.933	0.342	0.419	0.094	0.145	مصرف المنصور للاستثمار
0.188	0.325	0.301	0.252	0.472	0.571	0.119	0.308	0.090	0.108	0.600	0.423	مصرف الخليج التجاري
0.081	0.209	0.218	0.228	0.312	0.347	0.158	0.231	0.111	0.082	0.186	0.221	مصرف بغداد
0.095	0.181	0.174	0.262	0.361	0.254	0.139	0.243	0.082	0.090	0.120	0.086	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.097	0.232	0.160	0.426	0.371	0.227	0.190	0.260	0.114	0.219	0.180	0.176	المصرف التجاري العراقي
0.162	0.510	0.256	0.370	0.427	0.490	0.431	0.614	0.760	0.400	0.660	0.688	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.206	0.4184	0.3544	0.3993	0.6611	0.8392	0.2302	0.5645	0.2452	0.2166	0.3385	0.3348	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

#### 1-مصرف سومر التجاري:-

أظهرت النتائج في الجدول (4) انه في عام 2019 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية، إذ بلغت (0.633) ، أما في عام 2018 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية المصرف سومر التجاري (0.587) ، تلاه عام 2016 إذ بلغت (0.546) ، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما اقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2012 إذ بلغت (0.306) ، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية (0.455) ، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد وكذلك انخفاض ثقة الزبائن بالمصارف مما يؤثر سلبا على معدلات السيولة وبالتالي يؤثر على أنشطتها المختلفة.

# 2- مصرف الائتمان العراقى:-

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية بالملكية، إذ بلغت (1.742). أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية لمصرف الائتمان العراقي (1.696)، تالاه عام 2014 إذ بلغت (1.264)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى ،أما أقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2015 إذ بلغت (0.732) في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية (0.732)، وذلك بسب بزيادة راس المال المدفوع للمصرف أي زيادة إصدارات المصرف من الأسهم.



#### 3- مصرف الاهلى العراقى:-

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية إذ بلغت (1.675)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية المصرف الاهلي العراقي (0.942)، تالاه عام 2014 إذ بلغت (0.764)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما اقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2012 إذ المغت (0.138) في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية (0.542)، ويلاحظ ان مصرف الأهلي العراقي يتفاوت في اعتماده على التمويل الممتلك بين سنة وأخرى وذلك؛ بسبب الأوضاع غير المستقرة التي يعاني منها البلد.

#### 4- مصرف الشرق الاوسط:-

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية إذ بلغت (1.127)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية لمصرف الشرق الاوسط (0.829)، تلاه عام 2010 إذ بلغت (0.665)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما اقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2012 إذ ا بلغت التمويل بالملكية في حيم 2012 إذ ا بلغت الزيادات في رأس المال للمصرف أي زيادة الإصدارات من الأسهم الجديدة اذ نلاحظ في السنوات الأخيرة يعتمد المصرف على مصادر التمويل الممتلك بنسبة كبيرة جدا مقارنة بالتمويل المقترض والتمويل بالودائع وذلك؛ بسبب انخفاض مستوى الودائع بشكل كبير وان القروض المستلمة في المصرف غالبا ما تكون معدومة بالرغم من ان كلفة التمويل الممتلك الممتلك على من كلفة التمويل الممتلك على من كلفة التمويل الممتلك برجع لعدة اسباب قد تكون احد هذه الأسباب هو ضعف إدارة المصرف على إدارة التمويل بالشكل المطلوب منه، اذ على إدارة المصرف تحقيق مزيج امثل ما بين التمويل الممتلك والتمويل المقترض بما يخفض ذلك من كلف التمويل .

#### 5- مصرف المنصور للاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية إذ بلغت (1.413)، أما في عام 2014 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية لمصرف المنصور للاستثمار (0.933)، تلاه عام 2010 إذ بلغت (0.713)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما أقل نسبة تمويل بالملكية في عام



2010 إذ ا بلغت (0.145) في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية (0.493)، وذلك بسبب اعتماد المصرف على مصادر التمويل الممتلك اعلى من اعتماده على التمويل المقترض والتمويل بالودائع.

#### 6- مصرف الخليج التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2011 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية إذ بلغت (0.600)، أما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية المصرف الخليج التجاري (0.571)، تالاه عام 2017 إذ بلغت (0.472)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما اقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2013 إذ المغت (0.090) في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية (0.325)، وذلك بسبب انخفاض ثقة الزبائن بالمصارف بسبب الظروف السياسية والاقتصادية للبلد مما يؤثر سلبا على السيولة المصرفية أي ينخفض التمويل بالودائع ويزداد التمويل بالملكية

#### 7- مصرف بغداد:-

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية إذ بلغت (0.347)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية المصرف بغداد (0.312)، تالاه عام 2018 إذ بلغت (0.228)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما اقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2012 إذ البلغت (0.082) في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية (0.209)، ذلك بسبب بالظروف العسكرية والسياسية للبل د دخول (داعش) مما شعر المصرف بالملكية.

#### 8-مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:-

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2017 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية بالملكية إذ بلغت (0.361)، أما في عام 2018 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (0.262)، تلاه عام 2016 إذ بلغت (0.254)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما اقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2013 إذ ا بلغت (0.082) في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية عام 2013)، وبالتالى يرجع إلى الضعف في ثقة المودعين وكذلك ضعف في إدارة المصرف.



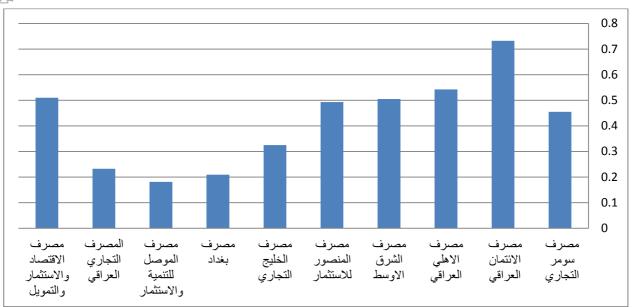
# 9- المصرف التجاري العراقي:-

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2018 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالملكية إذ بلغت (0.426)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية المصرف التجاري العراقي (0.371)، تالاه عام 2014 إذ بلغت (0.260)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما أقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2013 إذ بلغت (0.114) في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية (0.232)، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد وكذلك انخفاض ثقة الزبائن بالمصارف مما يؤثر سلبا على معدلات السيولة وبالتالي يؤثر على أنشطتها المختلفة.

#### 10- مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل:-

أظهرت النتائج في الجدول (4)انه في عام 2013 حقق المصرف على نسبة تمويل بالملكية المصرف إذ بلغت (0.760)، أما في عام 2010 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالملكية المصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل (0.680)، تلاه عام 2011 إذ بلغت (0.660)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالملكية بين سنة وأخرى، أما أقل نسبة تمويل بالملكية في عام 2019 إذ ا بلغت (0.256) في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالملكية (0.510)، وبالتالي يرجع إلى الضعف في ثقة المودعين وكذلك ضعف في إدارة المصرف ، يوضح الشكل (7) نسبة التمويل بالملكية في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.





الشكل (7) نسبة التمويل بالملكية

المصدر: من اعداد الباحث

# ثانياً: -تحليل نسبة التمويل بالودائع: -

تعد الودائع المصدر الأكبر والاهم من بين مصادر التمويل لدى المصارف وتحدد الودائع قدرة المصرف على الإقراض بنسبة معينة من تلك الودائع، وتقاس نسبة التمويل بالودائع بحاصل قسمة أجمالي الودائع على أجمالي المطلوبات وحق الملكية ،وكلما ارتفعت نسبة التمويل بالودائع دل على ارتفاع نسبة التمويل بالودائع مقارنة بالنسبة للتمويل الممتلك.

نلاحظ من الجدول (5)أن متوسط التمويل بالودائع للقطاع المصرفي بلغ (0.6537) بانحراف معياري مقداره (0.297) ،أما أعلى متوسط التمويل بالودائع فقد كان من حصة مصرف الائتمان العراقي والبالغ (1.115) ، في حين أن أقل متوسط فقد كان من حصة مصرف الشرق الأوسط حيث بلغ (0.179)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

الجدول(5) نسبة التمويل بالودائع في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
0.070	0.378	0.268	0.279	0.369	0.333	0.385	0.401	0.417	0.407	0.426	0.500	مصرف سومر التجاري
0.984	1.115	0.167	0.562	1.643	2.437	0.356	3.159	0.929	0.646	0.659	0.594	مصرف الائتمان العراقي
0.815	1.003	0.769	0.662	1.468	2.708	0.503	2.104	0.535	0.403	0.513	0.368	مصرف الاهلي العراقي
0.115	0.179	0.095	0.134	0.341	0.342	0.090	0.210	0.055	0.058	0.308	0.158	مصرف الشرق الاوسط
0.601	1.070	0.318	0.632	1.319	2.316	0.711	1.749	0.733	1.288	0.842	0.788	مصرف المنصور للاستثمار
0.143	0.276	0.275	0.413	0.435	0.395	0.111	0.224	0.102	0.074	0.298	0.428	مصرف الخليج التجاري
0.176	0.354	0.184	0.142	0.463	0.481	0.222	0.405	0.214	0.232	0.642	0.556	مصرف بغداد
0.332	0.767	0.193	0.678	1.143	0.876	0.743	1.399	0.518	0.579	0.729	0.812	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار



	<u> </u>											
0.451	1.016	0.736	1.805	1.445	0.815	1.246	1.528	0.466	0.681	0.700	0.736	المصرف التجاري العراقي
0.278	0.379	0.075	1.072	0.499	0.436	0.299	0.309	0.245	0.465	0.180	0.211	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.297	0.6537	0.308	0.6379	0.9126	1.1139	0.4666	1.1488	0.4214	0.4833	0.5297	0.5151	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

#### 1-مصرف سومر التجاري:-

أظهرت النتائج في الجدول (5) انه في عام 2010 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (0.500) ، أما في عام 2011 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف سومر التجاري (0.426) ، تالاه عام 2013 إذ بلغت (0.417)،كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، أما أقل نسبة تمويل بالودائع في عام 2019 إذ المغت (0.268)، وذلك المنوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (0.378)، وذلك يرجع إلى الاستراتيجيات التي تتبعها إدارة المصرف في جذب الودائع واستثمارها في الأنشطة المختلفة .

#### 2- مصرف الائتمان العراقى:-

أظهرت النتائج في الجدول (5)انه في عام 2014 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (3.159). أما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف الائتمان العراقي (2.437)، تلاه عام 2017 إذ بلغت (1.643)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى ، أما أقل نسبة تمويل بالودائع في عام 2019 إذ ا بلغت (0.167)، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (1.115)، مما يشير إلى انخفاض ثقة المودعين بالمصرف بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية.

للبلد.

#### 3- مصرف الاهلى العراقى:-

أظهرت النتائج في الجدول (5)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (2.708) ، أما في عام 2014 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف الاهلي العراقي (2.104)، تلاه عام 2017 إذ بلغت (1.468)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (1.003)، وذلك بسبب انخفاض في اجمالي الودائع لدى المصرف وكذلك زيادة رأس المال المدفوع للمصرف.



#### 4- مصرف الشرق الاوسط:-

أظهرت النتائج في الجدول (5)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (0.342)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف الشرق الاوسط (0.341)، تالاه عام 2011 إذ بلغت (0.308)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (0.179)، وذلك بسبب الزيادة في راس المال الممتلك للمصرف وانخفاض في الودائع التي يحتفظ بها المصرف.

#### 5- مصرف المنصور للاستثمار:-

أظهرت النتائج في الجدول (5)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع المالودائع إذ بلغت (2.316)، أما في عام 2014 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع المصرف المنصور للاستثمار (1.749)، تلاه عام 2017 إذ بلغت (1.319)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (1.070)، وذلك بسبب ضعف ثقة الزبائن في المصرف مما أدى إلى سحب ودائعهم ويرجع ذلك إلى الأوضاع غير المستقرة للبلد.

# 6- مصرف الخليج التجاري:-

أظهرت النتائج في الجدول (5)انه في عام 2017 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (0.435)، أما في عام 2010 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف الخليج التجاري (0.428)، تالاه عام 2018 إذ بلغت (0.413)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (0.276)، ويلاحظ من مصرف سومر التجاري انه يحتفظ بمستويات متدنية من الودائع واعتماده بشكل كبير على مصادر التمويل الممتلك .

#### 7- مصرف بغداد:-

أظهرت النتائج في الجدول (5)انه في عام 2011 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (0.642)، أما في عام 2010 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف بغداد (0.556)، تالاه عام 2016 إذ بلغت (0.481)، كما يظهر الجدول تفاوت في



التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (0.354).

#### 8-مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

أظهرت النتائج في الجدول (5)انه في عام 2014 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (1.399)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف الموصل للتتمية والاستثمار (1.143)، تلاه عام 2016 إذ بلغت (0.876)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (0.767)، وذلك بسبب انخفاض ثقة الزبائن بالمصارف بسبب الظروف السياسية والاقتصادية للبلد مما يؤثر سلبا على السيولة المصرفية أي ينخفض التمويل بالودائع ويزداد التمويل بالملكية.

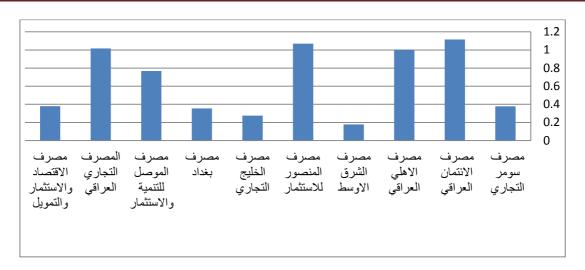
#### 9- المصرف التجاري العراقي:-

أظهرت النتائج في الجدول (5)انه في عام 2018 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع إذ بلغت (1.805)، أما في عام 2015 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف التجاري العراقي (1.528)، تالاه عام 2017 إذ بلغت (1.445)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (1.016)، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية للبلد مما يؤثر سابا على السيولة المصرفية

# 10- مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل:-

أظهرت النتائج في الجدول (5) انه في عام 2018 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالودائع بالودائع إذ بلغت (1.072)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالودائع لمصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل (0.499)، تلاه عام 2012 إذ بلغت (0.465)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالودائع بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالودائع (8) نسبة التمويل بالودائع في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف، بسبب الأوضاع العسكرية والسياسية للبلد وتخوف الزبائن وشعورهم بالخطر تجاه أموالهم فقد تم سحب ودائعهم





الشكل (8) نسبة التمويل بالودائع

# ثالثاً: - تحليل نسبة التمويل بالأسهم العادية: -

تعد الأسهم العادية مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل، وتمثل الأسهم العادية صكوك ملكيه يمسكها المساهمين لأثبات حقوقهم بالمصرف ويعتبر التمويل بالأسهم العادية أكثر كلفة من مصادر التمويل الأخرى، وتقاس نسبة التمويل بالأسهم العادية بحاصل قسمة راس المال المدفوع على أجمالي المطلوبات وحق الملكية

نلاحظ من الجدول (6)أن متوسط التمويل بالأسهم العادية للقطاع المصرفي بلغ (0.3478) بانحراف معياري مقداره (0.218) ،أما أعلى متوسط التمويل بالأسهم العادية، فقد كان من حصة مصرف الائتمان العراقي والبالغ (0.764) ، في حين أن اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف الموصل للتنمية والاستثمار حيث بلغ (0.134)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

الجدول (6) نسبة التمويل بالأسهم العادية في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
0.147	0.432	0.556	0.747	0.511	0.404	0.490	0.288	0.293	0.281	0.365	0.386	مصرف سومر التجاري
1.152	0.764	0.555	0.497	0.572	3.946	0.139	1.059	0.176	0.221	0.221	0.250	مصرف الانتمان العراقي
0.413	0.465	0.553	0.439	0.657	1.473	0.169	0.645	0.104	0.108	0.273	0.225	مصرف الاهلي العراقي
0.227	0.384	0.233	0.271	0.522	0.744	0.137	0.474	0.174	0.103	0.556	0.621	مصرف الشرق الاوسط
0.295	0.411	0.260	0.431	0.610	0.930	0.168	0.834	0.312	0.376	0.070	0.117	مصرف المنصور للاستثمار
0.174	0.290	0.286	0.228	0.305	0.542	0.113	0.297	0.073	0.097	0.569	0.391	مصرف الخليج التجاري
0.071	0.177	0.192	0.189	0.263	0.297	0.134	0.187	0.088	0.063	0.177	0.180	مصرف بغداد
0.078	0.134	0.142	0.194	0.288	0.184	0.109	0.177	0.054	0.055	0.090	0.047	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

#### الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

92	

0.084	0.193	0.137	0.366	0.313	0.184	0.160	0.202	0.086	0.152	0.160	0.167	المصرف التجاري العراقي
0.070	0.228	0.208	0.200	0.237	0.260	0.323	0.294	0.284	0.125	0.244	0.106	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.218	0.3478	0.3122	0.3562	0.4278	0.8964	0.1942	0.4457	0.1644	0.1581	0.2725	0.249	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

#### 1-مصرف سومر التجاري:-

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2018 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (0.747) ، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية لمصرف سومر التجاري (0.511) ، تلاه عام 2015 إذ بلغت بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين (0.490) ،كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.432) ، وذلك بسبب انخفاض اعتماد المصرف على التمويل بالأرباح المحتجزة والتمويل بالودائع

#### 2- مصرف الائتمان العراقى:-

أظهرت النتائج في الجدول (6)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (3.946). أما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت الائتمان العراقي (1.059)، تلاه عام 2017 إذ بلغت بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين (0.572)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.764)، يرجع سببها إلى زيادة راس المال المدفوع أي هناك إصدارات أسهم رأسمالية.

#### 3- مصرف الاهلى العراقى:-

أظهرت النتائج في الجدول (6)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (1.473) ، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية لمصرف الاهلي العراقي (0.657)، تلاه عام 2014 إذ بلغت (0.645)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.465)، ويلاحظ أن مصرف الاهلي العراق في السنوات الأخيرة وبالأخص سنة 2017 يتعمد بنسبة أكثر من 50 % في تمويله على رأس المال المدفوع وبالتالي عند زيادة التمويل الممتلك تزداد كلفة التمويل



#### 4- مصرف الشرق الاوسط:-

أظهرت النتائج في الجدول (6)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (0.744)، أما في عام 2010 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية لمصرف الشرق الاوسط (0.621)، تلاه عام 2011 إذ بلغت (0.556)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.384)، وبالتالي عند زيادة التمويل الممتلك تزداد كلفة التمويل ويرجع ذلك إلى ضعف إدارة المصرف بالشكل المطلوب منها.

#### 5- مصرف المنصور للاستثمار:-

أظهرت النتائج في الجدول (6)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (0.930)، أما في عام 2014 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية لمصرف المنصور للاستثمار (0.834)، تلاه عام 2016 إذ بلغت بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.411)، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية.

# 6- مصرف الخليج التجاري:-

أظهرت النتائج في الجدول (6)انه في عام 2011 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (0.569)، أما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية المصرف الخليج التجاري (0.542)، تلاه عام 2010 إذ بلغت بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين (0.391)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.290)، وذلك بسبب ان المصارف التجارية عينة الدراسة تمر في أزمات مالية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية للبلد.

#### 7- مصرف بغداد:-

أظهرت النتائج في الجدول (6) إنه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (0.297)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية لمصرف بغداد (0.263)، تالاه عام 2019 إذ بلغت (0.192)، كما يظهر



الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.177)، عدم وجود نسب مثلى للمزج بين التمويل الممثلك والمقترض للمصرف.

#### 8-مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:-

أظهرت النتائج في الجدول (6)انه في عام 2017 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (0.288)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (0.194)، تلاه عام 2019 إذ بلغت بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين (0.142)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.134) ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية.

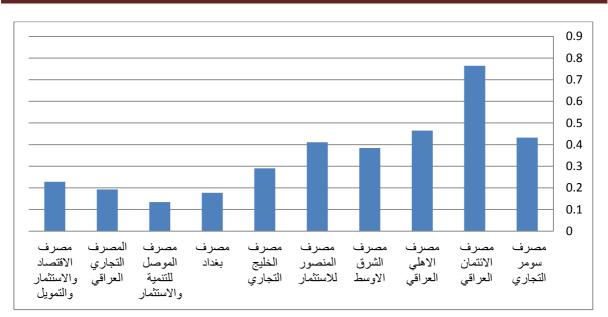
#### 9- المصرف التجاري العراقي:-

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2018 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (0.366)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية لمصرف التجاري العراقي (0.313)، تلاه عام 2014 إذ بلغت بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين (0.202)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.193)، عدم وجود نسب مثلى للمزج بين التمويل الممتلك والمقترض للمصرف

# 10- مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل:-

أظهرت النتائج في الجدول (6) انه في عام 2015 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية إذ بلغت (0.323)، أما في عام 2014 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأسهم العادية لمصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل (0.294)، تالاه عام 2013 إذ بلغت بالأسهم العادية لمصرف الجدول تفاوت في التمويل بالأسهم العادية بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية (0.228)، وذلك بسبب ان المصرف يمر في أزمات مالية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية للبلد، يوضح الشكل (9) نسبة التمويل بالأسهم العادية في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.





الشكل (9) نسبة التمويل بالأسهم العادية

#### رابعاً: - تحليل التمويل بالأرباح المحتجزة: -

التمويل بالأرباح المحتجزة وهو عبارة عن تلك الأموال الفائضة القابلة للتوزيع في المصرف، ويعتبر أفضل أنواع التمويل للمصرف وذلك لانخفاض كلفة التمويل بالأرباح المحتجزة أي تكون هذه الكلفة شبه معدومة وتقاس نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة بحاصل قسمة الأرباح المحتجزة على أجمالي المطلوبات وحق الملكية.

نلاحظ من الجدول (7)أن متوسط التمويل بالأرباح المحتجزة للقطاع المصرفي بلغ (0.0378) بانحراف معياري مقداره (0.019) ،أما أعلى متوسط التمويل بالأرباح المحتجزة فقد كان من حصة مصرف الائتمان العراقي والبالغ (0.067) ، في حين أن اقل متوسط فقد كان من حصة مصرف الشرق الاوسط حيث بلغ (0.011)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

الجدول(7) نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
0.016	0.019	0.018	0.024	0.036	0.023	0.052	0.015	0.007	0.006	0.005	0.001	مصرف سومر التجاري
0.063	0.067	0.005	0.088	0.118	0.196	0.027	0.132	0.043	0.027	0.021	0.017	مصرف الائتمان العراقي
0.059	0.066	0.063	0.079	0.185	0.143	0.012	0.092	0.044	0.020	0.013	0.023	مصرف الاهلي العراقي
0.013	0.011	0.002	0.002	0.005	0.002	0.001	0.037	0.003	0.005	0.023	0.028	مصرف الشرق الاوسط
0.043	0.048	0.013	0.018	0.087	0.139	0.013	0.051	0.051	0.082	0.004	0.021	مصرف المنصور للاستثمار
0.128	0.054	0.008	0.020	0.042	0.013	0.002	0.003	0.009	0.003	0.415	0.023	مصرف الخليج التجاري
0.019	0.028	0.019	0.033	0.067	0.004	0.017	0.031	0.010	0.016	0.046	0.034	مصرف بغداد



	/											
0.012	0.023	0.002	0.026	0.044	0.032	0.014	0.035	0.017	0.021	0.013	0.026	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.015	0.027	0.011	0.045	0.043	0.032	0.021	0.036	0.024	0.044	0.009	0.005	المصرف التجاري العراقي
0.026	0.034	0.005	0.019	0.010	0.039	0.042	0.090	0.027	0.023	0.024	0.065	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.019	0.0378	0.0146	0.0354	0.0637	0.0623	0.0201	0.0522	0.0235	0.0248	0.0573	0.0243	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

#### 1-مصرف سومر التجارى:-

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2015 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.052) ، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (1000) ، تسلاه عام 2018 إذ بلغت بالأرباح المحتجزة لمصرف سومر التجاري (0.036) ، تسلاه عام 2018 إذ بلغت بلارباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.019) ، وذلك لان المصرف يتبع سياسة احتجاز الأرباح بصورة منتظمة.

#### 2- مصرف الائتمان العراقى:-

أظهرت النتائج في الجدول (7)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.196) ، أما في عام 2014 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (196، المعتجزة المصرف الائتمان العراقي (0.132)، تالاه عام 2017 إذ بلغت بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.067)، أي ان المصرف في هذه السنة يقرر اتباع سياسة توزيع الأرباح ولا يتبع سياسة احتجاز الأرباح.

#### 3- مصرف الاهلى العراقي:-

أظهرت النتائج في الجدول (7)انه في عام 2017 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.185) ، أما في عام 2016 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت الاهلي العراقي العراقي (0.143)، تسلاه عام 2014 إذ بلغت بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، أي ان المصرف يوزع بلأرباح بدل من احتجازها في هذا العام.



#### 4- مصرف الشرق الاوسط:-

أظهرت النتائج في الجدول (7)انه في عام 2014 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.037)، أما في عام 2010 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (المصرف الشرق الاوسط (0.028)، تلاه عام 2011 إذ بلغت بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.011)، وذلك لاتباع المصرف سياسة احتجاز الأرباح واستثمارها بدلا من توزيع الأرباح للمساهمين.

# 5- مصرف المنصور للاستثمار:-

أظهرت النتائج في الجدول (7)انه في عام 2016 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.139)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (130، المنصور للاستثمار (0.087)، تلاه عام 2012 إذ بلغت بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.048)، وذلك لاتباع المصرف سياسة احتجاز الأرباح واستثمارها بدلا من توزيع الأرباح للمساهمين.

# 6- مصرف الخليج التجاري:-

أظهرت النتائج في الجدول (7)انه في عام 2011 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.415)، أما في عام 2017 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (10.042)، أما في عام 2010 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة بمصرف الخليج التجاري (0.042)، تلاه عام 2010 إذ بلغت بلغر (0.023)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.054)، وذلك لاتباع المصرف سياسة احتجاز الأرباح واستثمارها بدلا من توزيع الأرباح للمساهمين.

#### 7- مصرف بغداد:-

أظهرت النتائج في الجدول (7)انه في عام 2017 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.067)، أما في عام 2011 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة لمصرف بغداد (0.046)، تالاه عام 2010 إذ بلغت (0.034)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي



لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.028)، أي ان المصرف يوزع الأرباح بدل من احتجازها في هذا العام.

#### 8-مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:-

أظهرت النتائج في الجدول (7)انه في عام 2017 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.044)، أما في عام 2014 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (10.03)، تالاه عام 2016 إذ بالأرباح المحتجزة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (0.035)، تالاه عام 2016 إذ بلغت (0.032)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.023)، أي ان المصرف لا يوزع الأرباح في هذا العام.

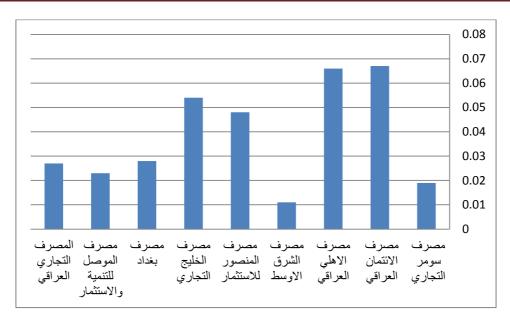
# 9- المصرف التجاري العراقي:-

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2018 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.045)، أما في عام 2012 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (10.044)، تالاه عام 2014 إذ بلغت بالأرباح المحتجزة لمصرف التجاري العراقي (0.044)، تالاه عام 2014 إذ بلغت بلارباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.027)، أي ان المصرف لا يالأرباح في هذا العام.

#### 10- مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل:-

أظهرت النتائج في الجدول (7) انه في عام 2014 حقق المصرف أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (0.090)، أما في عام 2010 بلغت ثاني أعلى نسبة تمويل بالأرباح المحتجزة إذ بلغت (10.090)، تدلاه عام 2015 إذ بلغت (0.042)، تدلاه عام 2015 إذ بلغت (0.042)، كما يظهر الجدول تفاوت في التمويل بالأرباح المحتجزة بين سنة وأخرى، في حين بلغ المتوسط السنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة (0.034)، يوضح الشكل (9) نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف، وتعود اسباب هذا الانخفاض الى عدة عوامل منها عوامل امنية تعود الى تحسن الى تدهور الاوضاع الامنية في البلاد وعوامل اقتصادية اما اسباب الارتفاع فتعود الى تحسن الاوضاع الامنية في السنوات الاخيرة وتفعيل قانون الاستثمار.





الشكل (10) نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة

# خامسا: -أجمالي تحليل مؤشرات مصادر التمويل: -

الجدول(8) خلاصة تحليل مؤشرات مصادر التمويل في المصارف عينة الدراسة

_			,7		
المتوسط العام	نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة	نسبة التمويل بالأسهم العادية	نسبة التمويل بالودائع	نسبة التمويل بالملكية	المؤشر
<u> </u>	لتمويل المحتجز ة	ل بالأسه دية	لِ بالودائع	ل بالملكيا	اسم المصرف
		ال	·	:4	
0.321	0.019	0.432	0.378	0.455	مصرف سومر التجاري
0.670	0.067	0.764	1.115	0.732	مصرف الائتمان العراقي
0.519	0.066	0.465	1.003	0.542	مصرف الاهلي العراقي
0.270	0.011	0.384	0.179	0.505	مصرف الشرق الاوسط
0.506	0.048	0.411	1.070	0.493	مصرف المنصور للاستثمار
0.236	0.054	0.290	0.276	0.325	مصرف الخليج التجاري
0.192	0.028	0.177	0.354	0.209	مصرف بغداد
0.276	0.023	0.134	0.767	0.181	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.367	0.027	0.193	1.016	0.232	المصرف التجاري العراقي
0.288	0.034	0.228	0.379	0.510	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.364	0.0378	0.3478	0.6537	0.4184	المتوسط

المصدر: اعداد الباحث



أظهرت النتائج التي تم تحليلها لمؤشرات مصادر التمويال أن هذه المؤشرات تتباين في النسب المحققة على مستوى المصارف منفردة من سنة إلى أخرى مقارنة بسنوات التحليل ، وتختلف متوسطات سنواتها السنوية على مستوى (المصارف) عينة الدراسة، وبالتالي قدرة تلك المصارف على تحقيق أهدافها ، أذ يوضح الجدول (8) معدلات تلك المؤشرات خلال سنوات التحليل لكل مصرف وخلال السنوات المعتمدة في الدراسة، حيث تبين النتائج والنسب المئوية الواردة في الجدول تشير إلى أن مصادر التمويل ، وارتفاع نسبة التغيير ، والتغيرات والمؤشرات التي تظهر تحسنا في فعالية وقدرة معظم المصارف على تعزيز مصادر تمويل مقبولة ، خاصة في السنوات الأخيرة للتحليل، مقارنة بالمعدلات السنوية التي اعتبرت معيارا لمقارنة المؤشرات التي تحققت في المصارف المعتمدة في هذه الدراسة وكالاتي:-

1-مصرف الائتمان حقق اعلى النسب في مؤشرات مصادر التمويل.

2-مصرف الموصل حقق اقل المؤشرات في نسبة التمويل بالملكية.

3-مصرف الشرق الاوسط حقق اقل مستوى في نسبة التمويل بالودائع.

4-مصرف الموصل حقق اقل المؤشرات في نسبة التمويل بالأسهم العادية.

5- مصرف الشرق الاوسط حقق اقل المؤشرات في نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة.



# المبحث الثاني: مؤشرات السلامة المالية

#### 1-مؤشر كفاية رأس المال:-

تعتبر مؤشرات كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية وتستخدم من اجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظم المالية، ويتم قياس مؤشرات كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال التنظيمي من المستوى الاول على الموجودات المرجحة بالمخاطر.

نلاحظ من الجدول (9) أن متوسط كفاية رأس المال للقطاع المصرفي بلغ (2.0043) بانحراف معياري مقداره (0.921) ،أما أعلى متوسط كفاية رأس المال فقد كأن من حصة مصرف الشرق الاوسط والبالغ (3.656) ، في حين أن أقل متوسط فقد كأن من حصة مصرف الائتمان العراقي حيث بلغ (1.336)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

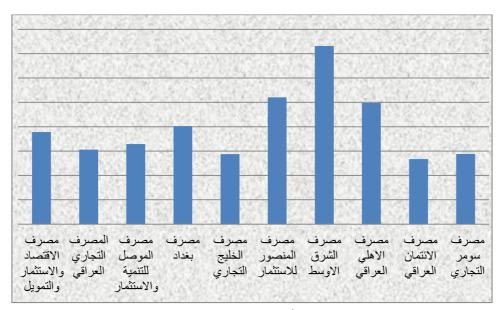
الجدول (9) كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
0.557	1.442	2.011	1.123	1.763	1.854	1.504	0.622	1.632	0.557	1.045	2.310	مصرف سومر التجاري
0.862	1.336	0.311	2.959	2.649	0.867	1.243	0.567	0.948	2.070	1.087	0.662	مصرف الائتمان العراقي
3.957	2.489	0.940	0.341	1.520	14.142	0.520	0.907	3.124	0.586	1.156	1.658	مصرف الاهلي العراقي
6.119	3.656	3.011	0.810	3.215	0.401	1.030	0.609	2.367	21.768	0.857	2.488	مصرف الشرق الاوسط
2.764	2.604	1.565	5.579	0.913	1.775	2.089	0.866	1.507	9.859	1.341	0.549	مصرف المنصور للاستثمار
0.581	1.438	2.185	1.026	0.889	1.542	2.040	1.114	1.934	0.608	2.198	0.843	مصرف الخليج التجاري
1.022	2.012	2.676	2.280	2.625	1.439	0.304	2.515	0.512	3.726	1.366	2.679	مصرف بغداد
0.973	1.645	0.435	2.127	0.323	2.955	0.944	3.486	1.605	1.071	1.951	1.554	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.967	1.530	1.584	0.996	1.033	2.364	1.042	2.207	0.593	3.846	0.517	1.124	المصرف التجاري العراقي
1.085	1.891	1.973	1.449	0.731	2.384	4.033	1.121	2.399	0.311	3.199	1.314	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.921	2.0043	1.6691	1.869	1.5661	2.9723	1.4749	1.4014	1.6621	4.4402	1.4717	1.5181	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

يوضح الشكل (11) كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.





الشكل(11) كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة

#### 2-مؤشر جودة الموجودات:-

تعتمد مؤشرات مصداقية رأس المال على مدى موثوقية مؤشرات جودة الموجودات حيث أن مخاطر الإعسار المالي للمؤسسات المالية والمصارف تكون في اغلبها من جودة الموجودات، وتقاس جودة الموجودات من خلال قسمة صافي مخصص القروض المتعثرة على رأس المال. نلاحظ من الجدول (10) أن متوسط جودة الموجودات للعينة المدروسة بلغ(0.8158) بانحراف معياري مقداره (0.732) ،أما أعلى متوسط جودة الموجودات فقد كأن من حصة مصرف الخليج التجاري والبالغ (1.338) ، في حين أن أقل متوسط فقد كأن من حصة مصرف المنصور للاستثمار حيث بلغ (0.405)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

الجدول(10) مؤشر جودة الموجودات في المصارف عينة الدراسة

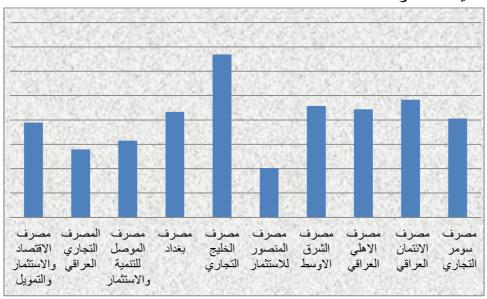
S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
1.480	0.812	0.250	0.188	0.407	0.122	5.202	0.103	0.499	0.193	0.882	0.275	مصرف سومر التجاري
1.588	0.966	0.107	5.608	0.531	0.108	0.633	0.165	1.062	0.178	1.080	0.186	مصرف الانتمأن العراقي
1.598	0.888	0.254	1.227	0.274	0.078	0.366	0.137	5.570	0.080	0.757	0.136	مصرف الاهلي العراقي
1.552	0.915	0.182	1.948	0.447	0.056	0.294	0.079	5.283	0.084	0.628	0.147	مصرف الشرق الاوسط
0.422	0.405	0.732	0.121	0.152	0.137	0.077	0.273	0.931	1.358	0.101	0.163	مصرف المنصور للاستثمار
1.840	1.338	6.074	3.493	1.042	0.373	0.915	0.116	0.583	0.142	0.204	0.440	مصرف الخليج التجاري
1.930	0.867	0.165	6.643	0.095	0.004	0.161	0.480	0.227	0.200	0.423	0.274	مصرف بغداد
0.650	0.630	0.476	2.261	0.415	0.105	0.818	0.147	1.333	0.166	0.362	0.212	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.583	0.558	2.110	0.242	0.035	0.593	0.541	0.042	0.448	0.975	0.417	0.179	المصرف التجاري العراقي
1.109	0.779	3.000	2.863	0.300	0.031	0.971	0.027	0.132	0.032	0.126	0.308	مصرف الاقتصاد والاستثمار



~~												
												والتمويل
0.732	0.8158	1.335	2.4594	0.3698	0.1607	0.9978	0.1569	1 6068	0.3408	0.408	0.232	المتوسط
0.734	0.0150	1.555	4.73/7	0.5070	0.1007	0.7770	0.1307	1.0000	0.5700	U.T/U	0.232	

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

يوضح الشكل (12) كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.



الشكل(12) مؤشر جودة الموجودات في المصارف عينة الدراسة

# 3-مؤشر الربحية :-

يركز مؤشر الربحية على المؤشرات التي تقسم ربحية المؤسسات المالية والمصارف وتقاس ربحية المصارف من خلال قسمة صافى الدخل على حق الملكية.

نلاحظ من الجدول (11) أن متوسط لمؤشر الربحية للعينة المدروسة بلغ (1.5509) بانحراف معياري مقداره (1.146) ،أما أعلى متوسط لمؤشر الربحية فقد كأن من حصة مصرف سومر التجاري والبالغ (3.223) ، في حين أن أقل متوسط فقد كأن من حصة مصرف الائتمان العراقي حيث بلغ (0.955)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

مؤشر الربحية في المصارف عينة الدراسة	(11	الجدول(
--------------------------------------	-----	---------

S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
1.039	3.223	0.372	2.563	0.734	0.102	0.459	1.133	0.117	1.196	0.228	0.329	مصرف سومر التجاري
0.643	0.955	1.849	0.733	0.863	0.648	0.267	0.497	0.588	0.294	2.149	1.664	مصرف الائتمأن العراقي
0.770	0.982	0.375	0.223	1.733	1.118	1.256	0.430	0.072	1.422	2.654	0.534	مصرف الاهلي العراقي
1.905	2.042	1.753	3.227	0.860	3.693	6.675	0.058	0.442	0.891	0.857	1.969	مصرف الشرق الاوسط
0.585	0.898	1.053	1.356	1.408	0.694	0.388	0.321	0.165	1.533	0.222	1.842	مصرف المنصور للاستثمار
0.913	1.321	1.447	2.911	2.845	1.142	0.290	1.481	0.404	1.425	0.111	1.157	مصرف الخليج التجاري

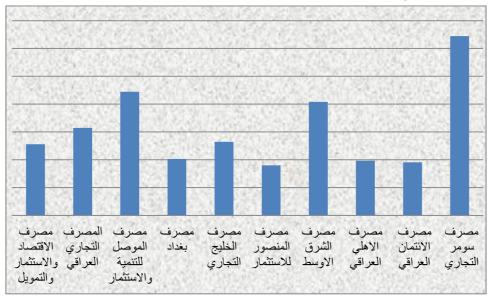
#### الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

rt Atr	
104	

1.015	1.014	0.894	1.949	0.364	0.559	2.323	0.100	0.258	0.079	0.476	3.134	مصرف بغداد
1.813	2.222	5.477	4.446	1.366	1.399	3.486	0.493	0.253	0.728	0.671	3.903	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
1.444	1.573	1.360	3.757	0.070	0.956	0.702	0.313	3.529	0.059	3.762	1.218	المصرف التجاري العراقي
0.876	1.279	1.366	1.322	0.350	3.036	1.709	0.141	0.573	1.373	0.553	2.372	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
1.146	1.5509	1.5946	4.7487	1.0593	1.3347	1.7555	0.4967	0.6401	0.9	1.1683	1.8122	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

يوضح الشكل (13) مؤشر الربحية في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.



الشكل (13) مؤشر الربحية في المصارف عينة الدراسة

#### 4- مؤشر السيولة المصرفية :-

تكمن أهمية المؤشرات في دورها الفعال في متابعة السيولة للمؤسسات المالية والمصارف خاصة عند حالات الإعسار المالي نتيجة ضعف في إدارتها للسيولة وتقاس السيولة من خلال قسمة الموجودات المتداولة على اجمالي الموجودات.

نلاحظ من الجدول (12) أن متوسط لمؤشر السيولة المصرفية للعينة المدروسة بلغ (1.1865) بانحراف معياري مقداره (0.478) ،أما أعلى متوسط لمؤشر السيولة المصرفية فقد كأن من حصة مصرف الخليج التجاري والبالغ (2.604) ، في حين أن أقل متوسط فقد كأن من حصة مصرف سومر التجاري حيث بلغ (0.180)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

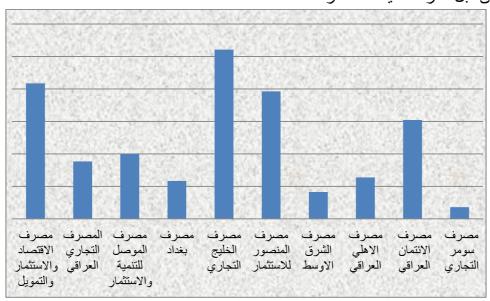


عينة الدر اسة	المصيار ف	ة المصرفية في	مؤشر السبول	الحدول (2.7)
		G . J	J. J. J	12,10,7

S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
0.262	0.180	0.045	0.155	0.135	0.037	0.166	0.158	0.951	0.069	0.029	0.055	مصرف سومر التجاري
0.787	1.522	1.922	0.452	0.837	1.160	0.695	1.149	1.257	2.552	2.495	2.699	مصرف الانتمأن العراقي
0.570	0.638	2.201	0.443	0.103	0.080	0.399	0.425	0.735	0.487	0.804	0.703	مصرف الاهلي العراقي
0.208	0.412	0.996	0.218	0.269	0.289	0.382	0.337	0.324	0.417	0.436	0.453	مصرف الشرق الاوسط
1.015	1.962	1.027	1.440	0.776	2.767	2.019	3.646	3.651	0.895	1.949	1.445	مصرف المنصور للاستثمار
2.364	2.604	2.881	0.737	9.405	1.982	1.596	2.756	1.348	2.520	1.716	1.098	مصرف الخليج التجاري
0.575	0.582	2.088	0.180	1.119	0.382	0.202	0.325	0.137	0.719	0.341	0.329	مصرف بغداد
0.565	0.997	2.517	0.548	0.626	0.734	0.577	0.866	1.082	1.421	0.725	0.877	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.766	0.883	0.086	0.230	2.056	1.078	2.356	0.139	0.104	1.098	0.917	0.763	المصرف التجاري العراقي
2.558	2.085	2.510	2.825	8.107	0.208	0.252	1.080	0.121	5.233	0.482	0.031	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.478	1.1865	1.6273	0.7228	2.3433	0.8717	0.8644	1.0881	0.971	1.5411	0.9894	0.8453	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

يوضح الشكل (14) مؤشر السيولة المصرفية في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.



الشكل (14) مؤشر السيولة المصرفية في المصارف عينة الدراسة

#### 5-مؤشرات سلامة الادارة:-

يمكن قياس مؤشرات سلامة الادارة من خلال القروض والسلف الى اجمالي الودائع وتقاس هذه النسبة من خلال قسمة اجمالي القروض والسلف على اجمالي الودائع.



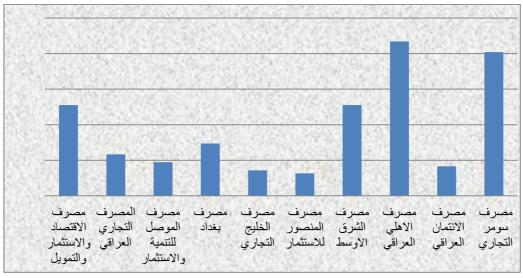
نلاحظ من الجدول (13) أن متوسط لمؤشر سلامة الادارة للعينة المدروسة بلغ (0.9625) بانحراف معياري مقداره (0.352) ،أما أعلى متوسط لمؤشر سلامة الادارة فقد كأن من حصة المصرف الاهلي العراقي والبالغ (2.172) ، في حين أن أقل متوسط فقد كأن من حصة مصرف المنصور للائتمان حيث بلغ (0.316)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

الجدول(13) مؤشر سلامة الادارة في المصارف عينة الدراسة

								`	, -			
S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
1.411	2.020	1.811	0.901	1.467	4.934	1.449	0.620	0.116	2.180	3.737	2.983	مصرف سومر التجاري
0.234	0.415	0.792	0.732	0.239	0.490	0.148	0.125	0.186	0.660	0.383	0.397	مصرف الائتمان العراقي
2.285	2.172	2.679	0.481	8.072	4.383	0.178	1.598	0.818	1.521	0.816	1.172	مصرف الاهلي العراقي
0.781	1.277	1.862	1.237	0.292	2.531	0.954	0.427	2.369	1.852	0.670	0.573	مصرف الشرق الاوسط
0.308	0.316	0.100	0.334	0.147	0.073	0.313	0.104	0.416	0.080	1.145	0.451	مصرف المنصور للاستثمار
0.303	0.357	0.113	0.970	0.115	0.039	0.705	0.061	0.523	0.494	0.448	0.107	مصرف الخليج التجاري
0.492	0.736	0.750	0.934	0.140	1.062	0.832	0.165	1.769	0.181	0.443	1.082	مصرف بغداد
0.121	0.472	0.502	0.610	0.398	0.464	0.534	0.216	0.497	0.354	0.664	0.481	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.459	0.583	0.775	1.457	0.698	1.218	0.217	0.087	0.596	0.616	0.034	0.130	المصرف التجاري العراقي
2.913	1.277	0.102	0.367	0.104	0.555	9.965	0.072	1.144	0.205	0.122	0.132	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.352	0.9625	0.9486	0.8023	1.1672	1.5749	1.5295	0.3475	0.8434	0.8143	0.8462	0.7508	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

يوضح الشكل (15) مؤشر سلامة الادارة في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.



الشكل (15) مؤشر سلامة الادارة في المصارف عينة الدراسة



#### 6-مؤشر درجة الحساسية لمخاطر السوق:-

وهي تعبر عن مخاطرة سعر الفائدة وتقاس بالموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وتقاس هذه النسبة من خلال قسمة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة.

نلاحظ من الجدول (14) أن متوسط مخاطرة سعر الفائدة للعينة المدروسة بلغ(1.3509) بانحراف معياري مقداره (0.768) ،أما أعلى متوسط مخاطرة سعر الفائدة فقد كأن من حصة مصرف الخليج التجاري والبالغ (1.971) ، في حين أن أقل متوسط فقد كأن من حصة المصرف التجاري العراقي حيث بلغ (0.689)، وجاءت المصارف الأخرى بنسب متفاوتة.

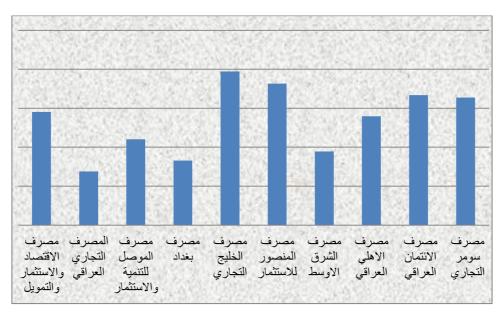
الجدول (14) مخاطرة سعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة

S.D	المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
3.246	1.638	0.275	1.008	0.479	0.119	11.322	0.352	0.810	0.762	0.119	1.132	مصرف سومر التجاري
1.627	1.667	2.228	4.691	1.805	0.621	0.511	1.080	0.218	4.662	0.620	0.235	مصرف الانتمأن العراقي
1.794	1.398	0.513	0.668	0.921	0.176	0.563	1.209	6.664	0.803	0.867	1.593	مصرف الاهلي العراقي
0.767	0.946	1.209	0.996	0.098	1.150	0.909	0.593	2.859	0.263	0.116	1.269	مصرف الشرق الاوسط
3.112	1.816	10.877	0.934	1.942	0.276	0.149	0.111	2.254	1.275	0.258	0.082	مصرف المنصور للاستثمار
2.106	1.971	2.704	2.334	1.650	0.249	5.523	6.067	0.234	0.381	0.244	0.327	مصرف الخليج التجاري
1.029	0.829	0.232	3.612	0.149	0.002	1.366	0.239	0.358	0.234	1.151	0.952	مصرف بغداد
1.071	1.102	1.197	3.680	0.792	0.188	2.389	0.355	1.296	0.524	0.241	0.362	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.796	0.689	2.686	0.381	0.319	0.715	0.253	0.038	1.427	0.046	0.998	0.025	المصرف التجاري العراقي
1.508	1.453	2.847	3.741	3.367	0.036	1.659	2.768	0.015	0.036	0.030	0.028	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
0.768	1.3509	2.4768	2.2045	1.1522	0.3532	2.4644	1.2812	1.6135	0.8986	0.4644	0.6005	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأرواق المالية

يوضح الشكل (16)مخاطرة سعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة للسلسة الزمنية المعتمدة من قبل الدراسة لعينة المصارف.





الشكل (16) مؤشر درجة الحساسية لمخاطر السوق

#### 7-اجمالي مؤشرات السلامة المالية:-

الجدول (15) خلاصة مؤشرات السلامة المالية في المصارف عينة الدراسة

المتوسط العام	مخاطرة سعر الفائدة	السيولة المصر فية	سلامة الادارة	مؤشر الربحية	جودة الموجودات	كفاية رأس المال	المؤشر اسم المصرف
1.553	1.638	0.180	2.020	3.223	0.812	1.442	مصرف سومر التجاري
1.144	1.667	1.522	0.415	0.955	0.966	1.336	مصرف الائتمان العراقي
1.428	1.398	0.638	2.172	0.982	0.888	2.489	مصرف الاهلي العراقي
1.541	0.946	0.412	1.277	2.042	0.915	3.656	مصرف الشرق الاوسط
1.334	1.816	1.962	0.316	0.898	0.405	2.604	مصرف المنصور للاستثمار
1.505	1.971	2.604	0.357	1.321	1.338	1.438	مصرف الخليج التجاري
1.007	0.829	0.582	0.736	1.014	0.867	2.012	مصرف بغداد
1.178	1.102	0.997	0.472	2.222	0.630	1.645	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
0.969	0.689	0.883	0.583	1.573	0.558	1.530	المصرف التجاري العراقي
1.461	1.453	2.085	1.277	1.279	0.779	1.891	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل
1.312	1.351	1.187	0.963	1.551	0.816	2.004	المتوسط

المصدر :من اعداد الباحث

أظهرت النتائج التي تم تحليلها لمؤشرات السلامة المالية أن هذه المؤشرات تتباين في النسب المحققة على مستوى المصارف منفردة من سنة إلى أخرى مقارنة بسنوات التحليل ،



وتختلف متوسطات سنواتها السنوية على مستوى (المصارف) عينة الدراسة، وبالتالي قدرة تلك المصارف على تحقيق أهدافها، حيث يوضح الجدول (15) معدلات تلك المؤشرات خلال سنوات التحليل لكل مصرف وخلال السنوات المعتمدة في الدراسة، حيث تبين النتائج والنسب المئوية الواردة في الجدول تشير إلى أن السلامة المالية، وارتفاع نسبة التغيير، والتغيرات والمؤشرات التي تظهر تحسنا في فعالية وقدرة معظم المصارف على تحقيق مؤشرات أداء مالي مقبولة، خاصة في السنوات الأخيرة للتحليل، مقارنة بالمعدلات السنوية التي اعتبرت معيارا لمقارنة المؤشرات التي تحققت في المصارف المعتمدة في هذه الدراسة، وتشير نتائج الجدول (15) الى أن أعلى نسبة كفاية رأس المال حققها مصرف الشرق الاوسط، اما معدل جودة الموجودات فنجد أن مصرف الخليج التجاري هو أعلى المصارف في هذه النسبة خلال سنوات التحليل، اما مؤشر الربحية فتظهر أن مصرف الأهلي العراقي متقدماً على باقي المصارف في مؤشر سلامة الادارة، كما نجد أن مصرف الخليج التجاري هو الأعلى تحقيقاً لمؤشر السيولة المصرفية، في حين نجد أن مصرف الخليج التجاري هو الأعلى تحقيقاً لمؤشر السيولة المصرفية، في حين نجد أن مصرف الخليج التجاري هو الأعلى تحقيقاً لمؤشر مخاطرة سعر الفائدة.



#### المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

يستعرض هذا المبحث تحليل علاقات الارتباط والاتحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل ارتباط (Pearson) لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات التي لها توزيع طبيعي، وكذلك استخدام الاتحدار البسيط لقياس علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة الرئيسة بين المتغير المستقل (مصادر التمويل) والمتغير التابع (السلامة المالية)، فضلاً عن استخدام معامل التحديد (التفسير) R<sup>2</sup> الذي يبين مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطرأ على المتغير المعتمد، وكذلك استخدام قيمة Beta وقيمة F المحسوبة لمعامل الانحدار لبيان مدى معنوية معامل الانحدار.

اولا: -فرضيات الارتباط: -

الفرضية الرئيسة الاولى: <u>لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مصادر التمويل</u> والسلامة المالية،

يتضح من الجدول(16) وجود علاقة ارتباط بين مصادر التمويل والسلامة المالية بمؤشراتها، فقد بلغ معامل الارتباط (0.116) وعند مستوى معنوية اقل من (0.05) عليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين مصادر التمويل والسلامة المالية بمؤشراتها ونرفض فرضية العدم التي تفرض عكس ذلك.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية: -

1- الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل بالملكية والسلامة المالية بمؤشراتها

يتضح من الجدول(16) وجود علاقة ارتباط بين التمويل بالملكية والسلامة المالية بمؤشراتها، فقد بلغ معامل الارتباط (0.419) وعند مستوى معنوية اقل من (0.05) عليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين التمويل بالملكية والسلامة المالية بمؤشراتها ونرفض فرضية العدم التي تفرض عكس ذلك.

2- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل بالودائع والسلامة المالية بمؤشراتها



يظهر من الجدول (16) وجود علاقة ارتباط عكسى معتدل جدا ما بين التمويل بالودائع والسلامة المالية ،فقد بلغ معامل الارتباط (0.489) وعند مستوى معنوية اقل من (0.05) عليه ن**قبل الفرضية** البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين التمويل بالودائع والسلامة المالية بمؤشراتها ونرفض فرضية العدم التي تفرض عكس ذلك.

#### 3- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل بالأسهم العادية والسلامة المالية بمؤشراتها

يظهر من الجدول (16) عدم جود علاقة ارتباط بين التمويل بالأسهم العادية والسلامة المالية إذا بلغ معامل الارتباط(0.210) وعند مستوى معنوية اقل من (0.05) عليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين التمويل بالأسهم العادية والسلامة المالية بمؤشراتها ونرفض فرضية العدم التي تفرض عكس ذلك.

#### 4- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية بمؤشراتها

يظهر من الجدول (16) عدم وجود علاقة ارتباط بين التمويل بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية فقد بلغ معامل الارتباط (0.021) وعند مستوى معنوية اقل من (0.05) عليه نقبل فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة ارتباط بين التمويل بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية بمؤشراتها ونرفض الفرضية البديلة التي تفرض عكس ذلك.

جدول (16) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	مؤشر الربحية	سلامة الادارة	السيولة المصرفية	مخاطرة سعر الفائدة	السلامة المالية
مصادر التمويل	.066	.194*	.390*	.013	.102	.364*	.116*
التمويل بالملكية	.201*	.156	.217*	.287	.131	.514**	.419**
التمويل بالودائع	.199	.512**	.411**	.225	.073	.064*	.489**
التمويل بالأسهم العادية	.020	.217*	.164*	.149	.009	.504**	.210*
التمويل بالأرباح المحتجزة	.245**	.292*	.694**	.115	.507	.593**	.021
	* Co	rrelation is s	sionifican	t at the 0.0	5 level (2-tail	ed)	

<sup>\*\*.</sup> Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).



ثانيا: -فرضيات التأثير: -

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين مصادر التمويل والسلامة المالية بمؤشراتها، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية: -

1- الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل بالملكية والسلامة المالية بمؤشراتها

يظهر من نتائج الجدول (17) ان وجود ارتباط معنوي بين مصادر التمويل بالملكية ومؤشرات السلامة المالية (كفاءة رأس المال، وجودة الموجودات، ومؤشر الربحية، ومخاطر سلعر الفائدة) وبمعاملات تفسير تمثلت بي (0.040، 0.024، 0.004) على التوالي، بينما لا توجد علاقة وتفسير معنوي لمؤشرات السلامة المالية الخاصة برسلامة الادارة، والسيولة المصرفية)، واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية البديلة بنسبة الادارة، والسيولة المصرفية)، واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية البديلة بنسبة (66.67) ورفض فرضية العدم.

الجدول (17) معاملات قوة وتفسير العلاقة بين التمويل بالملكية والسلامة المالية بمؤشراتها

	مؤشرات السلامة			
الخطأ المعياري	معامل التفسير المصحح	معامل التفسير ${f R}^2$	الارتباط R	المالية
.75670	080	.040	.201	كفاية رأس المال
.26688	098	.024	.156	جودة الموجودات
.77241	072	.047	.217	مؤشر الربحية
.70213	032	.083	.287	سلامة الادارة
.85406	106	.017	.131	السيولة المصرفية
.39905	.173	.265	.514	مخاطرة سعر الفائدة

يظهر من الجدول (17) وجو د تأثير معنوي لفجوة التمويل ملكية بأعلى مؤشرات السلامة المالية، أي احتمال خطأ من النوع الأول لأختبار معادلة الانحدار Y=a+bxi+ei

حيث أن :-

Xi التمويل بالملكية

Yi السلامة المالية



يظهر من الجدول (18) وجود تأثير معنوي لنسبة التمويل بالملكية في السلامة المالية المصرف. وان معادلة الانحدار التقديرية فسرت التغيرات التي تطرأ على السلامة المالية للمصرف ناجمة عن التغير في نسبة التمويل بالملكية، وقد كانت قيمة T المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط اعلى من قيمة T الجدولية والبالغة ( 1.833)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم باحتمال خطأ من النوع الأول، وقبول الفرضية البديلة وهي وجود تأثير معنوي بين نسبة التمويل بالملكية والسلامة المالية للمصرف. وان معادلة الانحدار لمؤشرات السلامة المالية تتمثل في الاتي:

 $Y=a+b_1$  (كفاية رأس المال)

(كفاية رأس المال) Y=1.658 +0.829

 $Y=a+b_2$  (جودة الموجودات)

(جودة الموجودات) Y=0.721 +0.225

 $Y=a+b_3$  (مؤشر الربحية)

(مؤشر الربحية) Y=1.934 – 0.916

 $Y=a+b_4$ (مخاطرة سعر الفائدة)

(مخاطرة سعر الفائدة) Y=0.816 +1.279

اي ان زيادة مصادر التمويل بالملكية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث تحسين في مؤشرات السلامة المالية بنفس المقدار.

الجدول (18) معاملات تأثير التمويل بالملكية في السلامة المالية بمؤشراتها

	مؤشرات السلامة			
Sig.	قيمة T المحسوبة	β	معلمة الانحدار a	المالية
.033	2.573	.829	1.658	كفاية رأس المال
.013	3.175	.225	.721	جودة الموجودات
.019	2.941	916	1.934	مؤشر الربحية
.435	.822	1.126	.491	سلامة الادارة
.235	1.284	.605	.933	السيولة المصرفية
.043	2.401	1.279	.816	مخاطرة سعر الفائدة
		T الجدولية = 1.833		



# 2- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل بالودائع والسلامة المالية بمؤشراتها

يظهر من نتائج الجدول (19) ان وجود ارتباط معنوي بين مصادر التمويل بالملكية ومؤشرات السلامة المالية (كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، ومؤشر الربحية، وسلامة الادارة، والسيولة المصرفية، ومخاطرة سعر الفائدة) وبمعاملات تفسير تمثلت بـ (0.040، الادارة، واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية البديلة بنسبة (0.00، 0.005) ورفض فرضية العدم.

الجدول (19) معاملات قوة وتفسير العلاقة بين التمويل بالودائع والسلامة المالية بمؤشراتها

	مصادر التمويل بالودائع										
الخطأ المعياري	معامل التفسير المصحح	معامل التفسير R <sup>2</sup>	الارتباط R	مؤشرات السلامة المالية							
.75698	080	.040	.199	كفاية رأس المال							
.23209	.170	.262	.512	جودة الموجودات							
.72129	.065	.169	.411	مؤشر الربحية							
.71436	068	.050	.225	سلامة الادارة							
.85925	119	.005	.073	السيولة المصرفية							
.46436	120	.004	.064	مخاطرة سعر الفائدة							

يظهر من الجدول (20) وجو د تأثير معنوي لفجوة التمويل بالودائع على مؤشرات السلامة المالية، أي احتمال خطأ من النوع الأول لأختبار معادلة الانحدار Y=a+bxi+ei

حيث أن :-

Xi التمويل بالودائع

Yi السلامة المالية

يظهر من الجدول (20) وجود تأثير معنوي لنسبة التمويل بالودائع في السلامة المالية للمصرف. وان معادلة الانحدار التقديرية فسرت التغيرات التي تطرأ على السلامة المالية للمصرف ناجمة عن التغير في نسبة التمويل بالودائع ، وقد كانت قيمة T المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط اعلى من قيمة T الجدولية والبالغة ( 1.833)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم باحتمال خطأ من النوع الأول، وقبول الفرضية البديلة وهي وجود تأثير معنوي

#### الفصل الثالث: الجانب التطبيقي



بين نسبة التمويل بالودائع والسلامة المالية للمصرف. وان معادلة الانحدار لمؤشرات السلامة المالية تتمثل في الاتي:

 $Y=a+b_1$  (كفاية رأس المال)

(كفاية رأس المال) 387 - Y=2.257

 $Y=a+b_2$  (جودة الموجودات)

(جودة الموجودات) Y=1.044 -348

Y=a +b<sub>3</sub> (مؤشر الربحية)

(مؤشر الربحية) Y=2.086 -0.819

 $Y=a+b_3$  (سلامة الإدارة)

(سلامة الادارة) Y=1.233 -0.415

 $Y=a+b_3$  (السيولة المصرفية)

(السيولة المصرفية) Y=1.084 +0.158

 $Y=a+b_4$ (مخاطرة سعر الفائدة)

(مخاطرة سعر الفائدة) Y=1.302 +0.075

اي ان زيادة مصادر التمويل بالودائع بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث تحسين في مؤشرات السلامة المالية بنفس المقدار.

الجدول (20) معاملات تأثير التمويل بالودائع في السلامة المالية بمؤشراتها

	مصادر التمويل بالودائع										
Sig.	قيمة T المحسوبة	β	معلمة الانحدار a	المالية							
.002	4.502	387	2.257	كفاية رأس المال							
.000	6.788	348	1.044	جودة الموجودات							
.002	4.367	819	2.086	مؤشر الربحية							
.031	2.607	415	1.233	سلامة الادارة							
.043	1.904	.158	1.084	السيولة المصرفية							
.003	4.232	.075	1.302	مخاطرة سعر الفائدة							
		T الجدولية = 1.833									



# 3- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل بالأسهم العادية والسلامة المالية بمؤشراتها

يظهر من نتائج الجدول (21) ان وجود ارتباط معنوي بين مصادر التمويل بالأسهم العادية ومؤشرات السلامة المالية (كفاءة رأس المال، وجودة الموجودات، ومؤشر الربحية، ومخاطر سلعر الفائدة) وبمعاملات تفسير تمثلت بـ (0.000، 717،0، 40.164) على التوالي، بينما لا توجد علاقة وتفسير معنوي لمؤشرات السلامة المالية الخاصة بـ (سلامة الادارة، والسيولة المصرفية)، واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية البديلة بنسبة الادارة، ورفض فرضية العدم.

الجدول (21) معاملات قوة وتفسير العلاقة بين التمويل بالأسهم العادية والسلامة المالية بمؤشراتها

	بالأسهم العادية	مصادر التمويل		مؤشرات السلامة
الخطأ المعياري	معامل التفسير المصحح	معامل التفسير R <sup>2</sup>	الارتباط R	المالية
.77228	125	.000	.020	كفاية رأس المال
.26373	072	.047	.217	جودة الموجودات
.78044	095	.027	.164	مؤشر الربحية
.72495	100	.022	.149	سلامة الادارة
.86148	125	.000	.009	السيولة المصرفية
.40193	.161	.254	.504	مخاطرة سعر الفائدة

يظهر من الجدول (22) وجو د تأثير معنوي لفجوة التمويل بالأسهم العادية على مؤشرات السلامة المالية، أي احتمال خطأ من النوع الأول لأختبار معادلة الانحدار Y=a+bxi+ei

حيث أن :-

Xi التمويل بالأسهم العادية

Yi السلامة المالية

يظهر من الجدول (22) وجود تأثير معنوي لنسبة التمويل بالأسهم العادية في السلامة المالية للمصرف. وإن معادلة الانحدار التقديرية فسرت التغيرات التي تطرأ على السلامة المالية



للمصرف ناجمة عن التغير في نسبة التمويل بالأسهم العادية ، وقد كانت قيمة T المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط اعلى من قيمة T الجدولية والبالغة ( 1.833)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم باحتمال خطأ من النوع الأول، وقبول الفرضية البديلة وهي وجود تأثير معنوي بين نسبة التمويل بالأسهم العادية والسلامة المالية للمصرف. وان معادلة الانحدار لمؤشرات السلامة المالية تتمثل في الاتي:

 $Y=a+b_1$  (كفاية رأس المال)

(كفاية رأس المال) Y=1.978 +0.077

 $Y=a+b_2$  (جودة الموجودات)

(جودة الموجودات) Y=0.713 +0.296

 $Y=a +b_3$  (مؤشر الربحية)

(مؤشر الربحية) Y=1.779 – 0.654

 $Y=a+b_4$ (مخاطرة سعر الفائدة)

(مخاطرة سعر الفائدة) Y=0.941 +1.180

اي ان زيادة مصادر التمويل بالأسهم العادية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث تحسين في مؤشرات السلامة المالية بنفس المقدار.

الجدول (22) معاملات تأثير التمويل بالأسهم العادية في السلامة المالية بمؤشراتها

	بالأسهم العادية	مصادر التمويل		مؤشرات السلامة
Sig.	قيمة T المحسوبة	β	معلمة الانحدار a	المالية
.006	3.685	.077	1.978	كفاية رأس المال
.005	3.890	.296	.713	جودة الموجودات
.011	3.279	654	1.779	مؤشر الربحية
.164	1.532	.548	.772	سلامة الادارة
.086	1.758	.040	1.172	السيولة المصرفية
.010	3.367	1.180	.941	مخاطرة سعر الفائدة
		T الجدولية = 1.833		



# 4- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية بمؤشراتها

يظهر من نتائج الجدول (23) ان وجود ارتباط معنوي بين مصادر التمويل بالأرباح المحتجزة ومؤشرات السلامة المالية (كفاءة رأس المال، وجودة الموجودات، ومؤشر الربحية، ومخاطر سعر الفائدة، وسلامة الادارة) وبمعاملات تفسير تمثلت بـ (0.245، 0.292، 0.694، 0.694، معنوي لمؤشرات السلامة المالية الخاصة بـ (السيولة المصرفية)، واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية البديلة بنسبة الخاصة بـ (السيولة المصرفية)، واستنادا لما تقدم فانه يمكن قبول الفرضية البديلة بنسبة (83.33) ورفض فرضية العدم.

الجدول (23) معاملات قوة وتفسير العلاقة بين التمويل بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية بمؤشراتها

	الأرباح المحتجزة	مصادر التمويل با		مؤشرات السلامة
الخطأ المعياري	معامل التفسير المصحح	معامل التفسير R <sup>2</sup>	الارتباط R	المالية
.74890	058	.060	.245	كفاية رأس المال
.25839	029	.085	.292	جودة الموجودات
.56965	.417	.482	.694	مؤشر الربحية
.72819	110	.013	.115	سلامة الادارة
.74241	.165	.257	.507	السيولة المصرفية
.37478	.270	.351	.593	مخاطرة سعر الفائدة

يظهر من الجدول (24) وجو د تأثير معنوي لفجوة التمويل بالأرباح المحتجزة على مؤشرات السلامة المالية، أي احتمال خطأ من النوع الأول لأختبار معادلة الانحدار Y=a+bxi+ei

حيث أن :-

Xi التمويل بالأرباح المحتجزة

Yi السلامة المالية

يظهر من الجدول (24) وجود تأثير معنوي لنسبة التمويل بالأرباح المحتجزة في السلامة المالية المصرف. وان معادلة الانحدار التقديرية فسرت التغيرات التي تطرأ على السلامة المالية للمصرف ناجمة عن التغير في نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة ، وقد كانت قيمة T المحسوبة

#### الفصل الثالث: الجانب التطبيقي



لأنموذج الانحدار البسيط اعلى من قيمة T الجدولية والبالغة ( 1.833)، وبالتالي القرار هو رفض فرضية العدم باحتمال خطأ من النوع الأول، وقبول الفرضية البديلة وهي وجود تأثير معنوي بين نسبة التمويل بالأرباح المحتجزة والسلامة المالية للمصرف. وان معادلة الانحدار لمؤشرات السلامة المالية تتمثل في الاتي:

 $Y=a+b_1$  (كفاية رأس المال)

(كفاية رأس المال) Y=2.344 – 9.004

 $Y=a+b_2$  (جودة الموجودات)

(جودة الموجودات) Y=0.674 +3.759

 $Y=a+b_3$  (مؤشر الربحية)

(مؤشر الربحية) Y=2.536 -26.132

 $Y=a+b_4$  (سلامة الادارة)

(سلامة الادارة) 4.023- Y=1.114

 $Y=a+b_5$  (مخاطرة سعر الفائدة)

(مخاطرة سعر الفائدة) Y=0.856 +13.126

اي ان زيادة مصادر التمويل بالأرباح المحتجزة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث تحسين في مؤشرات السلامة المالية بنفس المقدار.

الجدول (24) معاملات تأثير التمويل بالأرباح المحتجزة في السلامة المالية بمؤشراتها

	الأرباح المحتجزة	مصادر التمويل با		مؤشرات السلامة
Sig.	قيمة T المحسوبة	β	معلمة الانحدار a	المالية
.002	4.415	-9.004	2.344	كفاية رأس المال
.006	3.681	3.759	.674	جودة الموجودات
.000	6.281	-26.132	2.536	مؤشر الربحية
.033	2.159	-4.023	1.114	سلامة الادارة
.467	.764	20.802	.402	السيولة المصرفية
.012	3.223	13.126	.856	مخاطرة سعر الفائدة
		T الجدولية = 1.833		





### الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

#### المبحث الاول: - الاستنتاجات

في هذه الفقرة سوف يتم تقديم مجموعة من الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال الاطار العملي للدراسة في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل البيانات والمعلومات وفق الاساليب الاحصائية المتبعة، ويمكن تلخيص تلك الاستنتاجات بالنقاط الاتية :-

1-انخفاض احتياجات المصارف عينة الدراسة للأموال، وذلك بسبب احتفاظ أغلب المصارف بسيولة نقدية فائضة، وذلك بسبب اتباع المصارف سياسة استثمارية متحفظة، وذلك يرجع للظروف السياسية والاقتصادية والأمنية للبلد، فهي تحتفظ بسيولة نقدية عالية داخل المصارف.

2-اعتمدت المصارف الخاصة العراقية عينة الدراسة على مصادر تمويل متنوعة إذ لاحظ ان في السنوات الأخيرة لبعض من المصارف عينة الدراسة إلى انخفاض اعتمادها على التمويل بالودائع وازدياد الاعتماد على التمويل بالملكية ، بمعنى عدم وجود سياسة واضحة لجذب الودائع واستمرار عملياتها المصرفية الأساسية.

3-يلاحظ من خلال نتائج التحليل المالي ان مصرف بغداد يعتمد على التمويل بالودائع اعلى من اعتماده على التمويل بالملكية عند مقارنته بالمصارف التجارية عينة الدراسة وهذا قد يعرضه لمشاكل الحفاظ على المصرف من التقلبات الاقتصادية.

4-نلاحظ من خلال نتائج التحليل المالي تباين في القيم الصافية للمصارف الخاصة عينة الدراسة إذ بدأت بالانخفاض التدريجي من سنة 2014 إذ أصبحت قيم التصفية سالبة مما يشير إلى ان المصرف يحقق خسائر بسبب ان القيمة السوقية اقل من القيمة الدفترية



للمصارف وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها الازمة المالية في عام 2014 والركود الاقتصادي وكذلك انخفاض مؤشرات الاقتصاد بالإضافة إلى ضعف حركة السيولة داخل المصارف عينة الدراسة ويرجع ذلك لاحتفاظ المفرط للسيولة النقدية.

5-أظهرت نتائج التحليل الاحصائي هناك تأثير وارتباط طردي ذات دلالة معنوية بين مصادر التمويل والسلامة المالية في المصارف عينة الدراسة وهذا يشير إلى إمكانية ارتفاع مستويات السلامة المالية للمصارف من خلال النظر إلى مصادر التمويل.

6-تعتبر مؤشرات السلامة المالية للمصارف ضرورة ملحة وذلك بسبب المخاطر الكثيرة التي المحاطر الكثيرة التي تواجهها المصارف، وان وجود هكذا مؤشرات يساعد المصرف في التعرف فيما إذا كان يواجه أزمة ماليه لكي يستطيع اتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذه ألازمه أو الحد أو التخفيف من أثرها.



#### المبحث الثاني: التوصيات:-

1-يتعين على المصارف عينة الدراسة تقوية مراكزها المالية ،ودعم قدرتها التنافسية من خلال تقوية رأس مالها وتحولها إلى المصارف الشاملة التي تقدم كافة الخدمات، و بالخصوص جميع التمويلات المستحدثة، وهذا لتنويع استراتيجيتها الاستثمارية من جهة وتلبية احتجاجاتها التمويلية للمؤسسات الاقتصادية من جهة.

2-ضرورة قيام المصارف بوضع استراتيجيات تنويع فاعلة لمصادر التمويل ما بين التمويل الممتلك والتمويل المقترض بما يحقق مزيج أمثل بينهما مما يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى

3-ضرورة اهتمام إدارة المصارف بالعلاقة ما بين مصادر التمويل والسلامة المالية للمصرف وذلك من خلال قيام إدارة المصارف بقياس مصادر التمويل للمصارف، وتحديد احتياجات المصرف للأموال.

4-الاعتماد على الخبراء وذوي الخبرة في مجال التمويل في تحديد المزيج التمويل المناسب الذي يعتمد عليه المصرف.

5-ضرورة قيام المصارف باستخدام الأساليب العلمية في معالجة المشاكل المالية التي تواجهها المصارف سيما عند ظهور بوادر لازمات مالية أو اقتصادية مستقبلة، وقيام المصارف بالكشف عن حالات عدم الاستقرار المالي في مراحله المبكرة من اجل الإسراع في معالجته وذلك لما يمكن أن ينتج عنه من إفلاس ومن ثم تصفية المصرف وخسارة القيمة الإقتصادية لها.

6-ضرورة اتباع المصرف سياسة لاستثمار أمواله الفائضة من خلال إدارة السيولة المصرفية بما يساعدها في تحقيق الأرباح من هذه الأموال المستثمرة، إي تشجيع المصارف على ايجاد



آليات جديدة، وطرق سليمة تمكنها من استغلال الودائع المتوفرة لديها بشكل أفضل بهدف تحقيق الأرباح .

7-تـوفير السـيولة الكافيـة للمصـارف العراقيـة لـديها ، وبشـكل مسـتمر لمواجهـة سـحوبات، ومتطلبات الزبائن وتوافقا مع التشريعات الصادرة عن البنـك المركـزي، وخصوصا انها تعمل ضمن بيئة بعيدة عن التنبؤ الواضح .





#### المصادر والمراجع

#### القران الكريم

#### اولا: -المصادر العربية

#### أ-الكتب

1- الحسيني، فـ لاح، والـ دوري، مؤيد ، ( 2000) إدارة البنـ وك مـ دخل كمـي واسـ تراتيجي معاصـر، دار وائل للنشر، الأردن، عمان

2-النعيمي ،عدنان تايه (2007)، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

3-النعيمي ،عدنان تايه و التميمي ،أرشد فؤاد (2009)، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

4-العامري، محمد علي إبراهيم، (2010) الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

5-عبد الله، خالد أمين و الطراد ، إسماعيل ابراهيم، (2011) إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، الطبعة الثانية، دار الاوائل للنشر والتوزيع .عمان، الأردن.

#### ب-البحوث والدوريات

1-الحسن ،عمر السر (2013) مؤشرات الرفع المالي وأثرها في اختيار مكونات هيكل التمويل في الشركات دراسة تطبيقية ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن، المجمد 6، العدد 10

2-الرمحي، أزهر، (2012) المراجعة على أسس المخاطر، عمان: أصول للتدريب والاستشارة.

3-الكراسنة ، ابراهيم ، مارس ، (2006)، أطر واساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر ، ابوظبي : صندوق النقد العربي ، معيد السياسات الاقتصادية .

المكاوي، محمد محمود (2015) الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي، المنصورة: دار الفكر والقانون



4- قاسيمي آسيا. (2018). أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك، معارف .

5-أبو حمام ، حسن عيسى (2013) ، أساليب المحاسبة الإدارية الاستراتيجية المطبقة من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتأثيرها على الهيكل التمويلي لتلك الشركات، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،العدد الثالث

6-إسماعيل، السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، ( 2004 ) ، العلاقة بين هيكل الملكية والأداء و هيكل التمويل في البنوك التجارية المصرية ، مصر: بحث منشور ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد 8 ، العدد 2 .

7-الـدعمي ،عباس كاظم . الحسيني ،هاشم جبار . حبيب ،ميساء سعد جواد (2021) أشر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف. مجلة وارث العلمية. المجلد - 3 العدد - 7.

8-المبروك، الهادي أبوبكر، أبومنجل، ناصر المهدي. (2021). أثر ثقافة المجتمع في الوصول إلى مصادر التمويل: دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

9-الشرع ،عقيل شاكر ، العبادي سهير كاظم عبد الكريم (2021). تتويع مصادر التمويل في الجامعات الحكومية العراقية من خلال الاستثمار المالي: دراسة حالة جامعة كربلاء .

10-الرفيعي ،افتخار محمد مناحي .قدوري صادق ناطق مشعل (2021)قياس وتحليل تأثير مصادر التمويل غير الودائعية في الربحية. مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد - 6 العدد - 1.

11-الشكرجي ، بشار ذنون محمد الشرابي ،محمد يونس محمد (2017)التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد - 7 العدد - 1.

12-الحافظ ، مالك حسين (2009) ، أشر كلفة التمويل على التشكيلة التمويلية ، الاسكندرية: مجلة المنصورون، العدد الثاني عشر.

13-بوهريره، عباس ومصطفى، عبد اللطيف، (2017) ، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 7.



14-سامية محمد .وروابيه ليلى عبد الرزاق(2020) مدى إسهام تنويع مصادر التمويل في دعم الهيكل المالى للمؤسسة.

15-شاهين ، عبدالله أحمد (2010)، مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك ، التجارية ، كمية التجارة ، مصر: بحث منشور ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كمية التجارة ، جامعة بنها، المجمد 2 العدد الثاني.

16-علي القضاة، ناصر الحمدان. (2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية.

17- علي، أحمد فارس. عذراء ،شهيد كاظم (2021) قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية. مجلة وارث العلمية. المجلد - 3 العدد - 7.

18-عبد المطلب عبد الحميد، (2010) الائتمان المصرفي ومخاطرة منهج متكامل، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات والنشر.

19-محمد ، جمال هداش. ختلان ، ياسمين ممدوح (2021) قياس السلامة المالية للمصارف العراقية. جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد/مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/المجلد 71 /العدد 54 /ج 7.

20-محمد، جمال هداش. ختلان ،ياسمين ممدوح (2021) قياس السلامة المالية للمصارف العراقية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/المجلد 71 /العدد 54.

21-يوسف ، رواء أحمد (2019) علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (51)، العدد 41.

#### ت-الرسائل والاطاريح الجامعية

1-العبيدي ،محمد عوض. البشير ،إبراهيم فضل المولى، (2018). دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالى والسلامة المالية ,أطروحة دكتوراه ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2-الخليل ، جاسر محمد سعيد (2004) ، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية عمى الاستثمار الخاص في فلسطين،: رسالة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية .

3-المياح، شيماء شاكر محمود (2019) قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء.



4-بهية، مصباح، (2008)، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

5-باشا ،سيما حميد (2015) اثر الهيكل التمويلي في كفاءة الاداء المصرفي، ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،غير منشورة ، كلية الاقتصاد- جامعة حلب.

6-شاهين ، عبدالله ، صباح (2011)،أثر إدارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، غزة : رسالة ماجستير غير منشور ، محاسبة وتمويل ،الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزه ، فلسطين.

7-صابر ، بولفراخ شطيبي، محمد، بونوالة (2020) مصادر التمويل و دورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة" عياشي سعيد" لإنتاج البلاط, أطروحة الدكتوراه ,جامعة جيجل.

8-محمد ، مجاهد الصديق عبد القادر (2017) ،التخطيط المالي ودوره في خفض مخاطر الائتمان المصرفي، اطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال ،غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

ثانيا: المصادر الاجنبية

#### A-Books

- 1. Baltagi, Badi H.(2005). Econometric Analysis of Panel Data.3rd ed, John Wiley & Sons, Ltd, USA.
- 2. Berk, jonathan & Demorzo, peter, (2017)." Corporate Finance ",4thed, Pearson, New York, NY.
- 3. Berk, jonathan & Demorzo, peter, (2017)." Corporate Finance", 4thed, Pearson, New York, NY.
- 4. Bessis, J. (2010). "Risk management in banking" London, UK: John Wiley & Sons.
- 5. Brooks, Chris (2008).Introductory Econometrics for Finance,2nd ed, Cambridge University Press, USA.
- 6. Gitman ,Lawrence J. , (2009)" Pr inciples of Managerial Finance", 12th Ed Person.



- 7. Greene, William H.(2003).Econometric Analysis.5th ed, New Jersey: Prentice Hall.
- 8. Kidwell, David S. & Blackwell, David W.& Whidbee ,David A., &Sias Richard W. (2012)Financial Institution , Markets and Money "11th edition.

#### **B-Theses**

- 1. Kolum, Mical Cheruiyot, (2016)"A micro and macro prudential approach to financial soundness assessment of Commercial Banks in Kenya", A Thesis Submitted to Saint Strathmore University, School of Graduate Studies in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Ph.D.,
- 2. Lawal, T. T. (2019). Influence of bank financial soundness on the operational efficiency of deposit money banks in Nigeria (Doctoral dissertation, JKUAT-COHRED).
- 3. Micha, K. ,( 2016) "Accounting and Market Based Risk Measures as Predictors of Bank Defaults". Master Degree Project in Accounting and Finance. Erasmus School of Economics, Erasmus University,.
- 4. Schuller, Bernd-Joachim, " (2008)Bank Performance and Credit Risk Management", Master Degree Project in Finance Level ECTS,

#### **C-Journals**

- 1. Abdelhafidh, S. (2013). Potential financing sources of investment and economic growth in North African countries: A causality analysis. Journal of Policy Modeling, 35(1), 150-169.
- 2. Abdul-Rahman, A., Sulaiman, A. A., & Said, N. L. H. M. (2018). Does financing structure affects bank liquidity risk? Pacific-Basin Finance Journal, 52, 26-39.
- 3. Abdulsaleh, A. M., & Worthington, A. C. (2013). Small and medium-sized enterprises financing: A review of literature. International Journal of Business and Management, 8(14), 36.
- 4.Abor, J., & Biekpe, N. (2006). Small business financing initiatives in Ghana. Problems and Perspectives in Management, 4(3), 69-77.
- 5.Ahmed, m. F., & dogarawa, a. B. (2021). Financial soundness indicators and efficiency of listed deposit money banks in nigeria. Gusau journal of accounting and finance, 2(2), 17-17.



- 6.Ahmeti, F., & Prenaj, B. (2015). A critical review of Modigliani and Miller's theorem of capital structure. International Journal of Economics, Commerce and Management (IJECM), 3(6).
- 7.Akani. Henry Waleru. (2019). "Capital Adequacy Ratios and Earnings Capability of Deposit Money Banks in Nigeria", Journal of Accounting, Finance & Management Discovery Volume 2.
- 8.Akhtar, H., Jabeen, R., & Shah, S. Z. A. (2020). Inflation Disagreement and Its Impact on Stock Market Volatility, Unemployment Rate and Financial Soundness. In IEIS2019 (pp. 487-497). Springer, Singapore.
- 9.Al-Afifi, A. A. (2019). Factors affecting decision makers preference of MSMEs in financing sources choice. International Journal of Business Ethics and Governance, 2(2), 16-29.
- 10.Al-Ali, M. S., Al-Shamali, M. M., AlAwadhi, K. M., & AlSabah, A. M. (2018). The use of Zmijewski model in examining the financial of oil and companies listed Kuwait soundness gas Stock Exchange. International Journal of Economics. Commerce and Management Research Studies, 1(2), 15-21.
- 11.Al-Ali, M., & Al-Yatama, S. (2019). Analyzing the financial soundness of Kuwaiti banks using CAMELS framework. Financial Risk and Management Reviews, 5(1), 55-69.
- 12.Al-Harbi, Ahmad, (2019)."The Determinants of Rate of Return Deposits in Islamic Banks", Journal of Finance and Islamic Banking Vol. 2 No. 2.
- 13.Ali, M.R., Rahman, M.M. & Mahmud M.S. (2013). Financial Soundness of the Textile Industry: Altman Z-score Measurement, Journal of Science and Technology,(14):7-18
- 14.Alina, B. (2011). Start-up financing sources: does gender matter? Some evidence for EU and Romania. The Annals of the University of Oradea, 207, 644-9.
- 15.Almarzoqi,Raja M., Naceur,Sami Ben &Kotak,Akshay (2015). What Matters for Financial Development and Stability ?.International Monetary Fund, IMF Working Paper,No.173.
- Adem, (2011).16. Alpera. Deger, Anbarb. Bank Specific and croeconomic **Determinants** of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey", Business and Economics Research Journal, Volume 2. Number 2.



- 17. Andaleeb, U., & Singh, S. D. (2016). A study of Financing Sources for Start-up Companies in India. International Review of Business and Finance, 8, 1-4.
- 18.Aspal, Parvesh Kumar, and Dhawan, Sanjeev, (2016) "Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective", International Journal of System Modeling and Simulation Vol. 1.
- 19. Atun, R., Knaul, F. M., Akachi, Y., & Frenk, J. (2012). Innovative financing for health: what is truly innovative? The Lancet, 380(9858), 2044-2049...
- 20.Audu, N.P., Okumoko, T.P.(2013). Financial development and Economic growth in Nigeria. European Journal of Business and Management ,5(19):69-82.
- 21.Aweke. Melako& . Melaku Alemu , (2017). "Financial Pereormance Analysis of Private Commercial Banks of Ethiopia: Camelratings" International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 7.
- 22. Ayadurai, Charmele & Eskandari , Rasol , (2016) "Bank Soundness: A PLS SEM Approach" , International Series in Operations Research & Management Science .
- 23.Bae, S. H. (2019). A study on determinants of financial soundness of savings banks. The Journal of the Convergence on Culture Technology, 5(4), 277-282.
- 24.Bahrini, Raef, (2011)." Empirical Analysis of Non-perfuming Orming Loans in The Case of Tunisian Banks", Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 3, No. 1.
- 25.Bakay, Aziz (2014). Granger Causality between Financial Deepening and International Trade: Evidence from Regional Panel Data. Eurasian Journal of Business and Economics, 7(14):91-107.
- 26.Bateni.Leila, Hamidreza Vakilifard1 & Asghari .F, (2014)."The Influential Factors on Capital Adequacy Ratio in Iranian Banks", International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 11.
- 27.Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2008). Financing patterns around the world: Are small firms different? Journal of financial economics, 89(3), 467-487.
- 28.Betz, T., & Pond, A. (2019). Foreign financing and the international sources of property rights. World Politics, 71(3), 503-541.



- 29.Bikker, J. A., & Metzemakers, P. A. (2005). 'Bank provisioning behavior and procyclicality'. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 15(2).
- 30.Bitar, M., Hassan, M. K., & Walker, T. (2017). Political systems and the financial soundness of Islamic banks. Journal of Financial Stability, 31, 18-44.
- 31.Blannin, P. (2017). Islamic State's financing: Sources, methods and utilisation. Counter Terrorist Trends and Analyses, 9(5), 13-22.
- 32.Brusov, P., Filatova, T., Orehova, N., Brusov, P., & Brusova, N. (2011). From Modigliani–Miller to general theory of capital cost and capital structure of the company. Research Journal of economics, business and ICT, 2.
- 33.Buckles, J. R. (2005). The community income theory of the charitable contributions deduction. Ind. LJ, 80, 947.
- 34.Chandra, Deep & Kandpal ,Vinay ,(2020)" Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Banks"— A Case of Nainital Bank,Article Info Volume 83.
- 35.Chihi, S., & Khalil, A. (2020). Do board characteristics affect the financial soundness of Islamic banks. African Scientific Journal, 3(2), 096-096.
- 36.Coutinho, B. (2010). Sources of local government financing. Local government reform in Zimbabwe, 71.
- 37.Dehesa, Mario, Druck, Pablo & Plekhanov, Alexander (2007). Relative Price Stability, Cerditor Rights, and Financial Deepening., International Monetary Fund, IMF Working Paper, NO.139.
- 38.Dinçer, H., Lisin, A., Ubay, G. G., & Çağlayan, Ç. (2021). Identifying the Best Financing Sources for Renewable Energy Companies in Latin American Countries. In Strategic Approaches to Energy Management (pp. 1-12). Springer, Cham.
- 39.Dorina, clichici & Corina, Gribincea (2015). Implications of the financial crisis. International Journal of Finance, 10:88-109.
- 40.El -Ansary, Osama A.& Hafez, Hassan M. (2015). "Determinants of Capital Adequacy Ratio: An Empirical Study on Egyptian Banks", Corporate Ownership & Control / Vol. 13, Issue 1.
- 41.Fehr, D., & Hishigsuren, G. (2006). Raising capital for microfinance: Sources of funding and opportunities for equity financing. Journal of Developmental Entrepreneurship, 11(02), 133-143.



- 42.Fernandez, D., AlAamri, L. A., Al Harrasi, S. S., & AL-Rawahi, R. S. (2021). A Comparative Study on the Financial Soundness of Leading Telecommunication Companies in Sultanate of Oman Using Altman's Z–Score Model. IAR Journal of Business Management, 2(5).
- 43.Freeman, M. (2011). The sources of terrorist financing: Theory and typology. Studies in Conflict & Terrorism, 34(6), 461-475.
- 44.Goyal, Rishi,Marsh,Chris, Raman,Narayanan,Wang,Shengzu & Ahmed ,swarnali (2011).Financial Deepening and International Monetary stability . International Monetary Fund ,No.11.
- 45.Ho, Y. P., & Wong, P. K. (2007). Financing, regulatory costs and entrepreneurial propensity. Small Business Economics, 28(2), 187-204.
- 46.Jay S. Rich and Others, ,( 2010), Cornerstones of Financial and Managerial Accounting, (U.S.A.: South-Western Cengage Learning).
- 47.Khan, M. K., Kaleem, A., Zulfiqar, S., & Akram, U. (2019). Innovation investment: behaviour of Chinese firms towards financing sources. International Journal of Innovation Management, 23(07), 1950070.
- 48.Klačmer Čalopa, M., Horvat, J., & Lalić, M. (2014). Analysis of financing sources for start-up companies. Management: journal of contemporary management issues, 19(2), 19-44.
- 49.Kravchenko, N. A., Glinskiy, V. V., Serga, L. K., & Anokhin, N. V. (2017). Sources of high-tech business financing: experience of empirical research. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 21(3).
- 50.Misztal, P. (2018). Universal basic income. Theory and practice. Managerial Economics, 19(1), 103-116.
- 51.Moreno, I., Parrado-Martínez, P., & Trujillo-Ponce, A. (2021). Using the Z-score to analyze the financial soundness of insurance firms. European Journal of Management and Business Economics.
- 52.Mwathi, J. (2016). The effect of financing sources on real estate development in Kenya. Journal of Poverty, Investment and Development, 1(1), 39-53.
- 53.Nikolov, B., Schmid, L., & Steri, R. (2021). The sources of financing constraints. Journal of Financial Economics, 139(2), 478-501.



- 54.Niu, X. (2008). Theoretical and practical review of capital structure and its determinants. International Journal of Business and Management, 3(3), 133-139.
- 55.Ogebe, P., Ogebe, J., & Alewi, K. (2013). The Impact of Capital Structure on Firms' Performance in Nigeria.
- 56.Ozili , Peterson K.& Outa, Erick,(2017)." Bank Loan Loss Provisions Research: A Review, Borsa Istanbul Review", vol.17, issue3.
- 57. Prihastiwi, D. A., Sunaningsih, S. N., & Nugraheni, A. P. (2021). Between Expectation and Reality: Factors Determining Financing Sources Preferred and Used by MSMEs. Jurnal Analisis Bisnis Ekonomi, 19(2), 74-85.
- 58.Prihastiwiet, E., Klemens, A., Klepacz, M., & Kotnicka, A. (2018). Analysis of Financing Sources for start-up Companies. Social capital, 1, 5.
- 59. Prohorovs, A. (2014). The Volume of Venture Capital Funds of Latvia and Their Financing Sources. Journal of China-USA Business Review, 13(4), 217-234.
- 60.Rahman, Z. (2017). Financial soundness evaluation of selected commercial banks in Bangladesh: an application of bankometer model. Research Journal of Finance and Accounting, 8(2), 63-70.
- 61.Rajagopal, S. (2011). The portability of capital structure theory: Do traditional models fit in an emerging economy?. Journal of Finance and Accountancy, 5, 1.
- 62.Rashid, A. (2021). Financial soundness of single versus dual banking system: explaining the role of Islamic banks. Portuguese Economic Journal, 20(1), 99-127.
- 63.Sazonov, S. P., Ezangina, I. A., Makarova, E. A., Gorshkova, N. V., & Vaysbeyn, K. D. (2016). Alternative sources of business development: Mezzanine financing. Scientific papers of the University of Pardubice. Series D, Faculty of Economics and Administration. 37/2016.
- 64. Serrasqueiro, Z., Leitão, J., & Smallbone, D. (2018). Small-and medium-sized enterprises (SME) growth and financing sources: Before and after the financial crisis. Journal of Management & Organization, 1-16.
- 65. Serrasqueiro, Z., Leitão, J., & Smallbone, D. (2021). Small-and medium-sized enterprises (SME) growth and financing sources: Before



- and after the financial crisis. Journal of Management & Organization, 27(1), 6-21.
- 66.Sharma, Nishi & Myanka (2013).Altman Model and Financial Soundness of Indian Banks. International Journal of Accounting and Financial.3(2): 55-60.
- 67. Shavandina, O., & Kovalenko, E. (2021). Improving the analysis of financing sources of sports organizations of various organizational and legal forms in Russia. Journal of Physical Education and Sport, 21, 2001-2009.
- 68.Singh,Raju Jan, Huang, Yifei (2015). Financial Deepening Property Rights and Poverty: Evidence from Sub-Saharan Africa. Journal of Banking and Financial Economics,1(3):130-151.
- 69. Swalih, M., Adarsh, K., & Sulphey, M. (2021). A study on the financial soundness of Indian automobile industries using Altman Z-Score. Accounting, 7(2), 295-298.
- 70. Talibong, J. K., & Simiyu, E. M. (2019). Financial soundness indicators and financial performance of deposit taking micro finance banks in Kenya. African Journal of Emerging Issues, 1(11), 67-84.
- 71. Van-Thep, N., & Day-Yang, L. (2019). Determinants of financial soundness of commercial banks: Evidence from Vietnam. Journal of Applied Finance and Banking, 9(3), 35-63.
- 72. Wahyuni, Sri Fitri, (2018)." Influence of Capital Adequacy Ratio, Operational Efficiency Ratio and Loan to Deposit Ratio Toward Retun on Asset (ROA) at General Bank National Private Listed on Indonesia Stock Exchange Period 2010-2014".
- 73.Zeb, S., & Sattar, A. (2017). Financial Regulations, Profit Efficiency, and Financial Soundness. The Pakistan Development Review, 56(2), 85-103.
- 74.Zhang, Y. (2015). The contingent value of social resources: Entrepreneurs' use of debt-financing sources in Western China. Journal of Business Venturing, 30(3), 390-406.
- 75.Zivin, J. G., & Small, A. (2005). A Modigliani-Miller theory of altruistic corporate social responsibility. The BE Journal of Economic Analysis & Policy, 5(1).



#### **D-Internet**

- 76. Alicia García-Herrero, Sergio Gavilá and Daniel Santabárbara, (2009). "What Explains The Low Profit Ability of Chinesen Banks". Working Paper Series to Publish Original Research in Economics and Finance, Unidad de Publicaciones, Banco de España
- 77. Ahmed, R., & Sarkar, S. H. (2021) Measurement of Financial Soundness of Life Insurance Companies in Bangladesh: An Empirical Study.
- 78.Amidu, M. (2007). Determinants of capital structure of banks in Ghana: an empirical approach. Baltic journal of management.
- 79.Anna ,Maria Agresti, Patrizia Baudino and Paolo Poloni, (2008)."analysis of the banking sector a comparison of the two approaches," European Central Bank, Germany.
- 80. Asteriou, D. & Hall, S. (2007). Applied Econometrics: A Modern Approach Using Eviews and Microfit . Palgrave Macmillan, USA
- 81.Atkins, D, Drennan L. & Bates, I. (2006)." Reputational Risk: A Question of Trust", Publisher: Global Professional Publishing.
- 82.Carols, Carson & Stefan, Ingves, (2005). The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank/The International Monetary Fund, First printing.
- 83. Girishankar, N. (2009). Innovating development finance-from financing sources to financial solutions. World Bank Policy Research Working Paper, (5111).
- 84.Hale, G., & Long, C. (2011). What are the sources of financing for Chinese firms? Emerald Group Publishing Limited.
- 85.Hisar, H. (2017). Assessment of financial soundness of private and public sector banks in India. Assessment.
- 86.Indicators, A. F. S. (2010). Broadening Financial Indicators in the Special Data Dissemination Standard
- 87.Khalil, A. (2021). The impact of the board of directors and the Shariah board on the financial soundness of Islamic banks. Journal of Islamic Accounting and Business Research.
- 88.Khalil, A., & Slimene, I. B. (2021). Financial soundness of Islamic banks: does the structure of the board of directors matter?. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society.



- 89.Khalil, A., & Slimene, I. B. (2021). Financial soundness of Islamic banks: does the structure of the board of directors matter?. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society.
- 90.Khalil, A., & Taktak, N. B. (2020). The impact of the Shariah Board's characteristics on the financial soundness of Islamic banks. Journal of Islamic Accounting and Business Research.
- 91.Ngware, M. W., Onsomu, E. N., Kiriga, B., & Muthaka, D. I. (2007). Free secondary education in Kenya: costs, financing sources and implications. Discussion Papers IIEP. Paris. UNESCO
- 92.Palley, T. I. (2008). The relative income theory of consumption: A synthetic Keynes-Duesenberry-Friedman model.
- 93. Salina, A. P., Zhang, X., & Hassan, O. A. (2020). An assessment of the financial soundness of the Kazakh banks. Asian journal of accounting research.
- 94.Sisiopiku, V. P., Rizk, T., Wald, J. C., McLeod, R., & Robbins, W. (2006). Alternate financing sources for Alabama highways (No. FHWA/CA/OR). University Transportation Center for Alabama.



# حق الملكية في المصارف عينة الدر اسة

المتوسط	57,839,583,048	59,207,365,257 57,839,583,048	74,368,681,545	79,090,300,969	98,865,478,511	129,709,550,971  279,681,062,236  228,112,636,881  178,811,455,817  138,361,564,382  102,757,381,061  98,865,478,517  128,361,564,382  102,757,381,061  128,865,478,519  128,361,564,382  128,361,564,364,364,364,364,364,364,364,364,364,3	138,361,564,382	178,811,455,817	228,112,636,881	279,681,062,236	129,709,550,971
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	291,558,698,000	270,642,860,433	320,887,340,766	267,513,283,000	315,456,738,000	250,000,000,000 315,456,738,000	283,082,676,000	270,897,703,000	306,815,200,000 276,942,042,000	306,815,200,000	285,379,654,120
المصرف التجاري العراقي	55,921,809,612	59,489,254,008	76,107,002,043	93,341,937,998	109,169,572,046	144,337,179,071  292,419,198,000  291,262,414,000  207,252,848,000  139,619,840,000  118,787,915,000  109,169,572,046  93,341,937,998  109,169,199,199,199,199,199,199,199,199,19	139,619,840,000	207,252,848,000	291,262,414,000	292,419,198,000	144,337,179,071
مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار	27,359,511,544	35,782,810,742	50,449,023,707	63,840,125,656	75,547,214,715	84,098,353,240	307,074,411,660 202,779,595,209 187,746,192,328 137,899,379,151 84,098,353,240	187,746,192,328	202,779,595,209	307,074,411,660	117,257,661,795
مصرف بغداد	30,686,864,789	31,184,654,000	38,950,358,000	47,045,068,000	62,522,443,000	88,455,196,000		283,749,256,000 186,356,658,000 118,557,667,000 117,107,674,000	186,356,658,000	283,749,256,000	100,461,583,879
مصرف الخليج التجاري	27,104,016,844	26,361,121,841	27,945,512,000	31,080,598,000	51,771,970,000	52,913,474,000	105,416,986,000	154,660,445,000	168,541,187,966	263,429,187,282	90,922,449,893
مصرف المنصور للاستثمار	30,972,152,822	33,709,379,584	77,875,755,587	93,069,863,675		135,093,459,619 111,912,636,387	151,965,487,000	175,547,483,000	290,171,143,000 197,079,367,000 175,547,483,000	290,171,143,000	129,739,672,767
مصرف الشرق الاوسط	17,995,435,132	22,629,597,399	27,033,025,312	49,751,753,897	59,248,650,910	75,747,952,183	105,999,841,000	158,734,512,000	259,853,180,000 196,482,702,000	259,853,180,000	97,347,664,983
مصرف الاهلي العراقي	12,118,919,503	24,157,588,371	28,431,661,230	41,050,279,006	59,200,957,105	63,548,282,453	118,183,956,284	149,087,509,846	303,984,100,291 149,087,509,846	245,974,012,631	104,573,726,672
مصرف الانتمان العراقي	22,017,002,744	24,339,816,967	30,703,129,542	37,157,012,335	59,673,957,882	64,390,285,044	89,155,174,986	222,429,938,707	261,119,124,294	262,939,792,605 261,119,124,294 222,429,938,707	107,392,523,511
مصرف سومر التجاري	62,661,419,493	63,776,569,227	65,304,007,263	67,053,088,121	84,150,645,064	94,538,893,067	135,184,629,395	143,200,259,288	196,579,178,046	284,385,241,180   196,579,178,046   143,200,259,288	119,683,393,014
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط

# اجمالي المطلوبات وحق الملكية في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	178,610,291,024	383,549,463,481 336,608,231,948 198,472,089,833 178,610,291,024	336,608,231,948	383,549,463,481	467,386,209,467 223,006,474,355	467,386,209,467		344,128,470,750	614,133,401,723	1,008,792,153,893   614,133,401,723   344,128,470,750   282,828,549,523	403,751,533,600
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	423,819,261,000	410,055,008,175	351,772,887,000 802,022,034,419	351,772,887,000	513,382,999,000	579,598,327,000	577,870,247,000	633,833,084,000	748,131,340,000	1,200,424,117,000	624,090,930,459
المصرف التجاري العراقي	318,090,429,430	331,209,583,378	348,145,109,350	816,478,697,199	419,761,171,000	625,187,059,000	615,235,071,804	558,655,517,000	683,076,386,655	1,827,505,325,000	654,334,434,982
مصرف الموصل للتثمية والاستثمار	319,496,069,215		781,479,239,060 560,875,574,786 299,385,631,368	781,479,239,060	310,658,826,000	602,995,583,000	542,453,293,966	520,596,472,000	774,180,018,936	1,764,904,558,000	647,702,526,633
مصرف بغداد	138,577,952,289	424,766,297,564 472,979,957,739 167,831,022,000 138,577,952,289	472,979,957,739		270,188,999,000	561,579,222,000	337,248,547,000	380,094,355,000	818,969,589,919	1,300,654,984,000	487,289,092,651
مصرف الخليج التجاري	64,006,501,220	43,925,751,126	258,603,105,014	343,800,873,179	168,098,367,000	444,122,919,000	184,664,516,000	327,719,084,000	668,017,284,736	875,267,236,000	337,822,563,728
مصرف المنصور للاستثمار	213,869,681,163	357,423,459,169	186,010,790,693	272,031,632,749	119,936,262,516	594,931,934,359	107,558,290,000	246,091,572,000	580,125,543,187	961,062,610,000	363,904,177,584
مصرف الشرق الاوسط	27,069,665,425	38,077,432,730	205,310,508,845	258,650,056,326	94,982,200,383	363,961,161,693	94,052,910,000	191,558,025,000	557,540,022,098	802,194,113,333	263,339,609,583
مصرف الأهلي العراقي	45,733,265,770	81,847,073,831	239,984,991,213 205,984,854,404	239,984,991,213	77,531,702,034	337,992,826,946	70,563,773,000	158,187,678,000	569,667,612,693	542,911,440,820	233,040,521,871
مصرف الانتمان العراقي	79,855,282,310	90,371,936,557	141,855,589,170 112,973,527,939	141,855,589,170	47,219,951,235	359,329,223,523	51,192,450,000	131,112,403,000	406,782,968,680	363,724,586,351	178,441,791,877
مصرف سومر التجاري	155,584,802,422	164,594,000,000	204,674,371,349 213,176,856,295 164,594,000,000	-	208,304,265,378	204,163,838,149	247,446,396,459	293,436,517,502	334,843,250,328	449,272,568,429	247,549,686,631
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
			•	ز ي	,	ָּי					



## اجمالي الودائع في المصارف عينة الدراسة

155,546,452,266   155,824,333,273   112,869,669,822   100,211,167,929	273	155,824,333,	155,546,452,266	200,789,680,668	240,688,683,115 200,789,680,668	298,323,901,036 214,340,770,905	298,323,901,036	409,109,051,981	323,674,589,283	221,137,830,028
06,880 73,680,309,835 89,297,116,058		373,257,806,880	86,035,933,000	158,864,380,000	251,887,156,000 173,565,260,630	251,887,156,000	316,337,585,479	801,751,833,000	89,771,184,000	241,444,856,488
380,264,361,641 237,113,074,923 231,803,428,344 234,005,655,730	074,923	237,113,		641,484,978,400	501,669,603,055 779,138,651,000	501,669,603,055	807,294,184,539	1,232,758,580,000 807,294,184,539	1,345,373,966,000	639,090,648,363
404,456,037,715 324,789,331,061 218,174,467,169 259,525,318,201	9,331,061	324,789	404,456,037,715	434,681,611,213	448,170,873,329 434,681,611	475,118,938,449	595,108,774,816	524,606,164,429	340,411,884,090	402,504,340,047
109,703,608,000   107,683,853,000   77,084,982,391	)3,608,000	109,70	90,845,409,000	109,511,128,000	124,483,477,000	162,181,242,000	175,835,392,000	116,027,646,147	239,914,560,000	131,327,129,754
19,052,718,000   13,102,594,528   27,407,522,649		19,0	34,896,374,000	37,722,244,000	49,507,396,000	73,001,539,000	142,692,770,000	275,882,019,687	240,268,173,288	91,353,335,115
239,616,200,241 300,924,349,077 168,455,609,112	,616,200,241	239	199,377,336,212	209,765,940,835	422,901,843,107	249,056,274,000	324,535,834,000	366,473,260,000	306,077,693,000	278,718,433,958
11,916,764,756   11,729,275,456   4,273,787,426	916,764,756	11,	14,244,255,440	19,945,929,225	32,670,912,126	32,211,777,000	65,582,375,000	74,876,714,000	76,392,229,000	34,384,401,943
83,092,042,404 41,948,809,913 16,851,683,525	92,042,404	83,0	128,333,537,508	163,156,102,629	169,879,772,242	191,088,818,884	232,259,962,644	376,984,432,586	417,364,477,417	182,095,963,975
72,926,117,307 59,520,107,551 47,410,711,598	26,117,307	72,9	131,742,400,946	149,153,415,519	127,959,614,337	124,766,718,796	215,456,625,775	228,432,136,227	60,695,891,440	121,806,373,950
86,775,669,154 70,129,503,348 77,799,292,599	75,669,154	86,77	85,268,877,196	83,611,076,861	78,609,031,376	82,425,641,864	108,135,506,106	93,297,733,732	120,475,834,599	88,652,816,684
2012 2011 2010	2012		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط

اجمالي المطلوبات وحق الملكية في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	178,610,291,024	198,472,089,833	336,608,231,948	383,549,463,481	223,006,474,355	467,386,209,467	282,828,549,523	344,128,470,750		1,008,792,153,893 614,133,401,723	403,751,533,600
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	423,819,261,000	410,055,008,175	802,022,034,419	351,772,887,000	513,382,999,000	579,598,327,000	577,870,247,000	633,833,084,000	748,131,340,000	1,200,424,117,000	624,090,930,459
المصرف التجاري العراقي	318,090,429,430	348,145,109,350 331,209,583,378 318,090,429,430	348,145,109,350	816,478,697,199	419,761,171,000	625,187,059,000	615,235,071,804	558,655,517,000	683,076,386,655	1,827,505,325,000	654,334,434,982
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	319,496,069,215	560,875,574,786 299,385,631,368 319,496,069,215	560,875,574,786	781,479,239,060	310,658,826,000	602,995,583,000	542,453,293,966	520,596,472,000	774,180,018,936	1,764,904,558,000 774,180,018,936	647,702,526,633
مصرف بغداد	138,577,952,289	167,831,022,000	472,979,957,739	424,766,297,564	270,188,999,000	561,579,222,000	337,248,547,000	380,094,355,000	818,969,589,919	1,300,654,984,000	487,289,092,651
مصرف الخليج التجاري	64,006,501,220	43,925,751,126	258,603,105,014	343,800,873,179	444,122,919,000 168,098,367,000	444,122,919,000	184,664,516,000	327,719,084,000	668,017,284,736	875,267,236,000	337,822,563,728
مصرف المنصور للاستثمار	213,869,681,163	186,010,790,693 357,423,459,169 213,869,681,163			594,931,934,359 119,936,262,516 272,031,632,749	594,931,934,359	107,558,290,000	246,091,572,000	580,125,543,187	961,062,610,000	363,904,177,584
مصرف الشرق الاوسط	27,069,665,425	38,077,432,730	205,310,508,845	258,650,056,326	94,982,200,383	363,961,161,693 94,982,200,383	94,052,910,000	191,558,025,000	557,540,022,098	802,194,113,333	263,339,609,583
مصرف الاهلي العراقي	45,733,265,770	81,847,073,831	205,984,854,404	239,984,991,213	77,531,702,034	337,992,826,946	70,563,773,000	158,187,678,000	569,667,612,693	542,911,440,820	233,040,521,871
مصرف الانتمان العراقي	79,855,282,310	90,371,936,557	112,973,527,939	141,855,589,170	47,219,951,235	359,329,223,523	51,192,450,000	131,112,403,000	406,782,968,680	363,724,586,351	178,441,791,877
مصرف سومر التجاري	155,584,802,422	164,594,000,000	213,176,856,295	204,674,371,349	208,304,265,378	204,163,838,149	247,446,396,459	293,436,517,502	334,843,250,328	449,272,568,429	247,549,686,631
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
			•[				ال ال				



<b> </b>
E.
عينة الدراسة
Ç
IP.
: هم
۱,۲,
'K
ν,
_
1
۰ط
( -
المصارف
1
l k
P
D
iC.
<u>.</u>
P.
ج. وي
ر ه٠
ره ره
نوع مي نوع مي
دفوع في
مدفوع في
المدفوع في
المدفوع في
المدفوع في
ال المدفوع في
ال المدفوع في
لمال المدفوع في
المال المدفوع في
، المال المدفوع في
راس المال المدفوع في

المصرف التجاري العراقي	318,090,429,430	331,209,583,378	348,145,109,350	816,478,697,199	419,761,171,000	625,187,059,000	615,235,071,804	558,655,517,000	683,076,386,655	1,827,505,325,000	654,334,434,982
مصرف الموصل للتثمية والاستثمار	319,496,069,215	299,385,631,368	560,875,574,786	781,479,239,060	310,658,826,000	602,995,583,000	542,453,293,966	520,596,472,000	774,180,018,936	1,764,904,558,000	647,702,526,633
مصرف بغداد	138,577,952,289	167,831,022,000	472,979,957,739	424,766,297,564	270,188,999,000	561,579,222,000	337,248,547,000	380,094,355,000	818,969,589,919	1,300,654,984,000	487,289,092,651
مصرف الخليج التجاري	64,006,501,220	43,925,751,126	258,603,105,014	343,800,873,179	168,098,367,000	444,122,919,000	184,664,516,000	327,719,084,000	668,017,284,736	875,267,236,000	337,822,563,728
مصرف المنصور للاستثمار	213,869,681,163	357,423,459,169	186,010,790,693	272,031,632,749	119,936,262,516	594,931,934,359	107,558,290,000	246,091,572,000	580,125,543,187	961,062,610,000	363,904,177,584
مصرف الشرق الاوسط	27,069,665,425	38,077,432,730	205,310,508,845	258,650,056,326	94,982,200,383	363,961,161,693	94,052,910,000	191,558,025,000	557,540,022,098	802,194,113,333	263,339,609,583
مصرف الأهلي العراقي	45,733,265,770	81,847,073,831	205,984,854,404	239,984,991,213	77,531,702,034	337,992,826,946	70,563,773,000	158,187,678,000	569,667,612,693	542,911,440,820	233,040,521,871
مصرف الائتمان العراقي	79,855,282,310	90,371,936,557	112,973,527,939	141,855,589,170	47,219,951,235	359,329,223,523	51,192,450,000	131,112,403,000	406,782,968,680	363,724,586,351	178,441,791,877
مصرف سومر التجاري	155,584,802,422	164,594,000,000	213,176,856,295	204,674,371,349	208,304,265,378	204,163,838,149	247,446,396,459	293,436,517,502	334,843,250,328	449,272,568,429	247,549,686,631
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013		2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
			· <u>D</u>	اجمالي المطلوبات وحق الملكية		في المصارف	عينة الدراسة				
المتوسط	29,508,285,647	38,324,735,247	43,724,735,247	51,450,000,000	69,640,000,000	83,531,000,000	113,885,000,000	125,395,000,000	196,000,000,000	243,930,000,000	99,538,875,614
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	45,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	151,000,000,000	187,300,000,000	150,000,000,000	150,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	138,330,000,000
المصرف التجاري العراقي	52,973,256,470	52,973,256,470	52,973,256,470	70,000,000,000	85,000,000,000	100,000,000,000	112,900,000,000	175,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	120,181,976,941
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	15,000,000,000	27,000,000,000	31,000,000,000	42,000,000,000	55,000,000,000	66,000,000,000	100,000,000,000	150,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	88,600,000,000
مصرف بغداد	25,000,000,000	29,750,000,000	29,750,000,000	37,500,000,000	50,400,000,000	75,020,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	155,000,000,000	250,000,000,000	85,242,000,000
مصرف الخليج التجاري	25,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	152,000,000,000	250,000,000,000	80,200,000,000
مصرف المنصور للاستثمار	25,000,000,000	25,000,000,000	70,000,000,000	85,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	115,500,000,000
مصرف الشرق الاوسط	16,809,600,000	21,180,096,000	21,180,096,000	45,000,000,000	45,000,000,000	50,000,000,000	70,000,000,000	100,000,000,000	151,000,000,000	187,300,000,000	70,746,979,200
مصرف الأهلي العراقي	10,300,000,000	22,344,000,000	22,344,000,000	25,000,000,000	50,000,000,000	56,990,000,000	103,950,000,000	103,950,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	94,487,800,000
مصرف الانتمان المعراقي	20,000,000,000	20,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	202,000,000,000	75,000,000,000	202,000,000,000	202,000,000,000	87,100,000,000
مصرف سومر التجاري	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	115,000,000,000
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
					( ) ! ( ) !						

,	010,000,720,700	001,000,000,000	070,170,100,000	010,110,001,100	710,701,171,000	020,101,000,000	010,200,011,007	220,022,21,000	000,010,000,000	1,021,000,020,000	00-,00-,-0-,00
والاستثمار المراقي	218 000 420 420	221 200 502 270	249 145 100 250	816 478 607 100	410 761 171 000	635 197 050 000	615 735 071 804	558 655 517 000	692 076 286 655	1 827 505 225 000	CEA 224 424 002
مصرف الموصل للتثمية	319.496.069.215	299.385.631.368	560.875.574.786	781.479.239.060	310.658.826.000	602.995.583.000	542.453.293.966	520.596.472.000	774.180.018.936	1.764.904.558.000	647.702.526.633
مصرف بغداد	138,577,952,289	167,831,022,000	472,979,957,739	424,766,297,564	270,188,999,000	561,579,222,000	337,248,547,000	380,094,355,000	818,969,589,919	1,300,654,984,000	487,289,092,651
مصرف الخليج التجاري	64,006,501,220	43,925,751,126	258,603,105,014	343,800,873,179	168,098,367,000	444,122,919,000	184,664,516,000	327,719,084,000	668,017,284,736	875,267,236,000	337,822,563,728
مصرف المنصور للاستثمار	213,869,681,163	357,423,459,169	186,010,790,693	272,031,632,749	119,936,262,516	594,931,934,359	107,558,290,000	246,091,572,000	580,125,543,187	961,062,610,000	363,904,177,584
مصرف الشرق الاوسط	27,069,665,425	38,077,432,730	205,310,508,845	258,650,056,326	94,982,200,383	363,961,161,693	94,052,910,000	191,558,025,000	557,540,022,098	802,194,113,333	263,339,609,583
مصرف الأهلي العراقي	45,733,265,770	81,847,073,831	205,984,854,404	239,984,991,213	77,531,702,034	337,992,826,946	70,563,773,000	158,187,678,000	569,667,612,693	542,911,440,820	233,040,521,871
مصرف الانتمان العراقي	79,855,282,310	90,371,936,557	112,973,527,939	141,855,589,170	47,219,951,235	359,329,223,523	51,192,450,000	131,112,403,000	406,782,968,680	363,724,586,351	178,441,791,877
مصرف سومر التجاري	155,584,802,422	164,594,000,000	213,176,856,295	204,674,371,349	208,304,265,378	204,163,838,149	247,446,396,459	293,436,517,502	334,843,250,328	449,272,568,429	247,549,686,631
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
			<u>.</u> 5_	اجمالي المطلوبات	وحق الملكية	في المصارف	عينة الدراسة				
المتوسط	29,508,285,647	38,324,735,247	43,724,735,247	51,450,000,000	69,640,000,000	83,531,000,000	113,885,000,000	125,395,000,000	196,000,000,000	243,930,000,000	99,538,875,614
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	45,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	151,000,000,000	187,300,000,000	150,000,000,000	150,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	138,330,000,000
المصرف التجاري العراقي	52,973,256,470	52,973,256,470	52,973,256,470	70,000,000,000	85,000,000,000	100,000,000,000	112,900,000,000	175,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	120,181,976,941
مصرف الموصل للنتمية والاستثمار	15,000,000,000	27,000,000,000	31,000,000,000	42,000,000,000	55,000,000,000	66,000,000,000	100,000,000,000	150,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	88,600,000,000
مصرف بغداد	25,000,000,000	29,750,000,000	29,750,000,000	37,500,000,000	50,400,000,000	75,020,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	155,000,000,000	250,000,000,000	85,242,000,000
مصرف الخليج التجاري	25,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	152,000,000,000	250,000,000,000	80,200,000,000
مصرف المنصور للاستثمار	25,000,000,000	25,000,000,000	70,000,000,000	85,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	115,500,000,000
مصرف الشرق الاوسط	16,809,600,000	21,180,096,000	21,180,096,000	45,000,000,000	45,000,000,000	50,000,000,000	70,000,000,000	100,000,000,000	151,000,000,000	187,300,000,000	70,746,979,200
مصرف الأهلي العراقي	10,300,000,000	22,344,000,000	22,344,000,000	25,000,000,000	50,000,000,000	56,990,000,000	103,950,000,000	103,950,000,000	250,000,000,000	300,000,000,000	94,487,800,000
مصرف الائتمان العراقي	20,000,000,000	20,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	202,000,000,000	75,000,000,000	202,000,000,000	202,000,000,000	87,100,000,000
مصرف سومر التجاري	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	150,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	115,000,000,000
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط



المتوسط	178,610,291,024	74,355 383,549,463,481 336,608,231,948 198,472,089,833 178,610,291,02	336,608,231,948	383,549,463,481	223,006,474,355	467,386,209,467	282,828,549,523	344,128,470,750	614,133,401,723	1,008,792,153,893 614,133,401,723 344,128,470,750 282,828,549,523 467,386,209,467 223,006,47	403,751,533,600
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	423,819,261,000	410,055,008,175	802,022,034,419	99,000 351,772,887,000 802,022,034,419 410,055,008,175	513,382,999,000	579,598,327,000	577,870,247,000	633,833,084,000	748,131,340,000	1,200,424,117,000 748,131,340,000 633,833,084,000 577,870,247,000 579,598,327,000 513,382,99	624,090,930,459
											<

الأرباح المحتجزة في المصارف عينة الدراسة

10,552,091,184	18,537,263,402	16,137,297,356	11,996,108,775	12,059,294,571	14,656,787,946	10,774,826,895	1,115,604,223	14,656,787,946	9,155,517,962	4,984,525,831	المتوسط
11,878,623,815	6,520,377,330	19,741,625,000	3,425,436,693	24,203,243,000	6,701,099,492	12,270,974,000	1,591,160,000	34,339,256,085	1,700,000,000	8,293,066,547	2019
20,587,686,911	14,367,974,000	30,463,346,000	19,831,927,994	27,433,611,000	13,180,708,860	10,455,289,000	1,075,461,000	45,079,249,705	36,000,000,000	7,989,301,552	2018
20,587,686,911 16,991,836,928	6,300,402,000	23,844,409,000	23,068,171,645	25,462,152,000	13,644,701,000	21,299,614,000	963,794,000	29,314,141,321	15,447,666,635	10,573,317,681	2017
10,454,101,055	22,412,068,000	19,910,214,000	17,530,573,919	1,313,870,000	2,370,509,000	14,946,067,000	203,400,000	10,069,797,454	10,039,823,212	5,744,687,963	2016
8,839,946,074	24,203,243,000	12,985,949,000	8,195,965,471	9,422,527,000	1,084,429,000	7,771,782,070	395,549,693	4,014,848,850	9,712,559,363	10,612,607,296	2015
10,748,722,799	46,448,171,000	15,011,918,946	11,000,000,000	8,456,967,000	556,727,000	6,073,955,388	3,514,366,298	7,103,491,461	6,256,369,131	3,065,261,762	2014
8,174,890,072	9,413,713,000	19,303,866,437	13,254,592,807	4,365,560,000	2,978,332,000	13,755,286,470	692,390,984	10,459,799,467	6,126,135,271	1,399,224,287	2013
7,865,934,222	18,220,853,258	15,786,860,633	11,561,101,006	7,500,340,000	799,421,000	15,333,100,803	1,098,665,452	4,056,561,030	3,085,832,894	1,216,606,142	2012
4,864,971,733	9,992,835,429	2,853,963,966	3,785,163,293	7,703,453,000	18,220,853,258	1,428,461,855	860,570,989	1,088,055,581	1,858,251,377	858,108,578	2011
5,114,198,228	27,492,997,000	1,470,820,582	8,308,154,918	4,731,222,708	1,500,068,157	4,413,738,363	760,683,814	1,042,678,503	1,328,541,732	93,076,503	2010
المتوسط	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	المصرف التجاري العراقي	مصرف الموصل للنتمية والاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الانتمان العراقي	مصرف سومر التجاري	اسم المصرف

اجمالي المطلوبات وحق الملكية في المصارف عينة الدر اسة

مصرف المنصور للاستثمار	213,869,681,163	961,062,610,000  580,125,543,187  246,091,572,000  107,558,290,000  594,931,934,359  119,936,262,516  272,031,632,749  186,010,790,693  357,423,459,169  213,869,681,163  100,000  100,	186,010,790,693	272,031,632,749	119,936,262,516	594,931,934,359	107,558,290,000	246,091,572,000	580,125,543,187	961,062,610,000	363,904,177,584
مصرف الشرق الأوسط	27,069,665,425	557,540,022,098 191,558,025,000 94,052,910,000 363,961,161,693 94,982,200,383 258,650,056,326 205,310,508,845 38,077,432,730 27,069,665,425	205,310,508,845	258,650,056,326	94,982,200,383	363,961,161,693	94,052,910,000	191,558,025,000	557,540,022,098	802,194,113,333	263,339,609,583
مصرف الاهلي العراقي	45,733,265,770	542,911,440,820 569,667,612,693 158,187,678,000 70,563,773,000 337,992,826,946 77,531,702,034 239,984,991,213 205,984,854,404 81,847,073,831 45,733,265,770	205,984,854,404	239,984,991,213	77,531,702,034	337,992,826,946	70,563,773,000	158,187,678,000	569,667,612,693		233,040,521,871
مصرف الانتمان العراقي	79,855,282,310	406,782,968,680  131,112,403,000  51,192,450,000  359,329,223,523  47,219,951,235  141,855,589,170  112,973,527,939  90,371,936,557  79,855,282,310  12,973,527,939  90,371,936,557  12,973,527,939  12,973,527,527,527,527,527,527,527,527,527,527	112,973,527,939	141,855,589,170	47,219,951,235	359,329,223,523	51,192,450,000	131,112,403,000	406,782,968,680	363,724,586,351	178,441,791,877
مصرف سومر التجاري	155,584,802,422	449,272,568,429  334,843,250,328  293,436,517,502  247,446,396,459  204,163,838,149  208,304,265,378  204,674,371,349  213,176,856,295  164,594,000,000  155,584,802,422  208,304,265,378  208,304,26	213,176,856,295	204,674,371,349	208,304,265,378	204,163,838,149	247,446,396,459	293,436,517,502	334,843,250,328	449,272,568,429	247,549,686,631
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط



المتوسط	178,610,291,024	198,472,089,833	336,608,231,948	383,549,463,481	223,006,474,355	467,386,209,467	282,828,549,523	344,128,470,750	614,133,401,723	403,751,533,600  1,008,792,153,893  614,133,401,723  344,128,470,750  282,828,549,523  467,386,209,467  223,006,474,355  383,549,463,481  336,608,231,948  198,472,089,833  178,610,291,024,124,124,124,124,124,124,124,124,124,1	403,751,533,600
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	423,819,261,000	410,055,008,175	802,022,034,419	351,772,887,000	513,382,999,000	579,598,327,000	577,870,247,000	633,833,084,000	748,131,340,000	624,090,930,459  1,200,424,117,000  748,131,340,000  633,833,084,000  577,870,247,000  879,598,327,000  813,382,999,000  351,772,887,000  802,022,034,419  410,055,008,175  423,819,261,000  802,022,034,419  802,022,022,034,419  802,022,022,034,419  802,022,022,034,419  802,022,022,034,419  802,022,02	624,090,930,459
654,334,434,982   1,827,505,325,000   683,076,386,655   558,655,517,000   615,235,071,804   625,187,059,000   419,761,171,000   816,478,697,199   348,145,109,350   331,209,583,378   318,090,429,430   1,827,505,325,000   1,827,505,325,325,325,	318,090,429,430	331,209,583,378	348,145,109,350	816,478,697,199	419,761,171,000	625,187,059,000	615,235,071,804	558,655,517,000	683,076,386,655	1,827,505,325,000	654,334,434,982
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	319,496,069,215	299,385,631,368	560,875,574,786	781,479,239,060	310,658,826,000	602,995,583,000	542,453,293,966	520,596,472,000	774,180,018,936	647.702.526.633  1,764.904.558.000  774.180.018.936  520.596.472.000  542.453.293.966  602.995.583.000  310.658.826.000  781.479.239.060  560.875.574.786  299.385.631.368  319.496.069.215  310.496.	647,702,526,633
مصرف بغداد	138,577,952,289	167,831,022,000	472,979,957,739	424,766,297,564	270,188,999,000	561,579,222,000	337,248,547,000	380,094,355,000	818,969,589,919	487,289,092,651  1,300,654,984,000  818,969,589,919  380,094,355,000  337,248,547,000  561,579,222,000  270,188,999,000  424,766,297,564  472,979,957,739  167,831,022,000  138,577,952,289  100,100,100,100,100,100,100,100,100,100	487,289,092,651
مصرف الخليج التجاري	64,006,501,220	43,925,751,126	258,603,105,014	343,800,873,179	168,098,367,000	444,122,919,000	184,664,516,000	327,719,084,000	668,017,284,736	337,822,563,728  875,267,236,000  668,017,284,736  327,719,084,000  184,664,516,000  444,122,919,000  168,098,367,000  343,800,873,179  258,603,105,014  43,925,751,126  64,006,501,220  100,000	337,822,563,728

# رأس المال التنظيمي من المستوى1 في المصارف عينة الدراسة

54652354.6	35433560.1	80589335.8	86559329.3	101837380.7	22918467.3	24623442.3	54964689.8	46483050.7	41247457.8	51866832.2	المتوسط
38165209.7	18734512	8999841	29171143	214201298	35782810	10171143	11087509	15999841	20396326	17107674	2019
38165209.7 57836020.8	93069863	22629552	135093459	67053088	14098352	135093459	11118919	22629597	52913474	24660445	2018
45513462.4	1449023	95747968	31809851	84385241	26967572	1809851	56990000	15747952	51771970	88455196	2017
45513462.4 93451652.7 26912168.1 50982057.2 67446842.8 84344636.5 41455326.6 40416169.2	15999841	233349268	202779595	65304007	15547214	11912636	31625505	263349295	13386979	81262187	2016
26912168.1	21386979	59248650	17079367	13200259	37074411	11079367	11200957	5248650	31080598	62522443	2015
50982057.2	31080598	196482702	63349295	94538893	17746192	11875755	35974012	16482702	18541167	23749256	2014
67446842.8	135093459	51756653	59248650	196579178	50449023	15547483	41050279	49751753	27945512	47046438	2013
84344636.5	1746192	99868180	65304007	135184629	2779595	33709379	303984100	29853180	154660445	16356658	2012
41455326.6	27899379	29036028	143200259	63776569	17899379	11965487	28431661	27033025	26361121	38950358	2011
40416169.2	7875755	8774516	118557667	84150645	10840125	3069863	18183956	18734512	15416986	118557667	2010
المتوسط	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	المصرف التجاري العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف يغداد	مصرف الخليج التجاري	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الانتمأن العراقي	مصرف سومر التجاري	اسم المصرف



الجدول (18) الموجودات المرجحة بالمخاطر في المصارف عينة الدراسة

4	35022533.3	19207961.4	54306315.3	58134237.4	86010737.2 5	5780236.6	8667673.2	25561724.6	24223789.8	32780045.6	35095473.2	المتوسط
2	27984031.	9497156	5681892	67024188	80057894	16373688	6497154	3681892	17024186	65497035	8505227	2019
Ŋ	33780194.	64214385	22730912	63518715	29403176	13740699	24214306	13730917	66411116	17884033	21953686	2018
2	3553542	1982753	9272423 0	9836257 7	3214331 3	3034605 9	1982753	1772443 0	1036227 2	0 1954424	5018159 3	2017
4	39291125.	6712655	98723856	68622251	45392407	10083916	6712655	78777856	18622250	15439184	43824224	2016
သ	23476319.	5302926	56879737	18083952	43486839	18170364	5302926	10879739	10083916	25000141	41572653	2015
7	35018941.	27715631	89024356	18170894	37586317	15925537	13713331	59024309	18170364	32699980	38158698	2014
2	69231374.	56320572	87342829	36925539	383737427	26089833	10320072	17342824	15925537	29477465	28831644	2013
3	30580473.	5618994	25964848	60952085	36278525	4574893	3418994	13964844	50952055	74727003	29352492	2012
6	32012329.	8721856	56182625	73386222	46683127	8143142	8921871	33182600	23386291	24254713	37260849	2011
2	23315122.	5992686	7807868	76295951	31406014	12857959	5592670	7307835	11299911	23276662	51313666	2010
	المتوسط	مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	المصرف التجاري العراقي	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الانتمان العراقي	مصرف سومر التجاري	اسم المصرف



Ē.
يا
Ė.
ها.
، المصارة
:C
۰ما
0:
المنعثل
$\mathbf{C}$
رك.
القرق
C
م <del>ز</del> م

							A:				
المتوسط	22439181	28064328 22439181	29417947	25530214 103154154	25530214	142312859	87863345	82655572	160305185	116004093	79774687.83
مصرف الاقتصاد والاستثمار و التمويل	21122565 27086511	21122565	16628956	11389539	23778458	550845356	29178957	263475335	283745891	257358236	148460980.4
المصرف التجاري العراقي	17189751	63378591 17189751	35778591	123478511	3284627	68745858	683754135	24745877	33378561	232458962	128619346.4
مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار	22514443	24517766	30221490.14 24517766 22514443	112084186	28529882	100442172.4	20712544.57	67291813.57	160740925	83777966.71	65083318.94
مصرف بغداد	23085634	26989758 23085634	27085639	44587453	45332568	23085236	269456	27045862	445458965	45378956	70831952.7
مصرف الخليج التجاري	28086547	28122569 28086547	28878956	29389538	21778459	280845325	28178956	288475328	293745892	217358965	124486053.5
مصرف المنصور للاستثمار	15189653	15378596 15189653	45778596	163478512	21284628	15174586	15375412	45745896	16378569	212458965	56624341.3
	17378235	17856986 17378235	25485697	216865378	27178469	17385479	17858965	25478568	21655398	27145895	41428907
مصرف الاهلي العراقي	21645896	20463254 21645896	20785693	277129458	26974125	21685423	20445218	20774589	27755896	26945896	48460544.8
مصرف الائتمان العراقي	19658325	28456874 19658325	27478956	29685695	27885236	19685674	28485236	27498896	296745862	27878542	53345929.6
مصرف سومر التجاري	32556811	34356325 32556811	36056894	23453268	29275689	325233484	34374569	36023556	23445893	29278548	60405503.7
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط

راس المال في المصارف عينة الدراسة

مصرف الاهلي العراقي	158734512	27033025	259853180	49751753	196482702	59248650	263349295	75747952	22629597	105999841	121883051
مصرف الانتمان العراقي	105416986	26361121	154660445	27945512	168541167	31080598	263386979	51771970	52913474	260396326	114247458
مصرف سومر التجاري	118557667	38950358	186356658	47046438	283749256	62522443	281262187	88455196	124660445	117107674	134866832
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط



المتوسط	103185713.9	86205640.1	0.1         201937809.7         86205640.1         103185713.9	103451899.1	160480722.4 80584017.5 287720919.6 368925661.2 167633285.3 250408820.6 103451899	167633285.3	368925661.2	287720919.6	80584017.5	160480722.4	181053449
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	87840129	167899371	523779591	86449028	877746192	567074422	955472178	876967577	99098336	85782818	432810964.2
المصرف التجاري العراقي	96069863	151965487 96069863	36709379	275647488	77875755	127079362	1153912636	286933444.3 110171148 138093457 701809868 1153912636 127079362	138093457	110171148	286933444.3
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	67773943 105993393	67773943	182361141	84052809	193558282	122772384	162303969   197483974.7   122772384	162303969	71081048	176106657	136348760
مصرف بغداد	84150645	63776569	135184629	196579178	94538893	143200259	65304007	284385241	67053088	274201298	140837381
مصرف الخليج التجاري	63840125	137899379	202779595	50449023	187746192	307074411	75547214	276967572	84098352	35782810	142218467
مصرف المنصور للاستثمار	93069863	151965487 93069863	33709379	175547483	77875755	197079367	111912636 197079367	290171143   135093459   301809851	135093459	290171143	156823442
مصرف الشرق الأوسط	28431661 118183956	28431661	303984100	41050279	345974012	59200957	321625505	56990000	11118919	149087509	143564690

#### صافي الدخل في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	165439332.4	78129611.73   86842396.27   165439332.4	78129611.73	35766510.99	97972977.49	142181239.4	126029553.3	384077274.8 180251611.7 126029553.3 142181239.4 97972977.49	384077274.8	166432330.2	146312283.8
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	175894621	19458642	132585695	54563224	65689510	22556828	223963248	95888237	88658686	19856214	89911490.5
المصرف التجاري العراقي	58632591	91568835	5884532	56856351	66569842	21566389	85238538	18526642	986558454	19564577	141096675.1
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	388733264	94674560.71	80353236.29	30780691.86	105933802.9	238461147.1	182636718.4	262262654.7	528194451	661346675	257337720.2
مصرف بغداد	185697451	12854551	12585653	19573632	25856535	52564252	59258685	95865856	96985623	175561327	73680356.5
مصرف الخليج التجاري	175894621	19458642	132585695	54563224	165689510	22556828	223963248	95888237	878658686	419856223	218911491.4
مصرف المنصور للاستثمار	345863251	61568817	54845851	13856358	98569845	19566385	95668535	285566425	86558453	79564586	114162850.6
مصرف الشرق الاوسط	165689510	115859482	175156327	28856317	16586382	955812554	235551841	235886334	216358455	165689510	231144671.2
مصرف الإهلي العراقي	19856223	64586958	84856912	18874543	95685472	38556124	99674253	455565495	58656825	24145825	96045863
مصرف الانتمأن العراقي	99563225	345826548	55856425	65886322	17562324	28585252	25685225	211143894	40586533	65863822	95655957
مصرف سومر التجاري	38568567	42566927	46585791	13854447	321586552	21586635	28655242	45922342	89556582	32874543	145175762.8
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط

### الموجودات المتداولة في المصارف عينة الدراسة

111016410.4	المتوسط
13465081	2019
104957333	2018
92153819	2017
29020893	2016
135693685	2015
105254247	2014
551778454	2013
38595640	2012
16767931	2011
22477021	2010
مصرف سومر التجاري	اسم المصرف

4	$\triangle$	7
$\langle$	$\langle \times \rangle$	()
. 4	$\forall$	H

المتوسط	119380511.4	240753839.5 180424856.9 119380511.4	240753839.5	251626640.2	328215571.4 292121732.8 251626640.2	328215571.4	379852449	265001181.4 297656673 273900199.9 286079339.7 379852449	273900199.9	297656673	265001181.4
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	24231715	365474272	471599282	93649741	397350891	231618528	204619014	705177091	704628371	893574257	409192316.2
المصرف التجاري العراقي	66559188	89388059	81892788	78272458	23430187	872077562	765914182	181063107	80516267	71288558	231040235.6
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	200376776	193673280	400505791	355543025	312554531	272307453	353498912	246819150	244232170	401462989	298097407.7
مصرف بغداد	187469559	190009627	417143122	106116092	216937195	165752111	260779664	455212133	54007593	409220684	246264778
مصرف المغليج التجاري	51856183	133057282	239348107	161618527	463327210	431100483	615784212	358117941	331665994	505117764	329099370.3
مصرف المنصور للاستثمار	242317153	255474271	141599288	699368971	897310898	661618527	1046719009	404177095	804688378	193584250	534685784
مصرف الشرق الاوسط	96559182	89338055	86892770	80272452	83430122	112077560	96691418	121063102	90506262	21288543	87811946.6
مصرف الاهلي العراقي	79380297	165532372	99943500	136761210	109872220	188920895	44967322	35947132	161756448	112649847	113573124.3
مصرف الانتمأن العراقي	222578040	305533420	430018107	252885472	311749827	210988910	380529864	261062827	162043183	354914757	289230440.7

### اجمالي الموجودات في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	268544179.2	299101239.8	241951457.7	415325877.5	342492997.4	506734917.2	554527272	332702996.7	416713776.7	245728024.8	362382273.9
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	769647611	757540172	90125741	774180018	368087287	918969511	983096385	86982967	249385331	356010881	535402590.4
المصرف التجاري العراقي	87213959	97531708	74582202	749936267	168098367	370188942	710658825	88077434	349761174	825310591	352135946.9
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	228572528	266992565	281850829	328642811	361093040	472273840	481439689	393996196	445998908	159494847	342035525.3
مصرف بغداد	569667612	557540022	580125543	774180018	668017284	818969589	683076386	406782968	299385631	196010887	555375594
مصرف الخليج التجاري	47219951	77531702	94982200	119936266	168098367	270188999	310658826	38077432	449761177	175310598	175176551.8
مصرف المنصور للاستثمار	167731022	131112403	158171718	191558025	246091571	327719084	378276838	520596472	558655517	188521568	286843421.8
مصرف الشرق الاوسط	213176856	204674371	208304265	247446396	247446396	293436517	334843250	449272568	414889153	21378279	263486805.1
مصرف الأهلي العراقي	112973527	205984854	205310508	186010790	258603105	472979957	560875574	348140109	365478345	51192450	276754921.9
مصرف الانتمأن العراقي	82455758	122436989	168521549	201242641	271377273	303653144	328166929	312027435	358698930	184664516	233324516.4
مصرف سومر التجاري	406782968	569667612	557540022	580125543	668017284	818969589	774180018	683076386	675123601	299385631	603286865.4
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
				() · ()	:(	;					



## اجمالي القروض والسلف في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	94206568.56	113404095.6	145811729.1	243679750.6	68149417.8	996357539.2	174448049.6	104230331.2	131760946.3	214376071.1	228642449.9
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	97362972	89831709	150932728	270184165	65689389	8706945722	144724078	76321347	27196942	89633315	971882236.7
المصرف التجاري العراقي	73169861	15293455	171965481	751912631	75247483	93709371	287079323	180177141	97835761	701809857	244820036.4
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	96441606.6	128614474	141902385	176837589	67569663	145365037	164084637	98225603	149072095	201539692	136965278.2
مصرف بغداد	202779595	84098352	75547214	187746192	35782810	137899379	276967572	63840125	50449023	307074411	142218467.3
مصرف الخليج التجاري	59200957	149087509	118183956	345974012	28431661	303984100	24157588	41050279	321625505	56990000	144868556.7
مصرف المنصور للاستثمار	109169572	292419198	118787915	291262414	93341937	207252848	76107002	59489254	268488373	139619840	165593835.3
مصرف الشرق الاوسط	55362975	59833707	160932224	190144660	35629387	106945724	244724012	35321348	111969449	39636317	104049980.3
مصرف الاهلي العراقي	93069863	135093459	151965487	111912636	175547483	33709379	197079367	290171143	77875755	301809851	156823442.3
مصرف الانتمان العراقي	88455196	117107674	283749256	47046638	38950358	31184654	186356658	62522443	118557667	281262187	125519273.1
مصرف سومر التجاري	67053088	62661419	84150645	63776569	65304007	196579178	143200259	135184629	94538893	24385241	93683392.8
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
				0 00	:(		,				

# الموجودات الحساسة لسعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة

87863344.86         99312859.34         25530214.1         103154153.8         29417946.81         28064328.4
120845356 23778458 11389539 16628956 21122565
68745858         3284627         123478511         35778591         63378591
100442172.4 28529882 112084186 30221490.14 24517766
23085236 45332568 44587453 27085639 26989758
280845325 21778459 29389538 28878956 28122569
15174586         21284628         163478512         45778596         15378596
17385479 27178469 216865378 25485697 17856986
21685423 26974125 277129458 20785693 20463254
19685674         27885236         29685695         27478956         28456874
325233484 29275689 23453268 36056894 34356325
2015         2014         2013         2012         2011



## المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة

المتوسط	214167844.1	159153593.5	169300817	154406636.9	73930671.97	68083359.17	265257128.7	83570705.4	51285358.51	73668805.54	131282492.1
مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل	957963224	715435895	455865136	765865258	8589479	72852359	813265985	78253635	75856276	90389663	403433691
المصرف التجاري العراقي	685832218	63523691	775896551	86531258	87279651	271645891	956231221	77556987	87541252	86532565	317857128.5
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	62235374.86	101572043.6	57655810.43	86458731.57	80429698.71	42041917.71	110384260.1	84987054	43682007.14	69970728.43	73941762.66
مصرف بغداد	24258965	23458658	115842236	124512358	189584125	16895844	136523652	181526589	12585625	195895548	102108360
مصرف الخليج التجاري	85896325	115235896	75865125	125865258	3589475	50852358	113265985	17253636	125856258	80389663	79406997.9
مصرف المنصور للاستثمار	185853215	59523698	35896589	72531258	192589653	101645896	55623121	23556982	17541258	19532568	76429423.8
مصرف الشرق الاوسط	13694524	153696635	96859625	75856985	45856258	19125461	15523648	259553641	21752581	22451256	72437061.4
مصرف الاهلي العراقي	13589548	23598745	25896589	41584589	22315226	38524589	116325689	22546253	41525623	52541258	39844810.9
مصرف الائتمأن العراقي	83598658	45897458	5894523	135896548	25821456	38523589	45865412	15235688	63256253	12513589	47250317.4
مصرف سومر التجاري	28756389	289593215	47335986	28964125	83251698	28725687	289562314	75236589	23256452	106471217	100115367.2
اسم المصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط

#### **Abstract**

The current study aims to show the extent of the impact of funding sources on the financial safety of the study sample banks, through its by ownership (financing ratio, financing by financing by common shares, financing by retained earnings), which is considered as an independent variable in financial safety indicators) adequacy Capital, asset quality, profitability index, management safety, bank liquidity, interest rate risk) which were adopted as a dependent variable, and the study focused on a number of questions, including: Do banks rely on studying and analyzing funding sources, and knowing their impact on the financial safety of the bank? Can the bank's financial soundness be improved by knowing the bank's needs for funds? Does diversifying the sources of financing for banks lead to improving the financial soundness of the bank? Is there a correlation between the indicators of funding sources and indicators of financial soundness? The study relied on a set of financial reports and statements for banks, the study sample published on the Iraq Stock Exchange website, which was selected based on the provision of its data for the study period (2010-2019). The study sample included (10) private commercial banks, and the study used a set of financial and statistical tools To achieve its objectives, it was represented in the simple correlation coefficient, the simple linear regression coefficient, the test (F) and the interpretation coefficient (R<sup>2</sup>), and through the outputs of the statistical programs of the electronic calculator, including the statistical program (Spss.v.25), and the study reached a set of conclusions, the most important of which is the low The needs of the banks of the study sample for funds due to the fact that most banks retain excess cash, and there is a discrepancy in the sources of funding in the Iraqi commercial banks, the study sample from one bank to another, and from year to year, which indicates that there are no fixed or unified rules to determine the sources of funding.

**Keywords**: financing sources, financial Soundness

Republic of Iraq
Ministry Of Higher Education and
Scientific Research Of al- Qadisiyah
University
College Of Administration & Economic
Business Administration Department



Financing Sources and Impact on Financial Soundness Analytical study of a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period from (2010-2019)

Thesis submitted to the council of the college of administration & economics al- Qadissiyah university in which is part of the requirements of the masters degree in Business management.

By

#### **Dargham Sahib Abbas**

SUPERVISED BY

**Assistant Professor** 

Dr. Abdullah Kazem Hassan Al-Saidi

≥2022 → 1443